

العلم والاليسه تان كل عجب
والعلم النور اخ الموت

كتاب
العلم

١

الزوق بين الفعل والسنن وجوابه
السنن مع الفعل في تقديره والسنن موصلة
والفعل في موضع وزاد السنن للام ويزاد
والفعل للام والسنن يحتاج الى الفعل بالسنن
والفعل لا يحتاج هـ

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

يا هادي السالك مسالك محامدك • ويا سامع المراجع
سائل حامدك • اهدنا الصراط المستقيم هداية كافية •
تسهل حل مشاكلنا • صراط الذين انعمت عليهم لتبدل كما
دنا بفضلنا للاتا • وصل على افضلهم صلوة وافيه • لتكرم انعم
ملينا في اصلاح حالاتنا • وعلى الله الفضيل عين بكنا يفة
سبب السعادة لتصيل كما لاتنا • وصحبه الجليلين اليه بمفضل
ثابر البوة ليحفظوا نحن الخطا في مقالاتنا **الحمد** يقول العبد
لفقير الى الله العني عن العالمين ابراهيم بن محمد بن عرب شاه الانصار
عصام الدين هذه حواس • كالشمس نجوم درر الزرغوش
ما في لؤلؤايد الضياءه داش • لا يوجد عن مدحه شمس
ولا يوم في حقه ذاتم او داش • لا يرد • ناظر كارغو مكارو كوة
ما فيه من الاشراق • ولا يودة • شاعر فاجر بالاطلاع • عوافيه
البحار • لا يخترق • علم يفارق رقيقة التقيد فيلتوق بمناش
فليس معه الترفع • ومن ليس له غاية التجدد لظفره الشد يد
فليتزع عنه فالترد عنه الالوان • انتع بها اهل السعادة
بانقاع • وارزق اصحاب الشقاوة عن الاسعاف • انت حسبا
في الترفي الى مقام • العلم الذي هو في غاية الارتفاع • الحمد هو
الوصف بالجليل على الجليل الاختيار من بين انعام واغني • وما
وقع على غير الاختيار كجد الله تعالى صفاته فليست له منزلة

قوله لم يبق الا ما قالوا لم يبق
ولم يبق الا ما قالوا لم يبق
لا يبق الا ما قالوا لم يبق
لا يبق الا ما قالوا لم يبق

الاختيارى اما الاستقلال الذات فيه واما باعتبار كونها اجناس
افعال اختيارية فهو اسم محمد حقيقة واستعمال الحمد فيها
اولان الحمد عليه بل الحمد عليه حقيقة بل جعل الحمد عليه مجازا
والحمد عليه حقيقة امر آخر **قوله** ولو قيل ان الفاعل هو الحمد
وكل من ولي امر احد فهو وليه هذا وكلا المعنيين هما محتمل
اما على الاول فالمعنى ان كل حمد يجب كل حمد وهو ثابت فلا يحد
كل حمد لرجوعه اليه واما غيره فلا يجب الاجمده او حمد من يحبه
واما على الثاني فالمعنى ان كل حمد من ولي امر كل حمد من خلق ما يحمد
عليه وبه وخلق استعداد الحمد وبسببه في الحامد وجزاء الحمد بيليق
به والحمد يصح ان يكون مبنيا للفاعل على كل حمد متعلق بولي له
وان يكون مبنيا للمفعول على كل محمودية قائمه به تعالى ومنه الافضل
من ترك جانب اللفظ لروايه ما هو الاصل نظر الى المعنى فجعل الحمد
مستعملا في كلا معنييه بالرأى تكلف ارادة كل ما يليق عليه
لفظ الحمد ليكون اللفظ مفيد الثبوت على معنى الحمد له تعالى ودون
غيره فيسرق الحمد درجة الكمال ولك ان تجعل الحمد المبني للفاعل
ثابتا له تعالى ودون غيره معنى انه قائم به تعالى ودون غيره وتريد بالحمد
بقرينة المقام حمداً تعالى يكون الحامدية له تعالى مختصة به
لا يتأتى من غيره تعالى فيكون حمداً له تعالى باعتبار المعنى الحمد كانه
قال لا احصى ثناري عليك انت كما ثبتت على نفسك ولا يخفى ان هذا
الحمد على واجل افراد الحمد ولهذا اختار ببناء صلاته تعالى عليه
وسلم ليله العراج حين لا قريده ولا يخفى ما فجع الولي والنبى
ثم في تقديم الولى على النبى حيث اشبهه باشارة دقيقة الى
الماثور المشهور من ان الاولانية افضل من النبوة **قوله** والصلوة

فِيهِ رَدُّ لَوْ أَنَّا عَجِدُوا لَنَا عَيْدًا لِّلْعَصَا

[illegible]

قوله لو لم يكن في
 المبدأ لغير ما في قوله المصح
 ما بعد قوله وانما المحدث
 هو المحدث وانما المحدث
 بالحدث وهو المحدث
 من حيث المحدث
 المحدث بالحدث
 المحدث بالحدث

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

على نبينا النبي انسان بعينه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام
 والرسول اخفى منه وهو انسان كذلك يكون له كتاب وشريع
 والاصل في الاضافة العهد في هذا الاصل ينصرف الى بني اسرائيل
 عليه وسلم وقد يكون الجنس والاستعراق فيكون المعنى وصوله
 بنى له تقا فوجه اختياره على رسولنا بحسب اللفظ فربما
 السميع وانما بحسب المعنى فعلى الشا في ظاهره انه اشمل وعلى الاول
 قل لا لاله الا الله صلى الله تعالى عليه وسلم يستحق الصلوة بحريته
 النبوة ويعلم منه استحقاقه بحريته الرسالة بالطريق الاول في قوله
 وعلى الله واصحابه المشايدين باداءه التزم اصل السنة اذ خال
 على على الاول وعلى الشيعه فانهم منعوا ذكر علي بن النبي وآله
 ويقولون في ذلك حديثا في الصحيح ان الرجل اهل وعياله وآله
 ايضا انبأه هذا ولو حمل على الثاني يكون ذكر الاصحاب تحميم
 بعد التعميم واللفظه اقوال في تعيين ان الرسول والمقاتلة
 في الصالح لادب ادب النفس وادب الدرس ولا يخفى ان الله واصحابه
 متأدبون بادب نفسه وادب درسه وهو تبليغ الكتاب والاحكام
 وفي ذكر الادب براعة استهلال لان النجوم قسم لادب **قوله**
 خريده اي هذه الامور الحاضرة في العقل تتحضر المعاني التي
 سيذكره في كتابه على وجه الاجمال واورد اسم الاشارة لبياها
 واسماء الاشارة ربما يستعمل في الامور المعقولة وان كان وضع
 للامور الباصرة الحاضرة في مرأى الخطاب لكن لا بد من اكمة والكمة
 هنا اما الاشارة الى ائمتنا هذه المعاني حتى صارت كمال علمه
 بها كما هي مبصرة ومعهده وقد رعى الاشارة اليها وما الاشارة
 الى كمال فطنة الطالب الى ان يلغ مبلغا صارت المعاني معه

كالمتبصرة

كالمتبصرة عنده واستحق ان يشار به الى المعقول بالاشارة
 الخفية وفي ذلك مبالغة في حث الطالب على تحصيل المعاني **قوله**
 فوايد جمع فائدة وهو ما استغدت من عز او مال وجاء فادله المال
 يفيد اي ثبت له المال فلك ان تريد ان تؤيد الثوابت يعني هذه
 امور ثابتة بعيدة عن البطالان **قوله** وافية اي كثيرة تامة يقال
 وفي الشيء وفيما على قول اي كثر وتم فقوله محل متعلقة بوافية
 على تضمين معنى التعليق ولك ان يجعل الوافية من وفي بعهد اي لم
 يغدر فقوله محل متعلق بالوافية لكن الاول ابغ واتم معنى والفوائد
 اسم لكتاب من المعاني والوافية اسم للمتوسط والمشارف كتاب
 في الحديث وفي درج اسماء الكتب بالاشارة تكلف مزيد تحسين
 للكلام البليغ **قوله** محل شكالات الكافية العلامة المشتمل
 في المشارف والمعارف هنا البحوث الاول ان قوله للعلامة يستدعي
 بحسب المعنى ان يكون في تقدير الكافية للعلامة صفة الكافية ويستدعي
 بحسب اللفظ ان يكون في تقدير كفاية العلامة حال استهلال او كثر
 ما يذهب اليه المحققون في مثله رعاية جانب المعنى لانه اهم وانرا
 هنا جانب اللفظ فيجب ان الخلال لا بد ان يكون عن الفاعل والمفعول
 والكافية مضاف اليه المشكالات التي هي مفعول للمحسب المعنى
 وليس بفاعل ولا مفعول والجواب عنه انه يصح ان يراد الخلال بما اضيف
 اليه الفاعل او المفعول اذ اصح حذف المضاف والاكتفاء بالمضاف اليه
 ومنه قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم خفي فانه يصح اتباع ابراهيم خفيا
 وما نحن فيه من هذا القبيل فانه يصح ان يقول هذه فوائد وافية محل
 الكافية الثاني الظاهر ان قول للعلامة المشتملة فان الاستدراك في
 ضمير التوثيق اللفظي لوجب تانيث السند لانه انما يحسب جلب المعنى

لانه يريد بالعلامه مذكر ولكن الاختيار في رعاية التذكير والتأنيث
اذ كان اللفظ مذكرا والمعنى مؤنثا بانعكس الثالثان في وصف ايس
الحاجب بالعلامه نظر الان هذا اللفظ انما يناسب في ما بين العلماء
جميع اقسام العلوم كما هو حقه من العقلية والقلبية وليس امر الحكيم
الامر بالعلماء في العلوم العقلية ولذا خص من بين العلماء اقطب الملة
والدين الشيرازي بالعلامه حيث سبق العلماء كلهم في جميع اقسام
العلوم ما من علم الا وهو قديم وحديث وما من مقصد الا وهو فيه المعنى
وكانت نبى اطلاق العلامة على عدم اعتداد بالعلوم الفلسفية الرابع
انه اختار من بين اوصافه الاشهر اعشاره عن الوصف باللفظ مثل
تفضيله لاشتهاره واعتداله عن اعراضه عن الاغتراف في المذبح الخامس
انه جمع المشرق والمغرب لانه لم يروبهما حقيقة ما حق في هذه دهما
الذي يستدعيه صيغة الجمع بل المراد بالكذا المشرق والمغرب فيصح
جميعها بالامر به **قوله** الشيخ ابن الحاجب في القاموس الشيخ والشيخون
من استبانته فيه استبان من لم يدين او من خسين الى اخره والى الثانيين
وقد يطلق الشيخ على من لم يبلغ هذا السن للتعجيل ومنه تعال شيخنا ارجو
على ما في الصحاح اي وصفته بالشيخ للتعجيل وهو المراد هنا اذا المشهور
ان ابن الحاجب قتل شابا **قوله** فقد اراه بغير لثه في الصحاح تعذر
برحمته غره بها هذا واكمله ما خذ من غدت السيف جعله في غلا
والغمد غلا في السيف في الجملة اشبه بتشبيده الشيخ بالسيف في حجة
الطبع وقطع الشكالات **قوله** واسكنه عجب حلة جثائه اي وسط
جثائه بكسر الجيم جمع حلة وبافتح القلب واجهته الحديدية ذات
الشمع والفصل **قوله** نظمتها يقال نظمت اللؤلؤ اي جمعتها في السلك
واسكنه الخط والشمع جعل الشئ في قراره والجل على الاقران والجل

على الثاني

على الثاني في مدح الكتاب والشمط السلك ما دام فيه الخرز ولا ينفو
سلكه والشمع القوم وفي مضافة الشمط الى الصبر إشارة الى الصبر
لا ينفو الفوايد التي كالتالي **قوله** للولد العزيز القوة عند اهل الزكاة
والفضل بالزكاة والفضل في وصفه بالزكاة في قوة وصفه بالزكاة والفضل
قوله التلطف هو كالتلطف هو كالتلطف هو كالتلطف المتواضع في الطلب
يستفيض لادبته عند البلقاء **قوله** وسيتبين بالمولد انضايكه
فان قلت قد تقرر في محله ان النسبة الجارية في كذا فكيف جعل النسبة
الى ضياء الدين ضيائية قلت سبى النسبة في التركيب الاضافي في الجزء
الثاني انما المقصود في التركيب الاضافي وان لم يكن مقصود فيه والنسبة
الى الجزء الاول والمقصود في ضياء الدين الجزء الاول يجعل الشفيع
ضياء الدين والمقصود في ابن الزبير الزبيرية ليرفع قدر الشفيع
بالنسبة الى الزبير بخلاف عبد مناف فان المقصود اظهار كماله
في العبودية حتى خص من بين عباد المقادير باسم العبد كانه
العبد فان قلت لم لم ينسبه الى اسمه مع ان النسبة اليه خالية
ويجعله حقيقا بان يجعل علة غايته للتألف ولا في نسبة الى ضياء
بحسب اصل المعنى فشرح بان يفتح القلوب ويرزقها طاعة الربوب
قوله لانه لهذا الجمع والتألف الاول ترك الجمع لانه لا غاية فيه
الاخر لاجل الفرقين عن المساوات **قوله** كالعلمة الغاية العلمة الغائية
ما تقدم في الصور وتاخر في الوجود وضياء الدين يوسف متقدم
في الصور لكن يتاخر في الوجود والعلمة الغائية تعلمه هذا الشرح
ولو قال لانه تعلم العلمة الغائية لعمم واضمح وكفي في النسبة **قوله**
وساير شق من التورعني بقية ما اكل ومعناه الباقي في الكشاف
ان العزى هو السائر معنى السائق واسعه له في كلام المصنفين بمعنى

نقد المستجاب

هذا البيت
من شعره
سكان عزم
محبين

من خلف الخلف فان قلت لانه التوسل
الى الله والقلب والقلب والقلب
وقوله لعمري الا شعرا بان اشرفا في
الغزل والصفاء في السلك
الاشرف والصفاء في السلك
ولا يشاء من صفته وتبلى
وعليه تقدير وهو الاقرب
فلا يراى في الاقرب
بلسان من يروي

المستبين

وقدم الكلمة لكون افرادها هذه وجوه اربعة للتقدم توقف
تحقق المفهوم على تحقق المفهوم وتوقف تحقق معرفة المفهوم
على معرفة المفهوم وتوقف تحقق المفهوم على تحقق الفرد وتوقف تحقق
معرفة الفرد على معرفة الفرد **قوله** قيل هي والكلام شقان
من الحكم الاشتقاقية كلمة الى اخرى لتناسيها في اللفظ والمعنى
والشهور في المناسبة المفهومية يدخل معنى المشتق منه
في المشتق ويعلم من هذا الكلام انه يكفي في الاشتقاق ان يكون معنى
المشتق منه لازما لمعنى المشتق وقد استقصيت في تحقيقه في شرح
الرسالة العنصرية **قوله** وهو الجرح ينفع الجمع مصدر جرحه
وانما الجرح بالضم فهو اسم كذا في معنى ما في انفس كل واحد
ان اكفى بطلان الشايع في استنباطه كقوله وقد في اللفظ
باعتبار تانيها الحسنة والسيئة لكن قوله وقد عبر به بدل
على انه اراد الشايع باحدا من الالف في تعبير البياض وقوله
فخلق آدم من ربه كلمات اصل الكلمة اكمل وهو انما هو الله
باحادي الحاشدين السمع والبصر كالكلام والجراحة **قوله**
بعض الشراء قلا الشارح الكافر وفي قوله امير المؤمنين على بن
ابى طالب رضي الله عنه كرم الله وجهه ولم يبلغ ذلك الشارح
ولو بلغه لم يرض بان يعبر عنه ببعض الشراء **قوله** ما جرح
اللسان انسان يكون بمعنى اللفظ والجراحة وهذه العبارة
تعملها **قوله** والكلم بكسر الهمزة هذا تحقيق لفظ الكلمة لا لفظ
الكلم بادني مناسبة له بهذا المقام لان معرفة معنى التوفي الكلمة
انما هي بتحقيق الكلم الذي يعرف ان الشارح للفرق بين الجمع والواحد
او للفرق بين الجنس والواحد **قوله** جنس لا جمع كمررة

الوجه
في

والفرقة

والفرق بينه وبين التري بانه لم يطل الا على الثلاث بخلاف التفسير
من الاستعمال حيث عرض لكلم هذا التخصيص والتري على وضعه **قوله**
والكلم الطيب يا قول بعض الحكم هذا التاويل بعد من مظان الاستعمال
جدا اذ ليس من دأب اللغة ان يقال في مقام يراد الحكم على الحكم الطيب بعض
الحكم الطيب فيفيد البعض بالحكم ويكون ادخال البعض لاد الحكم على الحكم
بعض الحكم كانه لهذا رجع القول الاول ويمكن ان شاهد البعض من غير ما
الى ان اول سيما مثل هذا التاويل بان يقال قد مر علم القسير
والاصول والنحو بان لا م التعريف يطل معنى الجمع فلا يطل معنى الجمعية
ثم يثبت بعده وكيف لا يكون معنى الجمعية هامة وثوب وكانت باقية
لزم ان لا يصعد الكلمة الطيبة او واحدة مام قصر جماعة من الحكم **قوله**
والا م في الجنس لا م التعريف معناه الاشارة الى ما هو في الخطاب فانما
ان يشار بها الى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه فهي لام الجنس فانما قصد
الى الجنس باعتبار نفسه كما في الانسان حيوانا طيورا لا م الحقيقة
من حيث هي وانما ان يقصد اليه باعتبار فرقه ما هي لام العهد اذ هي
كما في أمثل الشوق وانما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد له في لام لا تستقر
كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر لا الذين الآيات وانما ان يشار بها
الى قسم من مفهوم اللفظ معهود بينك وبين مخاطبك يسوق هذه اليه
عند سماع اللفظ فهي لام العهد الحارجي نحو انما ارسلنا فرعون
رهبولا فعصى فرعون الرسول ثم الجنس لا محالة تحت كثرة وتعدد الاعتبار
يتوهم الشايع في لفظه الكلمة بين الالام والشارح التي للوحدة فاشتر
الى قد يثبت قوله ولا منافاة بينهما أي بين الالام والشارح اوبين الجنس
والوحدة ولا يخفى ان توهم المنافاة بعد دخول الالام لا قبله من ضيق
اللفظ وان وقع ذلك الى الان لم ينجح غيرة من ذوي النطق لان المنافاة

قوله ولا منافاة الى جواب السؤالين
الجنس منع عن القسور والكثرة والوحدة منافاة
خلف بعضها وضايف الالام ان المراد بالوحدة
الجنس لا الوحدة المنفصلة
منافاة

بغير صيغة الكبر والالتزام ووجهه بان الجنس يوصف بالوحدة
 ولا يخفى ان دفع المتأخرات يمنع المناقاة بين الجنس والوحدة جواك
 جد في الزمان لا تحقيق اذا تحقيقه انك ليس لوحدة جنس اشار
 اليه الا ان جعل افراد هذا الجنس شروطة بالوحدة في كونها افراد
 له حتى لا يتصور جعل كل واحد من هذه المفهوم وهذا الينا في الكثرة
 التي يستدعيها الجنس **قوله** ويمكن جعلها على العهد الخارجي بالرد
 الكلمة المذكورة على السنة النحاة اشار بآراء الامكان الى ضعفه
 اما اولها فلا تكون الهمم الداخلة في المرفقات لغو الجنس خروج
 عن جادة التعريف واما ثانيا فلا تكون الهمم العهد يكون اشارة
 الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة الخارجية على السنة النحاة
 ليس قسما من مفهوم الكلمة بل معنى مفهومها وجعل الكلمة تأويل
 ما يطلق عليه الكلمة النحوية بعضا منه تحلف لا يرتكك الا بعد تكليف
 تأويل **قوله** القف في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ونقلت البوابة
 اي رميتها انما صرح بقوله اي رميتها فاعلان توضح ان المقصود
 رميها من الغم فلا يصح شاهد على انه معنى الرمي مطلقا فان قلت
 من اين علم انه لم يقصد الرمي من الغم قلت لانه يقال ذلك فيما لا يرد
 البوابة لان الغم من الخرج التمرة قبل ان يدخل في الغم فان قلت
 قد جاز في اللغة بمعنى النقل ولا يخفى ان مناسبة ما يتلفظ به
 اشد فلم لم يعتبر ووجه اصلا للمعنى الاصطلاحي قلت لانه لا بد ان
 يتعدى بالاجابة قال في التاموس لفظ به اي نقل فالمناسب للمعنى
 الاصطلاحي هو اللفظ بالاشئ لا اللفظ لان اللفظ بدون الصلة
 ح صفة المتكردون الكلمة بخلاف اللفظ بمعنى الرمي بهذا
 وبعد فيه نظر لا يخفى للنقل التعلق فيمع نقل اسم صفة المتكلم

لفظ الكلمة حتى يصير

الى اللفظ

الى اللفظ والاول وان كان اقرب لانه صفة اللفظ لكن انشأ في
 اقرب لانه يخص اللفظ وان العطف في عرف اللفظ كالكلام ما يتلفظ
 به قليلا كان او كثيرا فالاولى ان يجعل المراد اصلا لهذا الاصطلاح
 ويمكن ان يقال المعنى افترق عن المعنى العربي في اللغة لتحويله
 ما يتلفظ به حكما ولم يرم هذا فيما يربى بان الاصطلاح النقل
 من المعنى الاخص الى ما هو الاعم وانما العادة هو العكس فلذا
 جعل اصل الاصطلاح ما هو بمعنى الرمي **قوله** ثم نقل في عرف
 النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول وانما اعتبر جعله بمعنى
 المفعول ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص لان مناسبة العام
 الى الخاص اشد من المناسبة العكسية حين النقل ابتداء فان قلت
 في جعل اللفظ بمعنى المفعول قد ارتكب ما ارتكب في نقل اللفظ ابتداء
 الى ما يتلفظ به الانشأ قلت فرق بين جعل اللفظ بمعنى المفعول
 وبين جعله بمعنى ما يتلفظ به فان الاول نقل المصدر المطلق الى قسم
 من اقسام مفعوله ومناسبة الاول اهم كما لا يخفى وينفذ هنا ك
 وجه آخر وهو ان جعل اللفظ بمعنى الرمي اللفظ من الغم ابتداء
 فيكون قبيل نقل العام الى الخاص ثم يجعل ما يتلفظ به ليكون نقله
 لا من المفعول الخاص الى المتعلق الخاص **قوله** مهلا كما هو موضوع
 المستعمل وفي كلام النحاة مهلا كان استعماله انما يعدل لان الماهل
 مالم يوضع وهو يقال بالوضع لا المستعمل كما انه قد ورد استعماله
 ما يمكن استعماله وبالمهمل مالم يمكن استعماله وبعد ما ذكره اوله لان
 المتبادر من المستعمل المستعمل بالفعل **قوله** واللفظ الحق لا يخفى
 انه اذا وضع اللفظ لما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما فيمكن
 في اضرب ايضا لفظ تحقيق فالصواب ما يتلفظ به لتحقيق ولم يوضع

الى مفعوله مطلقا وانما نقل
 المصدر المطلق

قوله

لفظ فليس في احرب الا الفاعل المققول من غير ان يكون فاعلا
ملفوظا وان في هذه غير اعتبار لفظ فاعل مقام اللفظ في اعتبار جزء
الكلام المملوظ ايضا جعله جزء الكلام المققول فهو ليس بمقوله
معينه بل تارة تكون واجبا وتارة تكون ممكنا جسميا او عرضيا وتارة
تكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فتقوله ليس
من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس على ما ينبغي فاخفظه فانه
ما خفي على غيري حتى قال بعض الفضلاء لا ادري من اى مقولة هو
قلت قولي بلفظه **قوله** والدوال الاربعة وكذا المثاله مثل شرب
الشعيرة الدال على كرم السلطان والصب جمع نصبة وهي
ما وضع لمرة الطريق **قوله** لانه لم يقصد الوحدة لانه قصد
الوحدة في معنى واحد لم يصح قصدها في الكلمة بل لانه لا يحتاج
الى قصد حها فيها لصدقها بكونه انما على الكلمة الواحدة بخلاف
الكلمة في الوحدة واللفظة الواحدة عند المنص ما وضع لمعنى
مفرد فشاط الوحدة عند الافراد بخلاف صاحب المفصل فانه جعل
شاط الوحدة ان لا يصح التلفظ بها مرتين حينئذ الاجاب قصد
عنده ليس كلمة لا مكان التلفظ به مرتين باعتبار معنى الاضافي **قوله**
والطائفة غير لازمة بل غير جارية لان المصدر لا يتحمل التانيث
والثنتي والجمع وان اردت به معنى الصفة صرح به في الكشف
في تفسير قوله تعالى حتى يكون حرضا ويكون من التامكين وانما قال
غير لازمة لانه اذا بدى عليك **قوله** مع كون اللفظ اخصر ومبا
يسبب تبعه ايضا اخصر مما يستتبعه اللفظ تدبر وليكون المفرد
محتملا لاحتمالين فذهب نفس السامع كل مذهب ممكن **قوله**
الوضع تخصيص شئ بشئ الا في تعيين شئ بشئ يظهر بطلان

قارن صاحب الفصل
الكلمة في اللفظ الدال على غير معنى
مفردا وتسمى في غير صاحب المفصل طرفا
ولست على معنى مفردا في اللفظ الذي
قارن صاحب الباب اللفظ المفرد في اللفظ
والكلمة

المعنى بقوله وضع وكذا لا يتبعه انه اذا مر به بتفصيل شئ بشئ
جعل المعنى مخصوصا بالموضوع يخرج عن وضع اللفظ المراد وان اردت
جعل اللفظ مخصوصا بالمعنى يخرج عن وضع المصدر **قوله** بحيث متى أطلق
كلماتي الا لفظا واحدا حتى يكمل الدوال الاربعة والمراد باحسب اخصر
ليحسن تعاملا مع أطلق لا علم يقال احسنه اذا اضرته او علمته
على ما في انما موسي والاولى متى سمع يزيد حسن تعاملا مع احسن
اذ التسماع كالاخصا من فعل الاستيفاد بخلاف الاطلاق فانه فعل
المنفرد لانه اذا مر ان يصرف الاطلاق الى معناه والفرق ليس
في التسماع عرف فاعرف **قوله** بل اذ أطلق مع ضميمة الاولى في
أطلق مع ضميمة **قوله** واجيب بان المراد من أطلق اطلاقا اخصيا
ولذلك لم يكن باحس وكذا الحال في الوجه الثاني **قوله** ولا يعود
ان يقال انه يمكن ان يقال لم يعتبر المحجب الاول ايضا لانه اذا
يل الكفي بالتبادر من الاطلاق كما اكملت به ويرد على الوجهين
تعيين الجواز للمعنى الجازي لانه متى أطلق اطلاقا صحيحا او قلته
ارباب اللسان اى اللغة في جملة اربابهم يفهم منه المعنى الجازي
لان ضميمة هذين الاطلاقين لا يكونان دون العربية مع ان تعيين
الجازي ليس من أفراد الوضع بهذا المعنى الذي هو المعنى الاخص
لوضع وان كان من أفراد الوضع بالمعنى الاعم وهو تعيين اللفظ
للمعنى بطلان اسوأ كان بنفسه او غير مع قرينة والصواب
ان يقال المراد بفهم المعنى عند اطلاق الموضوع او احسانه اعتم
من الفهم اجمالا او تفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا
والدلالة على معنى في نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى الذي
يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة فلا اشكال اصلا

ولما نزل آخر تجد فان آويت الى شرح ارباب القواعد وضعية وكنت
من ارباب ارضيعة في هذا المقام لا بد لي من ان اقول ان هذه القواعد لا تخلو
من غلطية الخلق وعليه الكلام وصدق ما لم يرد حقيقة الخلق وصدق
الغالب **قوله** المعنى ما يقصد بشئ اى اصلا لا كما وقد يكون فيه بضم
القصد **قوله** فهو اما معقول اسم مكان بمعنى المقصد اى لعله ويرد عليه
ان مكان الحديث يباين معقول فليس ما يقصد باللفظ تحت التفسير
حق بل مع اطلاقه عليه والحق عند ان بين المعقول والظرف مكان
يصح ان ينقل اسمها حذها الى الآخر فظهر بهذا انه لا وجه للا
على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان فاحفظه **قوله** او صدق
بمعنى المعقول اى لعله واما اصطلاحها فهو اخص من المقصد
المعنى بمعنى المعقول لان المقصد قد يكون بمعنى المقصود سواء
قصد بشئ او لا والمصطلح هو المقصود بالشئ فنقل المعنى اليه فنقل
الاسم العام الى الخاص ولك ان تجعله منقولا الى المعنى الاصلا
والاخرى ابتداء من غير جعله بمعنى المعقول كما سمعت في اللفظ
فالفرق بين اللفظ والمعنى مما لا يدعوى الى معنى **قوله** او تخفف
معنى اسم معقول تخفف بحذف إحدى الياءين وتبدل الكسرة
بالفتحة التي هي لخص وقلب الياء الاخرى الفاء وهذا أقرب الى وجود
معنى بعدهما لتمام ان لا يوجد له نظير في كلام العرب **قوله**
ولما كان المعنى مأخوذا في الوجود **قوله** فاعلم ان المعنى مأخوذ
في الوضع كذلك الدال مأخوذ فيه وهو انتهى الاول فلا بد من تحريك
الوضع عنه ايضا ليصح استاء الوضع الى ضمير اللفظ فلا وجه
لاقتصار على بيان التحريك نحو المعنى قلت لم يقصد الى بيان التحريك
لذاته لانه ما يربطه فكل ما في اللفظ فاقصر بل قصد الى

ليوصل به

ليوصل به الى امر يدعي فترديه بعد اجماعنا اننا نعلم على خلافة
وهو جعل المعنى قيدا لمخرجا لا يباينا للواقع والتجريد عن الشيء الاول
لا يدخل له فيه فان قلت اى فائدة في تجريد الوضع عن المعنى
واستعماله في جزم ما يجوز ذكر المعنى مع انه لا يناسب مقام
التمهيد ومنصب الاختصار قلت دعا اليه الاحتياج الى تقدير المعنى
بالاخر لا الا انه بهذا المعنى كون المفرد قيدا للمعنى **قوله** فخرج به
المجملات والالفاظ الدالة باللفظ الدال اذ دل لعل لفظ
لازمة لنفس الدال فالدالة عقلية كدلالة اللفظ ويزعمون
الا لفظ فان العقل يحكم كونه لا يلا حيلة حال اللفظ في نفسه
والا فان كان العلاقة كون الطبيعة متشعبة لاجزاء الدال عند
وجود المعنى فطبيعية كدلالة الخراج على وجع الصدر فان نفس
اللفظ وتحقيق حاله لا يقتضى ذلك بل لا حيلة حال الطبيعة
وانها متشعبة لاجزاء اللفظ حال حدوث المعنى والا فان كان
الدالة لاجتماع طائفة على كون الدال علامة للمعنى فالدالة
وضعية فان قلت لم يذكر الالفاظ الدالة بالعقل ايضا قلت
لان الدالة بالعقل ليست الا الملامات والدال باللفظ والدال
بالوضع والكل لغة لا يخرج بتقدير الوضع بقى انه لا حاجة الى ذكر
الالفاظ الدالة باللفظ لانها اخلت في الملامات الا ان يقال
صرح بها لربك لا تمام بيان خروجها لان فيها مزيدا لبيان
بالكلية لدلالة لها والمزاد بقوله خرجت الملامات الموهولة
لا الكلية بقرينة قوله وبقيت حروف الهجاء لان حروف الهجاء ايضا
معلامات وانما تقطيع اللفظ بخروجها حروف الهجاء حروف
تقطيع اللفظ بها اى حروف ركب فيها اللفظ يعنى انه اذا جرد

الوضع من المعنى لا يخرج منه مثل جرح ودمر لا يند على المتلفظ فيه
قوله وخرجت بقوله معنى ذ وضمها لغرض التركيب لا بآثار المعنى
 فيه نظر لان كثير من حروف الجمل وضع لمعنى كبر والاسم لم يدم
 لغرض وجوب القسم والاعاطاف من حروف الجمل التي هي في ذلك
 ولا يخرج بقوله معنى فليس يصح الحكم بخرج جميع حروف الجمل
 بهذا القيد الا ان يقال قوله الموضوع لغرض التركيب لا بآثار المعنى
 لتقدير حروف الجمل وليست صفة مسأ وليد حروف الجمل فيلزم
 الا يخرج قوله معنى بعض حروف الجمل لا يقال حروف الجمل من
 حيث انها حروف الجمل لا موضع لمعنى فليخرج من التعريف كلها
 لا بعضها لانها تقول نعم لكونه لا يخرج الموضوع لمعنى منها بقوله معنى
 كما لا يخرج الذوال بالعلم من الالفاظ الموضوع لمعنى من حيث انها
 ذوال بالعلم بقيد وضع بل يخرج جميع تلك الامور باعتبار قيد
 الخيرية في التعريف **قوله** فان قلت قد وضع بعض الالفاظ
 بآثار بعض آخر الامور قد وضع بعض الكلمات بآثار بعض آخر
 ليتضح فساد التعريف لعدم صدق عليه **قوله** فكيف يصدق عليه
 انه وضع لمعنى اعلم انه لو قال المعنى وضع لمعنى كان التعريف
 احصرا واسم الالفاظ ادرج المعنى لفائدة ستعرفها فان قلت بعد
 تعريف المعنى بما يقصد بشئ كيف صح هذا السؤال قلت لما تقرر
 عند السائل مقدمة ومهمة هي ان المعنى لا يكون لفظا لكونه
 استعمال للفظ في مقابلة المعنى خص كلمة ما في تعريف المعنى
 بما سوى اللفظ وتخصيص كلمة ما في التعريفات ستة موكدة **قوله**
 قلنا المعنى ما يتعلق به القصد فيه انه اراد ان مفهوم المعنى
 مفهوم ما يتعلق به القصد به عينه فظاهر البطلان لان المعنى

ان المعنى مفهوم لان الجرح القرب
 او لكونه الجرح البعيد

ما يقصد

من شأن القصد
 في كل ما يتعلق به القصد
 في كل ما يتعلق به القصد

ما يقصد بشئ وهو اخص مما يتعلق به القصد وان اراد صدق
 ما يتعلق به القصد على المعنى صدق الا على الاخص لا يلزم ان يكون
 اعم من اللفظ كون المعنى اعم من اللفظ لان الحيوان صادق على الانسان
 ولا يلزم من كونه اعم من اللفظ ان يكون الانسان اعم منه ويمكن ان يقال
 اراد الاول والام في القصد العهد الحاضر حتى يقولوا لا يقصد بشئ
 نعم وقال ما يقصد بشئ كما وضع والمضمر **قوله** وهو اعم من ان يكون
 لفظا او غير ولا يخفى ان هذه القضية طبيعة لا يتبع في كبرى الشكل
 الاول الا ان يقال نعم انتاج الطبيعة في كبرى الشكل الاول فكلية
 الانتاج اذا المعنى عند المتراخي الامور الكلية والانتاج في هذا
 المقام بين كما في قولنا الانسان حيوان ناطق والحيوان الناطق كذا
قوله بعض الكلمات المفردة لا فائدة في الوصف **قوله** فكيف يكون
 موضوع المفرد ولم يقل المعنى مفرد لاننا لا يتوهم ان الاشتباه باعتبار
 قيد المعنى ويقع انه باعتبار قيد المفرد ولا يخفى ان هذا السؤال
 انما يتجه على تقدير كون المفرد صفة للمعنى ولو كان صفة للفظ
 لم يتجه **قوله** قلنا هذه الالفاظ وان كانت باعتبارها الى انها
 مركبة الحاصل انها معان مفردة والالفاظ مركبة فيقول ادراج
 المعنى في تعريف الكلمة التسمية على انه ينبغي ان يكون معنى الكلمة من
 حيث انه معنى مفرد وان كان لا يثبت حيث انه معنى مركبا فاحفظ
 الفائدة الموعودة **قوله** وقد اوجب عن الاشكالين بانه ليس
 بمهما في ما بين الالفاظ المستعملة في مقام الحكم على اللفظ
 وقيل في مقام نقض تعريف الكلمة **قوله** ولا يخفى عليك ان هذا الحكم
 متوقف لا يذهب على احدا من الجوابين عن الاشكالين بالمشي لان
 وجود ما تدفع نقض التعريف في لغة العرب في شئ من الاشكالين

والطبيعة

بمعنى ان يكون قد اذنت
 في وصفه انما هو بوصف
 وصف اللفظ باللفظ
 لا في وصف المعنى
 لا في وصف اللفظ
 لا في وصف المعنى

الا انه ذكر المفعول في صورة الدعوى مبالغة في وروده فحقا بدلت
 بالقبض خارجة عن قانون الشارطة وانما الاطلاق اشارة المقابلة
 المجموعة بامثال الضمائر او اجعده لان يقال انما هذه الجملة
 بان عليها يستعمل في مقام افادة اللفظ موضوع للمفهوم كذا كرسد المفعول
 ان يكون ههنا لفظ موضوع للفظ فان قلت كذا في المفعول احتمال ان يكون
 موضوعا للمفهوم على ولا يجب التحزم فيه فلو حمل الحكم على الاحتمال
 لم يتوجه النقص قلت طاهر ان الحكم لا يجرى دون مجرد الاحتمال
 فخرى على الظاهري واورد النقص عليه فلو صرف عن الظاهر بصير
 ما ذكره للنقص ثبت المقدمة المجموعة فصر في كلامه عن الظاهر يقع
 مادة الشبهة فالابتنع فضعاف معذبه والمراد بامثال الضمائر الاسم
 الموصول الذي يرد به لفظ مفرد او مركب غير الذي قلت فيما اذا قلت
 زيد او زيد قائم واسماء حروف التثنية واسماء التثنية والكسرة وليس
 اسم الاشارة المشارية الى لفظ مفرد او مركب من هذا القبيل لان
 وضع اسم الاشارة للبيان فاستعمله المجازي في جملة او مركب
 لا يتحقق مادة النقص **قوله** فان الوضع فيها وان كان عاما انما قال
 وان كان عاما اشارة الى ما ليس الى الوضع فيه علما فانه اولى
 بهذا الحكم مثل اسماء الحروف التثنية واسماء التثنية والكسرة **قوله**
 فليس هناك مفهوم على اي في مقام وضع امثال الضمائر وقيل فمما
 رجع الضمير الى النقص المخصوص ولا يتحقق انه لا يتم في مثل الضمير
 فاقولهم **قوله** هو الوضع له في الحقيقة قيد الوضع له بقوله
 في الحقيقة لانه هناك مفهوم على يجعلونه الوضع له مجازا
 فيقولون ضمير الغائب موضوع لما تقدم ذكره فيجعلون مفعولا
 ما تقدم ذكره موضوعا له مجازا والمراد انه موضوع لمفعول هذا

في كذا
 في كذا
 في كذا
 في كذا

المفهوم وهو اما مجرد على انه صفة لمفعول لا يقال الا في ح
 الاقتصار على مفرد لما **قوله** ومعناه ما لا يدل جز لفظه
 على جزئه هذا يقتضي ان لا يكون الافراد صفة للدلول بالذوات
 الاربع والظاهريه كذلك اذ لم يوصى بل لم يبع وصف
 الذوات الاربع ولا معانيها بالافراد والتركيب بل الافراد والتركيب
 مخصوصان بالاشارة الموضوعه اذ لم يوصف الوصف الدال
 بالظهير او العقل بشئ منها فاطلاق التعريف مبنى على الاهمال
 وسري عن الاختلال والتركيب الضمير ما لا يدل جز لفظه
 الموضوع على جزئه **قوله** وفيه انه يوهى ان اللفظ موضوع
 للمعنى المتصف بالافراد بناء على انه اذا غلق فعل او ما يشبهه
 صفة يستفاد منه على ما هو حقيقة التركيب ان ما يتعلق به
 ذلك المعلق كما تصفاه المفهوم الصفة قبل تعلق هذا المعلق
 ولا يستفاد خلاف ذلك لا يضرب من التجوز وانما هي الافادة
 الحقيقة ايها الضعف الافادة لا تضعف الدلالة فانه كما
 استفاض بالمعنى الثاني جاء بالمعنى الاول وقيل كذا على
 الدلالة لظهور ارادة التجوز بحسب المقام ولا يتحقق ذلك مثل
 هذا الابهام لازم من تعلق الوضع بالمعنى لانه لا يجب ان يكون
 الوضع المتصف بالمقصودية بشئ ان المقصودية بعد الوضع
 بل بعد الاستعمال فيه وكانت لم يتم فيه لانه لا يصح تعريف
 جعل المفرد صفة للمعنى بوجه ما لا يقال ان لا يسقطه عن المعنى
 ويجعله صفة للفظ ولا يستبعد هذا التوجيه سيما اذا ثبت
 ما قال الشيخ اترض ان الافراد صفة للمعنى عند النفا وانما هو
 صفة اللفظ عند المنطقيين ولا مدخل لتوجيه ما توجه على تعلق

في كذا

في كذا

ما لا يمكنه المبالغة
 الموعودة سابقا

يمكن ان يقال وورد المعنى بعد ذكر
 الموضوع في كذا وفي تعريفه على انه
 يجوز ان يكون اسما للفظ الذي انما
 الزامه الى الموصول ليجوز ان
 الموضوع بوجه ما ذكره في كذا

الوضع للمعنى في ذلك **قوله** كبر تكبر في مثل قتل
 قيا لا في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم من قتل قتيلا **قوله**
 ولا يدرى من بيان نكته في إيراد أحد الوصفين **قوله** لا
 المتكبر يبلغ لا ينه ان يخلو اختيار هذه الخصوصية عن نكته
قوله والآخر مرد لا ينفي لطف هذا البيان **قوله** وكان النكته فيه
 التنبية على تقدم الوضع على الأفراد فيقتضى بأسماء الماضي في
 تقدم الوضع على الأفراد بالرتبة ولا يخفى انه في غاية البعد لا يكاد
 يستفاد من العبارة والاولى ان يقال ان الاصل في العمل بالفعل
 فلما كان الوصف معمول متعدد اختار فيه صيغة الفعل والاول
 في الصفة الأفراد فاختار فيما لا معمول له الأفراد وانما تقدم الصفة
 الاولى لانه قد قدمت الثانية لا وهمت تقدم الأفراد على الوضع
 كما لو همه جعله صفة للمعنى ولانه اراد ذكر المعنى على وجه يجعل
 ان يكون صفة للمعنى وان يكون صفة للفعل لذهب نفس الشاغل
 في تعريفه على وجه ممكن ولانه لو قدم كان مضيا عن ذكر الوضع
 لا يستلزم الأفراد الوضع من غير عكس ومن قلة تقدم الوضع
 ايضا للتنبية على تقدمه فقد وقع في مقام الشدة بما لا يقع فيه
 الا عدم القدرة **قوله** او من المعنى ولم تقدم عليه مع انه نكرة
 لانه سعدم الخ لا على ما حال المعرور **قوله** وهذا القدر كاف
 لتعينة الحالة لا دخل للعبية الذاتية في الحالية ولا يتقاربت بها
 الحال كما توجه قوله وهذا القدر كاف لتعينة الحالية **قوله** مثل
 الرجل قيل وكذا رجل لان التووين كالام كلمة فوجلا كلمتان عندنا كلمة
 واحدة شدة الامتناع وهذه قوية بالمرية لان الاعراب جري
 على الرجل قيل التووين فلا وجه جعلها كلمة واحدة **قوله** واعرب

قوله كبر تكبر في مثل قتل
 قيا لا في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم من قتل قتيلا
 قوله لا يدرى من بيان نكته في إيراد أحد الوصفين
 قوله المتكبر يبلغ لا ينه ان يخلو اختيار هذه الخصوصية عن نكته
 قوله والآخر مرد لا ينفي لطف هذا البيان
 قوله وكان النكته فيه التنبية على تقدم الوضع على الأفراد فيقتضى بأسماء الماضي في تقدم الوضع على الأفراد بالرتبة ولا يخفى انه في غاية البعد لا يكاد يستفاد من العبارة والاولى ان يقال ان الاصل في العمل بالفعل فلما كان الوصف معمول متعدد اختار فيه صيغة الفعل والاول في الصفة الأفراد فاختار فيما لا معمول له الأفراد وانما تقدم الصفة الاولى لانه قد قدمت الثانية لا وهمت تقدم الأفراد على الوضع كما لو همه جعله صفة للمعنى ولانه اراد ذكر المعنى على وجه يجعل ان يكون صفة للمعنى وان يكون صفة للفعل لذهب نفس الشاغل في تعريفه على وجه ممكن ولانه لو قدم كان مضيا عن ذكر الوضع لا يستلزم الأفراد الوضع من غير عكس ومن قلة تقدم الوضع ايضا للتنبية على تقدمه فقد وقع في مقام الشدة بما لا يقع فيه الا عدم القدرة قوله او من المعنى ولم تقدم عليه مع انه نكرة لانه سعدم الخ لا على ما حال المعرور قوله وهذا القدر كاف لتعينة الحالة لا دخل للعبية الذاتية في الحالية ولا يتقاربت بها الحال كما توجه قوله وهذا القدر كاف لتعينة الحالية قوله مثل الرجل قيل وكذا رجل لان التووين كالام كلمة فوجلا كلمتان عندنا كلمة واحدة شدة الامتناع وهذه قوية بالمرية لان الاعراب جري على الرجل قيل التووين فلا وجه جعلها كلمة واحدة قوله واعرب

قوله كبر تكبر في مثل قتل
 قيا لا في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم من قتل قتيلا
 قوله لا يدرى من بيان نكته في إيراد أحد الوصفين
 قوله المتكبر يبلغ لا ينه ان يخلو اختيار هذه الخصوصية عن نكته
 قوله والآخر مرد لا ينفي لطف هذا البيان
 قوله وكان النكته فيه التنبية على تقدم الوضع على الأفراد فيقتضى بأسماء الماضي في تقدم الوضع على الأفراد بالرتبة ولا يخفى انه في غاية البعد لا يكاد يستفاد من العبارة والاولى ان يقال ان الاصل في العمل بالفعل فلما كان الوصف معمول متعدد اختار فيه صيغة الفعل والاول في الصفة الأفراد فاختار فيما لا معمول له الأفراد وانما تقدم الصفة الاولى لانه قد قدمت الثانية لا وهمت تقدم الأفراد على الوضع كما لو همه جعله صفة للمعنى ولانه اراد ذكر المعنى على وجه يجعل ان يكون صفة للمعنى وان يكون صفة للفعل لذهب نفس الشاغل في تعريفه على وجه ممكن ولانه لو قدم كان مضيا عن ذكر الوضع لا يستلزم الأفراد الوضع من غير عكس ومن قلة تقدم الوضع ايضا للتنبية على تقدمه فقد وقع في مقام الشدة بما لا يقع فيه الا عدم القدرة قوله او من المعنى ولم تقدم عليه مع انه نكرة لانه سعدم الخ لا على ما حال المعرور قوله وهذا القدر كاف لتعينة الحالة لا دخل للعبية الذاتية في الحالية ولا يتقاربت بها الحال كما توجه قوله وهذا القدر كاف لتعينة الحالية قوله مثل الرجل قيل وكذا رجل لان التووين كالام كلمة فوجلا كلمتان عندنا كلمة واحدة شدة الامتناع وهذه قوية بالمرية لان الاعراب جري على الرجل قيل التووين فلا وجه جعلها كلمة واحدة قوله واعرب

أو الإعراب

باعراب

باعراب واحدا لا ينسب ان يجعل واحدا مضيا اليه لا عراب
 لاصفة وان يدعو اليه ما يقابل من قوله مع معرب باعرب
 فكون المعنى انه عراب مجموع للفظين باعرب واحدا وهذا الرفع
 ما يقال انه يستفاد من العبارة ان حق قائمة مثلا ان ضرب باعرب
 الفاعل لا امتناع عراب واحد وليس كذلك اذا تأملنا ثابت معنى اصل
 ومحاب بان المراد باعرب واحد وكيف يكسبه واحدة مع ان كونه
 كلمتين يستلزم كونهما متبكرين بكيفية في قولنا ذكره انما يظهر
 في قائمة وبصري وحلى وجرادون الرجل والثنى والجمع بالواو
 والنون فان المعرب في الاول ليس الا مجرد الثاني وفي الآخرين
 الجزاء وان علا في الثانية ويجمع فيهما العراب بالحقيقة
 وفيه نظر لان الثنى والجمع عراب يعمل الحرف الأخير الصالح
 لان يجعل عرابا فصع فيهما ان يجمع عراب باعرب لفظ واحد
 وانما الرجل وان صنع ان يجعل المعرب فيه المعروفون المجموع لكنه
 الحق يصري وقائمة لا مشتركة شدة الامتناع فلم يرضوا بغير
 قاعدة شدة الامتناع وليس هذا اول كسر وقع في الزنجاج
 حتى يكون في ذائقة الشاغل في الاجاج **قوله** ولا يخفى على الفطن
 العارف بالعرض ان القاموس عرفه عليه وعرف بذنبه **قوله**
 فتش عبد الله خرج عنه فانه لا يقال لله لفظه واحدة وجه ذلك
 بان اللفظ ما لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما ويصح ان يتكلم
 بعبد الله مرتين باعتبار وضعه الاضافي وفيه ما ذكره العلامة
 الثاني المحقق التفتازاني في شرح الشرح المختصر لاصول اللص
 ان عبد الله اسم بانق الحاة وكلام كلمة كذلك ونحن نقول
 ان اخراج عبد الله من تعريفه الفصل فيه بالامر بكيفية وقد

يكفي في

فصاع

قوله كبر تكبر في مثل قتل
 قيا لا في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم من قتل قتيلا
 قوله لا يدرى من بيان نكته في إيراد أحد الوصفين
 قوله المتكبر يبلغ لا ينه ان يخلو اختيار هذه الخصوصية عن نكته
 قوله والآخر مرد لا ينفي لطف هذا البيان
 قوله وكان النكته فيه التنبية على تقدم الوضع على الأفراد فيقتضى بأسماء الماضي في تقدم الوضع على الأفراد بالرتبة ولا يخفى انه في غاية البعد لا يكاد يستفاد من العبارة والاولى ان يقال ان الاصل في العمل بالفعل فلما كان الوصف معمول متعدد اختار فيه صيغة الفعل والاول في الصفة الأفراد فاختار فيما لا معمول له الأفراد وانما تقدم الصفة الاولى لانه قد قدمت الثانية لا وهمت تقدم الأفراد على الوضع كما لو همه جعله صفة للمعنى ولانه اراد ذكر المعنى على وجه يجعل ان يكون صفة للمعنى وان يكون صفة للفعل لذهب نفس الشاغل في تعريفه على وجه ممكن ولانه لو قدم كان مضيا عن ذكر الوضع لا يستلزم الأفراد الوضع من غير عكس ومن قلة تقدم الوضع ايضا للتنبية على تقدمه فقد وقع في مقام الشدة بما لا يقع فيه الا عدم القدرة قوله او من المعنى ولم تقدم عليه مع انه نكرة لانه سعدم الخ لا على ما حال المعرور قوله وهذا القدر كاف لتعينة الحالة لا دخل للعبية الذاتية في الحالية ولا يتقاربت بها الحال كما توجه قوله وهذا القدر كاف لتعينة الحالية قوله مثل الرجل قيل وكذا رجل لان التووين كالام كلمة فوجلا كلمتان عندنا كلمة واحدة شدة الامتناع وهذه قوية بالمرية لان الاعراب جري على الرجل قيل التووين فلا وجه جعلها كلمة واحدة قوله واعرب

قال في المفصل بعد تعريف الكلمة بهذا المعنى هي جنس ثلثة
 انواع الاسم والفعل والحرف ثم قال من اصناف الاسماء العلم وهو ما على
 على شئ بعينه غير متناول ما يشبهه وينقسم الى مفرد ومركب ومتناول
 ومركب فالمتناول مفرد وعمر والمركب الجملة والماضي وجملة اسماء
 جعلها اسما واحدا نحو معدني كبريت وعطريك او مضاف ومضاف اليه
 كعبد مناف وامرأى القيس والكثير ثم انه يخرج من تعريف الكلمة
 بعطريك علم انه يشاسب ان يدخل في تعريف الكلمة لكونه معربا
 باعراب واحد على ان فرض القوي ليس بيان حال الخبر مطلقا بل على وجه
 تميزه ما هو حالها باعتبار الحال لها هو حالها باعتبار الامر وعلي
 وجه يقتضيه ما هو حالها باعتبار كونها كلمة حقيقة عما هو حالها
 باعتبار كونها كلمة حكما وذلك يقتضي كون عبد الله واحدا في حد
 الكلمة ليشيخ ان الاعراب فيها ليس باعتبار الحال بل باعتبار الاصل
 وكون بصري خارجا عند ليشيخ ان الاعراب على ضرب من المساعدة
 والاعراب يخرج اي الكلمة **قوله** ولولم يخرج ذلك اناسب وذلك ان يقول
 المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما **قوله** كون الشئ بحيث
 يفهم منه شئ آخر فان كان منشأ تلك الحقيقة جعل الشئ الاول
 بازاء الشئ الثاني فالدلالة وضعية وان كان الشئ الاول
 مقتضى العلم عند عرض الشئ الثاني له فطبيعية ولا فمصلحة
 وبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب فيه
 انه بعد جعل الوضع في التعريف بحث تناول حروف الجملة العارضة
 عن الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يفهم من ذكر الدلالة الا ان يقال
 ليس ذكر الوضع في التعريف مجرد قوله وضع بل بقوله وضع لمعنى
 ولا يخفى ان هذا الجموع يستلزم حقيقة اعتبار الوضع في التعريف

باعتبار الحال

ولولم يخرج ذلك

المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما

باعتبار الامر

باعتبار كونها كلمة حقيقة

باعتبار كونها كلمة حكما

قوله

قوله ومثل لفظ دوز السموع من وراء الجدار اختار لفظا مهما لا
 للتشيل ويقدح بالسماع من وراء الجدار لخص فهم اللفظ بسماع
 دوز ولا لفظ لذلك المدلول العقلي يظهر الدلالة العقلية
 كمال الظهور بخلاف ما لو كان اللفظ معنى فلو كان اللفظ لا شأنا فلا يظهر
 ما قصد من التشيل بل يظهر ولو كان اللفظ مريضا لم يظهر ان فهم
 المعنى للمشاهدة او دلالة اللفظ **قوله** فيبعد ذكر الدلالة
 فيه نظر لا ندع يجوز ان يذكر بعد ذكر الدلالة ما يستلزم الوضع فيستغنى
 به من ذكر الوضع كما في تعريف المفصل فان تعقيد المعنى بالمفرد
 يستلزم الوضع لان الاقوال فرقة فلا حاجة الى ذكر الوضع **قوله** كما
 في المفصل في لطافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف **قوله**
 اي منقمة اشار الى انه هذه العبارة يقصد به بيان حكم للكلمة
 بل قصد به تكيل تعريف الكلمة بتصويرها ثانيا فيهم قيود اليها
 يحصل اقساما لها كما حقق ان لاحكم في التقسيم وانته من تمتة
 التعريف ويظهر لك ضم القيود بمالة حطة تفصيل الاقسام فان ما ذكره
 في قوله وهي كلمة ذلك على معنى في نفسها ولا يقترب باحد الا منته الثلثة
 وكلمة ذلك واقربت كذلك وكلمة لم تدل كذلك وليس تقسيم الشئ
 الاضم القبول اليه ويحصل بعد القيود مفهومات هي بالنسبة الى هذا
 الشئ يسمى اقساما بالنسبة اليها تسمى ويسمى كل قسم بالنسبة الى
 قسم آخر قسما والغالب في التقسيم قصد حصر القسم فيما ذكر من
 الاقسام وقد يتخلو عنه فلذا قال تخصص فيهما والحصر المقصود به ان يتم
 بنفس مفهوم القسيم من غرضية النكات الى ما هو خارج عنه فهو
 عقلي ولا فهو اشترى في هذا هو المشهور لكنه كثيرا ما يوجد حصر لمعنى
 فيه مفهوم القسيم ولا يتعلق له بالاستمرار بل يستعان فيه بتعبيره

أو بهما فكون هناك قم ثالث تحقيق بأن يتم صرا قطعي
 والمصير للمادة هنا قيل على ونحن على أنه استقر في قد بيناه في شرح الثانية
 في هذا المقام ثم قول المص لا هنا متعلق بما يفهم من الجملة من معنى
 الاختصاص ويكنى هذا القدر للظرف عند بعض النحاة في غير حاجة
 إلى اعتبار لفظ في لفظ الكلام ويدل على سوق كلام الشارح وبعض
 النحاة بقدر وتعامل الظرف هكذا انحصرت لفظها **قوله** أي الكلمة
 لما كانت الما طرف بمعنى أو يلزم بعدها الماضي لفظا ومعنى وجوابه
 أيضا كذلك أو جملة اسمية مفعولة بأداء المفاجأة قال الله تعالى
 فلما كتب عليهم القتال إذا فريق منهم أو مع الفاء ويربما فاما ضايا
 الفاء جواب لما بالاشكال ولا يدخل الفاء على ما جازيها فلا وجه
 بقوله فيها لأن يقال الجواب بخلافه أي اعتبار الدلالة فتقوله في
 تفرع وفيه بعد لا يخفى **قوله** أمان صفا تعادل عن التقدير المشهور
 من حذف المضاف من اسم أي لأنه لما تعادل في فعله فغير حذف
 ولقد أحسن لأنه يوجب إلى صرف قوله الثاني الخوف وأخو به من الظاهر
 المتبادر لكن فيه أن الظاهر إسقاط كلمة من المستدعية لتقدير متعلق
 بمعان في تقدير يجره ضيقها على أن يكون مبتدأ خبرا أن يدل على عدمه
 من قال ادراج كلمة من لأن حصر الصفة في الدلالة وعدمها باطل ويجوز
 صفات لا يحصى الكلمة وسقوى لأن حصر بعض الصفة أيضا فيها باطل
 لأن كل صفة من الصفات التي لا يحصى يصدق عليها أنها من صفة الكلمة
 على أن معنى حصر التقسيم ليس إلا أن ليس المتقسم خارجا عما ذكر في التقسيم
 وليس المعنى على أنه ليس له أمر آخر وما ذكر في التقسيم الذي أدعى
 قول الإنسان ما عالم أو ليس بعالم إلا أن الإنسان لا يتخطى عنها إلا أنه
 لا يكون غيرهما لظهور أنه صفة لا تحصى وهناك تقدير آخر أخف

أي ذات
 أي ذات
 أي ذات
 أي ذات

أي ذات أن تدل تم تأويل أخف وهو جعل إن يدل معنى الدالة
 تركها لكونها مستفيضين شهورين فأكفى بالنبية على ما قصد
 بذكره التنبيه على تصور بيان غيره وهناك تحقيق ذكره سيد المحققين
 وهو أنه لا حاجة إلى تقدير للفرق بحسب المعنى بين صريح المصدر
 والفعل المأول به يجوز كلمة أن أو أن لأن من رجع إلى المعنى يفرق
 أن الأول لا يرتبط بالذات من غير تقدير أو تأويل وإن ارتبط به من
 غير حاجة إلى شيء منها **قوله** حيث يقعان عدة في الكلام الأولى حيث
 لا يدل على معنى في نفسه بل لهما **قوله** في فهم عنها لا في التحقيق حتى
 يكون المتبادر أيضا **قوله** الماضي والحال والاستقبال الحال ما انت فيه
 في زمان الكمال الدال على الزمان والماضي ما تقدم عليه والماضي
 ما تأخر عنه **قوله** ما أخذ من الموهما ما جري عليه البصريون والأخذ
 من الوهم سمة الكوفيين وشواهد كمن الفريقين في الكتب المبسوطة
 ولا يخفى أن المتبادر من كلامهم هذا أن الفهم أخذ والاسم لهذا
 القسم من السماء والوهم والظاهر فهم تقوله من معناه اللغوي إلى المعنى
 المصطلح فأنه في اللغة بمعنى اللفظ الدال على الشيء كما في قوله تعالى
 وعلى آدم كلها وكلها في القاموس أم الشيء بالضم والكسر وبهما
 شائين علامته واللفظ الموضوع على الجواهر والعرض المتين نعم لو كان
 الاختلاف في ما أخذ الاسم اللغوي لم يكن بعيدا أنامل **قوله** لتفهم الفعل
 وكذا أن تقول لما ثبت الفعل في أنه مصدر كما الفعل **قوله** وذلك
 لأنه قد علم به أي بوجه الحصر الأولى لأنه قد علم بوجه الحصر **قوله**
 والفعل كلمة تدل على معنى في نفسه لكنه الأولى ترك كلمة **قوله** فالكلمة
 مشتركة لا دخل فيها هو بصدده من أنه علم به لكونه واحدة حد بمعنى
 المعروف الجامع للمانع لأنه لا يتوقف على أن يكون في المعروف قدر مشترك

بل بتحقيق مجرد المعنى الآتية انه اراد تحقيق المعنى لكل وتوضيحه ايضا
قوله وليس المراد بالحد هنا الا المعنى الجامع للمانع يعني عند
 الاذيات معنى الحد ذلك كما صرح به المصنف في مختصر الاصول فالمراد منع
 ان ما عاين حد مجزأ ان يكون التميز او المشترك خارجا عن حقيقة هذه
 الاقسام ولا يحتاج الى الدفع بان حقيقة الامور الاصطلاحية الاشتباهية
 جميع ما اعتبر بالمصطلح في منزهها وجميع ما ذكرهنا داخل في مفهوم هذه
 الاقسام فيكون ما علم من المعرفات حدودها **قوله** والله ذكر المعنى مجله
 ثم ذكر بها كثره القوي وتحقيقه سبحانه في هذا التميز والحد هنا المراد
 شققة على المتكلمين حيث لم يميز في التعليم جانب التوكيد والقوي والمتوسط
 بينهما والتقصود منه بيان فائدة قوله وقد علم **قوله** الكلام في اللغة
 ما يتخيل به قليلا كان او كثيرا لا يظهر دأج الى ترك بيان المعنى اللغوي
 للكلمة وهو اللفظ وتخصيص المعنى اللغوي للكلام بالبيان ولا يخفى
 ان الكلمة انسب معناها الاصطلاحية من الكلام لشمول الكلام لكثير
 دون الكلمة وان الكلمة يناسب المعنى الاصطلاحية للكلام فتخصيص
 كل من اللفظين بما خص به اصطلاحا ليس مجرد التمييز بين ما في الاسم
 ومن المعاني اللغوية للكلام ما يكون مستجابا فدأج المراد على ما في القاموس
 ولا يخفى ان هذا مناسبا بما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل التعريف عند اليه
قوله فالمتضمن اسم فاعل المانع عقب المتضمن بقوله اسم فاعل ام انه
 لا يمكن الا ان يكون اسم فاعل لتخصيص الصورة الخطية بالاسم الفاعل
 فهذا بمنزلة الاعجام فيبقى ان يرى ولا يقرى فاحفظه ولا تنقل عنه
 في نظائره وعده من هذا وانما اوجده مع عشرة **قوله** فالله اعلم
 اي اتحاد المتضمن والمتضمن في تضمن كل ما لكل جزء ومن قال المعنى
 فالله اعلم اتحادهما في الكلام الثاني فقد متيق على نفسه المراد

ولو جعل الهيأة جزءا للكلام كان لتضمن الكلام للكلمتين معنى وانما
 غير يحتاج الى هذا التدقيق لكنه لم يلتفت اليه لاجل ما لا يتصور كون
 الهيأة التي ليست بلفظ جزءا للفظ ومن قال ان المتضمن بجميع الكلمتين
 والاسناد سوادا اراد بالاسناد نسبة هذا اللفظ الى الآخر او وقع عليه
 الى اخرى فقد سبق الى ان يشابه اسم ليس جزءا للكلام بل مدلول له
 او صفة لا جزءا له **قوله** اي تضمنها حاصلها بسبب اسنادها وسببية
 الاسناد باعتبار ان الاسناد صار باعثا لجمع الكلمتين وتضمين اللفظ
 لهما فلو قال الاسناد كما انب **قوله** خرجت المولات الى الصرفة لكن
 بقي زيد قائم جسي قانه المجموع يصدق عليه الحد وفيه انه يمكن كلاما
 مشتملا على جسي وان البيت فاجعل كلمة ما عاين من لفظ موضوع
 بقرينة ان بحثنا تجري عن الاطراف الموضوع **قوله** وبينها اسناد يفيد
 الخطابية الاولى نسبة فهداه **قوله** دخل في التعريف مثل زيد ابوه
 قائم ومثل اسمع بالهيأة خير من ان تراه **قوله** قانه الاخبار فيها مع ان
 مركبات في كون الخبر في زيد قائم ابوه مركبا نظرا لان الخبر عنده قائم وقا
 خارج عن الخبر ولا يذهب عليه ان الامثلة المذكورة داخله في تعريف
 الكلام مع قطع النظر عن الكلمتين ام من الكلمتين حقيقة او حكما
 فانه في حكم هذا اللفظ ولذلك عرّب بالمراد بالاسم **قوله** سبب اليه
 ومع قوله ولا يتأتى ذلك الحق امين اه قانه المراد بالاسم ام من الاسم
 الحقيقي والحكي ومعنى كون الاسناد اليه من خواص الاسم انه من خواص
 الاسم الحقيقي والحكي ولا يذهب عليك ان ادخاله في تعريف زيد في اللفظ
 انما يخصه الى تضمين الكلمتين مجمله قوله بالاسناد على ما جمل عليه حتى لو
 المعنى ما تضمن كلمتين مع ان ذلك لا يمنع لان تضمين الكلمتين هو المطلوب زيد
 مع الاسناد نعم انما يحتاج الى التعميم لادخاله مثل جسي **قوله** اعلم

فكله بيان
 بحسب

ان كلام المنس ظاهر فان ضربت زيدا قائما بجموعه كلام انما قال ظاهر
لجواز ان يراد به ما تضمنه كائين فينقط قول لا يجوز ان يلزم عليه ان يحجب
تحقق افراد من الكلام وهذا التركيب قلت تحقق افراد من الكلام في هذا
التركيب تحقق افراد منه في ضربت اقوم به لا ضرب وهو قائم على تعريف
المفصل ايضا ولا يذهب عليك ان جوب البنية في قولك زيدا ضرب عمرا
في دارة مجموع ما ذكر لا يجوز ضرب وقد انفق على ان خبر البنية انما يجمعه
والكلام الذي هو مضاف الجملة عند صاحب المفصل بخلاف ان يكون مجموع
ما جعل خبرا وهكذا في الحال والصفة اذا كانت جملتين فينبغي ان يجعل عدو
المنس عدو ولا عن عبارة تعريفه لا عدو ولا عن مذهب **قول** على الجمل
الخبرية الاولى على الجمل الواقعة من غير قيد الخبرية وكما قد جها
بها لان الانشائية عدو لا يقع خبرا والواقعة خبرا مثل زيدا ضرب
في تاويل زيد مقول في حقه اضربه وتجد يتجه ان مادة اقرا الجملة
عن الكلام لا يقتصر على الجملة الخبرية كما لو جحد البيان بل من مادة الاقرا
اضربه في زيد اضربه سواء كان خبرا او متعلقا بالخبر وقوله اخبارا او وصافا
يزاد عليه او احوالا او جلا حقيقة او شرطان الحكم في الجزا عند المنس
وان لم ينع قول ولا يتأتى ذلك الا في امين ولا يكون تعريفه جامعا **قول**
وفي بعض الجوانح يعتد بكلامه مع ان له خلاف ظاهر البصيرة جدا لان
شمله لا يركب من غير دلالة فاحتمل ان يلغى من كلام المنس ما دل على ان المنس
عنده هذا ونحن نقول ما يدل على ان الكلام عنده كالجمل ويكذب ما في
الجوانح انما قال المنس في بحث حرق الاستفهام ان له صا من الكلام لانه
يتحقق كون اقرا في زيد قائم بكونه ما عنده ولا لا ينع قول
ولم يصدر الكلام **قول** ولا يتأتى ذلك اي الكلام هذا التفسير
المناسب للمقام وحله على التضمن او الانشاء تبعيد عن المرام **قول**

الا في ضمن

الا في ضمن اسمي لا لا يتحقق هذا العام الا في ضمن هذين
التساخين فلا يلزم اتحاد الطرفين والمزبور ولا يظهر الانسب بفهم
المستعمل ان يجعل في معنى من لكن ينبغي ان يعلم انه لا يتأتى من كل اسمين
لانه لا يتأتى من اسمي الفعل ولا من فعل واسم اي اسم كانه لا يتأتى
من فعل واسم فعل نعم ما في من اسم وفعل اي فعل فاعلم ما ذهب اليه المنس
من جعل اسما والافعال ان قصه فوازع لما كان التحقيق انه لا يتأتى من
فعل واسم اي فعل **قول** لان التركيب الثاني العقلي فدان حصر التركيب
الثاني في ستة وابطل ما عدا اثنين لا يوجب الحصر الكلام الثاني
في اثنين والمذبحي حصر الكلام فالاول ان يقتصر على ان الكلام لا يحصل
بدون الانشاء والاشارة لا يحصل بدون المسند اليه لا يكون الاسما
وسند لا يكون الاسما او فضلا **قول** ونحو زيد بتقدير زيدا فاما
من تركيب الحرف والاسم كذهب اليه المبرد ولهذا صرح المنس بالحصر
في تقسيم الكلام دون تقسيم الكلمة وقيل لان تعريف الكلام يرشد الى
اقسام ستة في بادى الراى بخلاف تعريف الكلمة **قول** على معنى كائين
في نفسه جعل في نفسه صفة معنى لا متعلقا بديل اي دل بنفسه ولا خلا
عن ضميره اي دل كائنا في نفسه اي مستقرا في حد ذاته لا لا يقتضي بين
معنى وصفته اعنى غير متعلق بالاسم وصفته لانه وان جاز ان يكون
الفاصلة صفة اعذب ومن الفهم **قول** اي نفس ما دل انفسا
الاسم والالتوقف معرفة المعرفة على معرفة المعرفة ويلزم الدور **قول** قد
التفسير بنا على لفظ الموصول لا ينعى ان كلمة ما غيرا عما يكون الكلمة عبارة
عنه لانه لفظ الكلمة وتاثير مضمون الكلمة ليس لانه كناية معني
بل لوانت التفسير والراجع اليه يكون ذلك الثانيث لرجعية لفظ الكلمة
فقد تميز الراجع الى ما دل ليس بغير داعي اللفظ بل الداعي للفظ والمنس

الصغير

قوله ولذلك قيل أي لجعل رادة العرف بمعنى اعتبار مدلولها لا
بمعنى افادة الدال إياه كما هو الشائع في شبه المعنى إلى الشيء يقال
هذا المعنى في هذا اللفظ بمعنى يستفاد منه قيل العرف ما يدل على معنى
في غيره فالجمله إن ما دل على معنى يكون ذلك المعنى فيه لا في غيره اذ المعنى
لكونه المعنى في الشيء لا لكونه مدلولاً ولا لا يتجده أيضاً فقد في نفسه وفي غيره
ما يتجلى للعرف هو التركيب العرفي ما دل على معنى لا في نفسه كما يقال
الدائر لا في نفسه كذا ولا يقال الدائر في غيره كذا لأن الخافه اجمعوا على
وضع ما يؤلف في نفسه للمعنى موضعاً ومعارف فاعلم انهم فلا التباس
في معناه ولا خصه في التعريف به **قوله** ومحموله مادكرة بمعنى المحققين
يعني السيد الشريف قدس سره كانه اذا افصح التبيين على أن هذا
التحقيق ليس من السيد الشريف كما هو المشهور بل اخذ من كلام المص
وليس كما ظن ذلك الناطق في كلامه بالإيضاح يعرف أن المراد بعيد عن هذا
التحقيق وإن كان عبارة الجملة المنقولة وقعت اتفاقاً بحيث يحتمل
التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكره في الإيضاح أن الفرق بين الاسماء
اللازمة الإضافية والخارجية أن الواضع بشرط في دلالة الخوف على معناه
ذكر المقتضى ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة الإضافية وإنما
الشرط الإضافية لغير من آخر غير كون دلالة الخوف شرطاً في دلالة الخوف
اليه ولا خفاء فانه بعد الوضع ولا دخل للواضع في الدلالة لتحق بكون
الدلالة بشرط متوقفاً على ذكر المعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق
أعني الإيضاح لم يصد منه مثل هذا الكلام بل المص أيضاً يستقيم ان يقال
في حقه ما قاله السيد المحقق في حق نعيم الأئمة حيث قال في خواشني
شهره على التصديق في هذا المقام يقرب من تحقيق معنى الخوف تارة
ويبعد عنه تارة أخرى **قوله** كما أن في الخارج موجوداً قائماً

بذاته وموجوداً أيضاً ولو قيل كما أن في الخارج موجوداً قائماً بذاته هو وجود
في ذاته وموجوداً قائماً بغيره هو موجود في غيره كانه غاية في ايضاح المعنى
وما يقابله وتفسيره أو استلزامه في الحدود اشقة فان قولهم السواد
في زيد ليس كما في قولهم الماء في الكوز بل بمعنى الاعتبار والدلالة على ان وجود
السواد ليس الا باعتبار الخلق كما أن معنى الموجود في نفسه أنه موجود من غير
اعتبار غيره وبما ذكرنا فنضع أن قولنا السواد في زيد وقولنا الدائر في نفسه
من واد واحد فمن قال يظهر من هذا التشبيه وجه آخر لاستعمال لفظة
قوله هو أنه لما شابه المعنى الخوف في التابع لآخر المعارض التابع للموجود ^{بمنسب}
أن ذلك الغير يفي كما ينسب المراد من العلم به في المعنى المستقل لما شابه
الجزم من أن يقال أنه كان في نفسه بمعنى أنه لم يكن في غيره كما يقال أنه الجزم
قائم بذاته بمعنى أنه غير قائم بغيره فم يتبرر بذلك في الدهن
معقول الأول معلوم ولا يذهب عليك الفتاوت بين التشبيه والتشديد
بأن القائم بذاته لا يصير قائماً بغيره والقائم بغيره لا يصير قائماً بذاته بخلاف
المدرَك قعداً والمدرَك تبعاً في ما يقصد إلى المدرَك تبعاً في غير مدرَك
قصد أو بالعكس **قوله** نعم لأن يكون محكوماً عليه وفيه الأولي يصح لأن
يكون مستدلاً اليه ومستدركاً يكون وجهاً لتفصيل الاستدلال لا لاسم
والفعل ولا يفتيحه كما أنه كما لا يصح المحرطاً بل لأن يكون طرفاً للمحكم
لا يصح أن يكون طرفاً للنسبة التامة بل الجميل أن يكون طرفاً للنسبة
إضافية كانت أو تعليلية فالأولى أن يوسع الدائر بحيث يستفاد منها
اختصاص الموضوعية وكون الشيء صفة وكون الشيء مضافاً
ومضافاً اليه وكون الشيء مفعولاً ومخفياً به مما شوى الخوف ثم نقول
يستفاد من كلام أهل هذا التحقيق المشتهرين بحال الفكر العميق أن عدم
كون الخوف محكوماً عليه ومحكوماً به لكون معناه غير معقول لا اتباعاً

المعارض في

وأنه لا محظوظ فيه وأن المجموع لا يصلح أن يسمى شيئا من أجزائه الغير الذي
 يذكر المحظوظ بتبعته ويجعل التلخيص لا بد أن يذكر ويضم مدحتي
 فمجموع المحظوظات من نظمه وكلامه من أجل أن كان كل جزء من هذه
 ملحوظا أبدا تبعا للملاحظة أفراد الرجل وأنه لا ينفك عنها ولا يخلو مع أن كل
 رجل مفهوم ملحوظ أبدا تبعا للملاحظة يصير مجموعا عليه ولا ينفك عن الغير
 الذي هو آلة للملاحظة معه لعدم معناه فالنتيجة أن المحظوظات
 لا يصلح أن يكون مجموعا عليه إذ لم يكن آلة للملاحظة ما حكم عليه وسيلة
 إلى احضاره وإنما توقف فهمه من لفظة على ذكره متعلقة إذ لم ينفك عن الكل
 بمجرد ذكره فقلت إذا كان مجموعا للمعنى هو آلة للملاحظة في أبدا
 فكيف يكون دائما قلت خيرا أيضا فإنه ملحوظا بالذات ليس تعقل
 النسبة الإضافية به **وبين** ما أضيف إليه وبعد تحصيل المفهوم
 المركب الإضافي يجعل المجموع ملحوظا بالتبع والتلخيص لا محظوظ الأفراد فقلت
 فلا يتم ما سبق أن المحظوظات لا يصلح أن يكون مرافا لنسبة قلت لا يصح
 أن يكون مرافا لنسبة مقصودا بالحدوث وبعد أحداث النسبة
 يصح جعل المجموع ملحوظا بالتبع فما لا يصلح أن يكون مدلوله ملحوظا
 قصد الإيضاح أن يصير مرافا لنسبة ما وإنما جعلنا الكلام الأعلى طبق
 إليها لم في المحكوم عليه **وقوله** فالابتداء مثلا إذ لا محظوظ العقل
 فان قلت يفهم من هذا الكلام أنه لا فرق بين مفهوم الابتداء ومفهوم
 من الابداع لا محظوظ الأول قصدنا التماثل في تبعه وكيف وقد قال في ما بعد وإذا
 لا محظوظ العقل من حيث هو آلة لفعل الضمير راجعا إلى ما جعل
 مدلول الابتداء مع أن مدلول الابتداء كل واحد من جزئي قلت
 مدلول من مدلول الابتداء من حيث أضيف إلى السير والبصر وليس
 أفراد الابتداء الإحصاء وليس له أفراد حقيقة **قوله** كان معنى

استقلا

مستقلا بالمعنى بنية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقة إجمالا وتبعاً
 من غير حاجة إلى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط
 لا يمكن بهذا الاعتبار أن يكون مدلول من كل معنى أن يكون مدلول لفظ
 الابتداء ملحوظا تبعا كان تقول كل ابتداء **وقوله** الحاجة للفظ الابتداء
 في الدلالة ومن جملة ما على الحاجة من المتكهن الحاج إلى أن ينسر قوله
 في الدلالة عليه بقوله من دله على كذا **قوله** لكن عبارة الفصل ظاهرة
 في المعنى الأخير وأرجاع الضمير إلى المعنى لعدم مسبوقتها أو إشارته إلى
 أن الظاهر من نفس العبارة المعنى الأخير ولا يصار إلى المعنى الأول
 التلخيص وكان وجهه قرب جميع الضمير وشيخ المعنى الأخير قال
 ابن مالك في التسهيل إذا أراد ضمير بين الأقران والاحد فهو
 الأقرب **قوله** ولما كان الفعل والمعنى في نفسه باعتبار
 معناه الضمعي دلالة اللفظ على معنى لانه وضع له مطابقة لانه
 جزء ما وضع له تفهم ولانه لازم ما وضع له التزام والمعنى
 الضمعي هو جزء المعنى الموضوع له فقد حمل المعنى في التريف
 على أهم من المعنى المطابق على خلاف المتأخر من المعنى هذا اللفظ المعنى
 المطابق صرح به بعض المحققين في شرح الرسالة التفسيرية مع أنه
 لا يعمل للفظ في التريفات على خلاف المتأخر لأن هناك
 صار فاهواً للمعنى المذكور في تقسيم الكلمة هو المعنى الآخر بقرينة
 وصفه بالأقران بالزمان في الفعل لا فخر بالزمان العام معنى الفعل
 إذ لا يوصف الكل في العرف بالأقران بالزمان فلا يقال أقرب زيد بيده
 ولولا أن المراد بالمعنى ما هو أهم من المطابق لما احتاج التريف إلى قيد
 غير مقرر يخرج الفعل بقيد الدلالة على معنى في نفسه لانه لا يدل
 على المعنى المطابق بنفسه بنا على ما زعموا أن الفعل موضوع للحدث

والزمان ونسبة الحدث والنسبة الى فاعل معين فالمراد بالفاعل
 المعين لا يمكن ان يفهم النسبة فلا يمكن فهم المعنى المطابق بدون
 ذكر الفاعل لا شاع فيهم اكل بدون الخبز فدلالة الفعل بنفسه ليست
 الا على الحديث على ما قالوا والزمان ايضا على ما هو الظاهر واور عليه
 انه بعد توقف الدلالة المطابقة على الضميمة لا معنى للدلالة التقنية
 في نفس اللفظ كيف وقد حقق ان الضميمة لا يوجد بدون المطابقة
 ونحن نقول كون الدلالة التقنية بنفس اللفظ لا يقتضي وجودها
 بدون المطابقة المتوقعة على الضميمة لان معنى الدلالة بنفسه
 استقلال المدلول بالمفوضية والحدث معنى مستقل بالمفوضية
 وانما توقف فهمه على الضميمة بواسطة عدم استقلال ما هو شرط
 فهمه بالمفوضية اعني المعنى المطابق في ان لا شك في انه يفهم عند
 سماع لفظ ضرب الحدث والزمان انه لم يفهم المعنى المطابق فكيف
 يتم ما اتفقوا عليه ان الضميمة لا يوجد بدون المطابقة وهذا مما
 يخبر فيه العقلاء قرنا بعد قرن وقد بذلنا فيه جهدا بليطا من ان
 وعون في شرح الرسالة الوضعية لانهم لم يبلغ الكلام فيه مرتبة
 كمال الصفولان الامور هونتها وواقعها ولم تظهر بغير المسياه
 الصافية في هذا المعام صرفا هارقي الاكباد العطشى وان كنا
 من طعن الحاسد لهدم سعة ساحة هذا الكتاب المشفى فقول والله
 التوفيق لا خفاء في ان اللفظ لا يدل على المعنى الا ذكر الوضع وفيهم المعنى
 من اللفظ ودلالة على ما ذكرنا في ذكر الوضع فاذ سمع العالم بالوضع
 لفظا زيدا مثلا تذكر لوضعه لمناه فقد حضرناه عنده في ضمن تذكر
 الوضع اذ لا يمكن احتضار الوضع بدون حضور مراد فيليس العلم
 بالمعنى عند سماع اللفظ في ضمن تذكر الوضع دلالة اللفظ ان المراد

تفسير

اننا نذكر

ان تلك الدلالة متاخرة عنه بل لا يدل له من امر آخر يتسبب
 من اللفظ وهو انشأ النفس اليه من حيث انه مراد اللفظ والذي
 دعاه الى الشغل به فنقول لما سمع العالم بوضع ضرب على الوجه العلم
 لفظه بذكر وضعه لهذا الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث والزمان في
 تذكر الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ ولا يتوجه من لفظ ضرب
 الى معنى من حيث هو مراد ما لم يعلم خص من المعنى الموضوع له بالضميمة
 فاذا حضر عنده بالضميمة الثقت اليه من اللفظ من حيث انه مراد شاهد
 الحدث والزمان في ضمن هذا الانشاء هو دلالة التقنية ولا شك انه
 لم يتحقق في سماع ضرب بدون فهم معناه المطابق وهذا بين من امر اشهر
 من رئيس العقلاء الشيخ علي بن سينا ان الارادة شرط الدلالة وعمر انه
 كلام بلغ عليه التحقيق وليس مما يجب من وقوعه مثله كما زعم من بلغه
 الى الآن فان الدلالة الانشائية لللفظ الى المعنى من حيث انه مراد فلو لا
 العلم بالارادة لمعنى من اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ الى معنى لم يتحقق
 دلالة على المراد ولا على الخبر منه ولا على الارادة من هذا فبين ان دلالة الشر
 يتوقف على القرينة وليس ماسى تحقيقا من ان الاحرارة متوقفة دون الدلالة
 حقيقا بان يمدح بآلوه ويقل فكره ممتلحان ان ينتبه على ان القرينة
 ليس شرط دلالة المشترك بخصوصها بل المشترك ايضا قد يحتاج الى القرينة
 احيانا المشترك اذ اصاب جزء اللفظ آخر فكأن اللفظ عبد ونقطة ان
 في عهد الله يحتاجان في دلالتهم على المعنى الى قرينة صارفه للفظ عبد الله
 عن ارادة معناه العلي واسالك ان الاشياء من افاضة برود التقصير
 لتعلقك بما عودت نفسك لقبولهم من غير توثيق ونسبي الى التمهيد ما اذا
 اليه موافقة رفيق التوفيق اعلم ان القول بان الفعل موضوع للحدث
 والنسبة والزمان كما اجمعوا عليه ليس الا لان الفعل لا يكون بدون

الفاعل فالجاءهم تعجب من ذلك الى ان جعلوا النسبة داخلية ونسبوا
 الفعل لئلا يكون له مدح من الفاعل ولا اضطرار لمن شرح الله صدره
 ورزقه نصره فقول لك ما الهمني ربي ان الفعل موضوع لمحدث
 مقيد بالزمان والنسبة انما جاءت من الهية التركيبية كما في الجمل
 الاحية ان لا يخفى على تصنيف انه لا يناسب جعل هية زيد فاقم النسبة
 وجعل هية ضرب زيد فقولوا ما رأت ان النسبة ليست مدلوله
 للفعل انه يفيهم المحدث والنسبة تفصيل وقد اتفقوا ان دلالة المفرد
 لا يكون تفصيلية ولهذا لم يصح تركيب الفضية الشريطية من مفردين
 واما التزام مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدي معنى المحدث على وجه
 يكون مستعدا لان ينسب الى شيء فيلزم استاده في شيء لئلا يكون
 اخصاره على هذا الوجه لقول المراء بعدم الاقتران ان يكون بحسب
 الوضع الاول لم يكلف بقوله بحسب الوضع لانه لا ينفع في ادخال
 اسماء الافعال واخراج الافعال المستلثة عن الزمان الا ان يكون
 الوضع للمعنى الزماني في اسماء الافعال واخرج الزماني في الافعال
 المستلثة والاختصار مكابرة لتحقيق امارة الوضع وانما يقع التقييد
 بالوضع الاول باعتبار ان مثل زيد يدل على معنى مستقل هو الذات
 غير مقترن بحسب الوضع الاول وهو الوضع الفعلي لانه لم يكن الدال
 داخل في الوضع الفعلي واسماء الافعال دوال على معنى مستقل هو
 المحدث غير مقترن في الوضع الاول لان الوضع الاول لها نفس المحدث
 فهذا المعنى المستقل موجود في الوضع الاول غير مقترن والافعال
 المستلثة دوال على معاني مستقلة مقترنة في الوضع السابق وهو
 الوضع الفعلي لما فيها في الوضع الفعلي موضوعا لهذا المحدث
 والزمان هذا ولا يخفى ان اسميه اسماء الافعال اتمرت باعتبار

مستقل

مستقل

الفاعل الجاءهم تعجب من ذلك الى ان جعلوا النسبة داخلية ونسبوا الفعل لئلا يكون له مدح من الفاعل ولا اضطرار لمن شرح الله صدره ورزقه نصره فقول لك ما الهمني ربي ان الفعل موضوع لمحدث مقيد بالزمان والنسبة انما جاءت من الهية التركيبية كما في الجمل الاحية ان لا يخفى على تصنيف انه لا يناسب جعل هية زيد فاقم النسبة وجعل هية ضرب زيد فقولوا ما رأت ان النسبة ليست مدلوله للفعل انه يفيهم المحدث والنسبة تفصيل وقد اتفقوا ان دلالة المفرد لا يكون تفصيلية ولهذا لم يصح تركيب الفضية الشريطية من مفردين واما التزام مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدي معنى المحدث على وجه يكون مستعدا لان ينسب الى شيء فيلزم استاده في شيء لئلا يكون اخصاره على هذا الوجه لقول المراء بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول لم يكلف بقوله بحسب الوضع لانه لا ينفع في ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المستلثة عن الزمان الا ان يكون الوضع للمعنى الزماني في اسماء الافعال واخرج الزماني في الافعال المستلثة والاختصار مكابرة لتحقيق امارة الوضع وانما يقع التقييد بالوضع الاول باعتبار ان مثل زيد يدل على معنى مستقل هو الذات غير مقترن بحسب الوضع الاول وهو الوضع الفعلي لانه لم يكن الدال داخل في الوضع الفعلي واسماء الافعال دوال على معنى مستقل هو المحدث غير مقترن في الوضع الاول لان الوضع الاول لها نفس المحدث فهذا المعنى المستقل موجود في الوضع الاول غير مقترن والافعال المستلثة دوال على معاني مستقلة مقترنة في الوضع السابق وهو الوضع الفعلي لما فيها في الوضع الفعلي موضوعا لهذا المحدث والزمان هذا ولا يخفى ان اسميه اسماء الافعال اتمرت باعتبار

وضعه

وضعه للمعنى وعلم اقترانه باعتبار الوضع الاصل وذلك بعيد عن
 الاعتبار اذا لا يخفى ان يكون مدارا لاسميه على وضع واحد ولا يكون وضع
 لغوا ومعتبر الاعتبار شيء وفي اسماء الافعال على ذلك وضعه الاول
 وهو الوضع الظرفي لغو باعتبار اسميته واللام لا يكون حكمه ومعتبر في الام
 عدم الاقتران انما يتحقق به ووضع الثاني اعتبارا لانه لا يكون حكمه
 ولغوا لانه باعتبار انه لا يكون غير مقترن **قوله** على وزن قوقاة
 كتب على الناسية الدجاجة تعوق اي تصيح قوقاة وبققاء على وزن
 فعل فاعلة ومفعلا **قوله** او عن المصدر التي لا يعنى او جالي
 المصدر التي كانت تلك المصادر في الاصل اصواتا والمصدر التي هي
 الاسماء متقولة عن معانيها هي نفس هذه الاسماء لان اللفظ انما ينقل
 عن بعض معانيه الى معنى اخر لا عن معنى لفظا فكل من تلك المصادر
 في الاصل اصواتا عيارة عن كون تلك الاسماء اصواتا كانت اصل
قوله او عن الظرف يعني او عن معنى الظرف والجار والمجرور
قوله فانه على تقدير اشتراكه اشارة الى الاختلاف في الاقوال فيه
 ثلثة ثانيا ما كان مجازا فلا استقبال وثالثا ما كان مجازا في الحال فانه يدل
 على ثمانين معنيين من المازنة الثلثة فيدل على واحد عين ايضا
 في ضمنها قد عرفت ان اللفظ المشترك لا يدل على اللفظة فلا يدل الا
 على زمان واحد **قوله** لما فرغ عن بيان حلال اسم اراد ان يذكر
 بعض خواصه ليضيد في اداة معرفة او ليفيد معرفة الاسم في الجملة والتميز
 عن اخيه لمن لا رجوع منه في تعريف الغاية غرضه وتوقفه في
 على تعقل استقلال المعنى مع انكاد ان لا يستقل به في كثير من
 المخاطبين بهذا الكتاب ولما كان تقول هذه بيان احكام مشتركة
 بين قسمي الاسم قدم على التقسيم وذكر كل على سبيل التقرين لغيره

مع ما ذكر في الاختصاص **قوله** فقال ومن خواص تنبيهها من اول الامر ولهذا قدم على التبدل والتميز والمحصو والالفاظ وما ذكرنا لم يتجمل التنبيه على البعضية لا يستلزم ذكر من لمصوله من مشاهد ما ذكرتم لا بد من ذكر من يصح ربط صيغة الجمع للدال على الكثرة بالامور الخمسة من غير ان يكاد يجوز واعلم ان التنبيه المذكور ينبغي ان يلاحظ الربط متأخرة عن ملاحظة العطف واللام يفيد كونه من الالام كلمة واحدة من الامور المذكورة بعض من الخواص وليس للتنبيه المذكور خفيا وان تقدم ملاحظة الربط اشبع لان افادة ان كل واحد من الخمسة من الخواص من توضيح الواضحات بل توضيح ما هو مخفى من ان يخفى فالعاقبة على العبارة على ما عييد لا يوجب **قوله** خاصة الشيء ما يتصور به ولا يوجد في غيره ففسر الاختصاص بنفي الوجود في الغير على ان النفي راجع الى التقيد كما هو الاعرف عند ارباب الادب والمعرف في استئصال اللفاء العربية يكون ما لم انه يوجد فيه ولا يوجد في غيره فمن قال قوله لا يوجد في غيره تفسير لبعض معنى الاختصاص فلم يذكره وقد برهنا لم يذكر والمراد بالخاصرة هنا الامر المحقق محولا كان او لا ومن جعل عبارة عن الخارج المحول على الشيء اوجب في كلامه للمؤلفات لا تتخص وتقسفات لا ينبغي **قوله** دخول اللام الى الام التعريف شاع الالام فيما بينهم في هذا القسم بحيث ينصرف اليه من غير خاصة الى التعريف وجعل اللام فيها عوضا عن المضاف اليه يجرها على ما قرأنا ولولم يأت عن ادنى تكلف لاولية بلام التعريف وما على صوته فيشمل الالام للموصول فانه ايضا مختص بالاسم اذ لا يدخل الاسم الفاعل واسم المفعول كما تعرفه فيجب الاسم

الموصول

الموصول والالف واللام الزائدة والالف واللام التي جزء الكلمة كما في النجم ولو قيل التبدل من الالام جميع هذه الالامات لم يعد **قوله** ولو قال دخول حرف التعريف كان شاملا للهم في قولنا لا بد من على لغة تخير **قوله** ليس من امير اصيام في اسفر في جواب سائل من سمير حين قال ان امير اصيام في اسفر **قوله** لكنه لم يتعرض له لعدم شهوره ولم يخص الامور المذكورة بالتعريف الا لشيء مما قيل لوقال حرف التعريف لم يتبادر منه الالام ابتداء من الالام ويكون تطويلا بلا حائل وقيلما يستفاد من اختصاصه وان كان الالام وحرف التبدل كلها وبعضها فاعلم وانما تعرض لعدم التعريف لبعض قسم اداة التعريف ودون سائر الخواص لان في تخصيص التعريف بالالام اربابا عدم اختصاص الباقى من اقسام اداة التعريف كما ان في تخصيصها من غير اقسام الاعراب الدالة على عدم اختصاصها بقا قسمها **قوله** فاختياره الالام على الالف واللام ويستفاد من اختياره على حرف التعريف ايضا وان لم يكن لسوق الكلام له ويمكن ان يكون اختيار الالام لانتساب مع الاسم دجوا ابتداء بخلاف المخرج والافواه حق يجعله علامة تعرف بها الاسم **قوله** اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيويو لان الحق في السلسلة بعد ان كان الخليل اعلى كجاء منه صرح به المحقق الشريف للكشاف ويشهد له ما قال في اعراب الفاتحة لم يسبقه احد مثله علماء النحو ولم يختلف احد مثله **قوله** لتعذر الابتداء بالسكان فان قلت ما فائدة في منع اللفظ ساكنا وساكن الاو لا حتى يراجع الى زيادة هرق الموصول في ابتداء الكلام قلت حصول الحقة في إنشاء التركيب بحذف المخرج

مع سهولة الاعلام وبضرب من تصنيفه بان التعريف يقتضيه الكثير
ودليله حرف ساكن فينا سب ان يكون دليلا ايضا حرفا ساكنا
قلت بل لا نسب ان يكون دليلا متصفا بيقض ما تصفه دليل
نقتضيه **قوله** واما الخليل فذهب الى ان ال كان ههنا
في الاصل للقطع جعله الوصل طلبا للحققة المدعوى كما اننا استعملنا
قوله والبره الى ان ال امرق المتقترن حذف فاع كونه اعلا
لان ال لام اللازمة لها تذكرها لانه لتعين معنى مستقل بالمعنوية
يدل على اللفظ مطابقة مع ذلك الشئ الخفي وهو ضعيف جدا
لانتقاضه على عندى الاسد الرامى لانه لتعين ما دل عليه اللفظ
التزاما وبجمل الحسن والصحة لا ينكر تصعب ان التعيين الذي
المعتبر في مفهوم الحسن ولا شئ للصغر والنسبة المعتبر في المفهوم
اللفظي تعريف ال لام فالاولى ان يقال التعريف والتكثير يعاقبان
على اللفظ وكذلك علامتاها فلا يمكن في الفعل علامة تنكير
لم يدخل على ال لام **قوله** كالمحولات قد صحت في موضع ان
الذي في الاصل الذي زيد عليه اداة التعريف **قوله** ومنها
دخول الجر للبركة لتووين يكون مصداق اشارة لهما هذا المعنى الى
الدخول كاللام لان في الجر كبر والنون الساكنة منها سبق
فما اختاره الشارح اليق **قوله** اوفى لجر وية تقدير
الاولى او تقدير **قوله** واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية
هنا والى ما يقال ان الاضافة اللفظية لا يكون المضاف اليه الا فاعلا
او مفعولا في المعنى والفعل والحرف لا يكون شيئا منها لانه يدعو الى
بيان وجه اختصاص الفاعلية والمفعولية بالاسم **قوله**
والمراد به كون الشئ مستندا اليه فسر الاسناد اليه بالاسناد الى

الشئ

الشئ با رجاع ضمير الى ما هو كذا الظهور كذا ذكر ولم يفسر بالاسناد
الى الاسم اما الما قبل ان لو اريد ذلك للغا لكان بالاختصاص واما الما
نقول ان لا يصح ان لا يجعل كون الاسم مستندا اليه علامة تعريف بها انما
لان معرفته بعد معرفة الاسم **قوله** اختصاص لوازمها بالتعريف
والاختصاص والتحقيق في عدم جواز جريان التعريف في مفهوم الفعل
نظر نعم التحفيف في غير مسئلة الحسن الوجه لا يجري فيه بلا خفاء
يمضي التووين او نون التنبيه والجمع وشئ منها لا يوجد في الفعل
واما تحفيف الحسن الوجه وان يمكن في الفعل لكنه لم يصفه باعتبار
طرد الباب والاعان تقول الكلام والاضافة بتقدير حرف الجر ونحو
تقول المحدث الذي في مفهوم الفعل اعتبر مسئلة ال الفاعل والفعول
ابدا على وجه الاتباع النسبة على وجه الاضافة بتقدير حرف الجر و
الاضافة اللفظية فرع المعنوية **قوله** وانما خبرنا الاضافة بكئي
الشئ مضافا مع ان قوله والجر على الاضافة يدعو الى تفسيره على طبق نظيره
يكون الشئ مضافا اليه ويخرج الى اعتبار قيد بتقدير حرف الجر **قوله**
لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه اختلاف فلا المضاف اليه في المثال
المذكور والفعل والجملة مع الاتفاق وان المضاف اليه هو الجملة الاسمية
بتمامها اذ اضيف اليها **قوله** وقد يقال هذا لاجل لام بين
من الفعل والجملة قيل ينبغي ان يكون هذا القول مرصدا لانه لا يوافق
للاختصاص لجر بالاسم ولتعريف المص المضاف اليه في الحقيقة فيجب بعد
قلت كان الشارح ايضا لا يفتاح في رجوع التأويل وانما اشار
بكلمة وقد لا يصفها يبنى على هذه الدعوى من قول المص على
المعنى الشامل لكون الشئ مضافا ومضافا اليه فانه بصيد جدا و
لا ضرر في تدعوا اليه فانه لم يلتزم استيفاء الخواص فليجمل على ما

هو اظهر اختصا صافير بقوله لان الفعل للملحة قد يقع مضافا اليه انه قد
يقع كذلك بحسب الظاهر لانه يكتفي في ترجيح ما اختاره في تفسير عبارته
قوله فالاضافة تقتدي برح والخبر مطلقا يختص بالاسم المراد بالاضافة
هنا ليس كون الشيء مضافا او كون الشيء مضافا اليه بل النسبة بينهما
ومعنى اختصاصها بالاسم مطلقا ان شيئا من طرفه لا يكون الا اسما
قوله معرب قال الص في الايضاح هو ان الاعراب بعنى الاظهار
او ازالة الفساد وهو محل الظاهر المعاني وازالة الفساد والالتباس
او من اعرابت الكلمة جعلت الاعراب بها والوجه ظاهر لاسم الاعراب
العرفى باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء
هذا كلامه وكان يريد بالاعراب العرفى ما هو مذهب الفصحاء يختلف
اخر العرب لان ما هو مذهبهم وهو ما يختلف احر العرب لانه يقع
ان يشق منه شئ ويظهر ان من قال وفيه انه لو جاز اخذ بصيغة
منه لما زان يكون اسم مكان لاصفة حتى يكون القياس ما ذكره لم يأت
بما فيه لان الاسم العربى يختلف للاخر لا على الاختلاف اذ لا يعمل الفعل
مكان للموت ولا يسمى باسم المكان كما لا يخفى **قوله** فالعرب الذى هو
قسم من الاسم يحتمل ان يكون العرب والبنى قديين للقسمة لانفس القسم
لانهما اختلفا لان الاسم والفعل والظرف وكذلك يكون بيان الحكم مشتركا الا
انه يلزم تخصيص تعريف الاعراب والعامل باعراب الاسم وعامل الوكان
البيان على مذهب البعض لانه لم يثبت في الفعل العربى معان مقبضية
لاعراب بخلاف الكوفى وعلى تقدير يلزم تخصيص قسم الاعراب باعراب
الاسم **قوله** اعلم الاسم الذى انزع بهذا الاعتبار وروى عن الاصل
على التعريف لانه لم يشبه بين الاصل مشابهة موجبة للبناء والا كان سببها
بالمشابهة لا بالاصالة ولو لا اعتبار هذا القيد ايضا يخرج تعيين التركيب

بقوله

بقوله تركيبا يتحقق مع العامل ولا يخفى ان اعتبار قيد الاسم ولان لم يبعد
لكم اعتبار هذا القيد في كمال القيد ولا يهدى اليه قرينة كبر مع الغير
يدعى لظهور كون العرب اسما قديم على الركز على هذا القيد والظاهر
ما يقابل المفرد فيلزم صدق التعريف على عبدك ضعيف **قوله** لم يشبه
اعلم لم يباسم من المشابهة التى هي المشابهة وكيفية المناسبة التى
اعلم اذ يفارق المشابهة في الاضافة الى البنى لئلا يدخل في تعريف العرب
المناسب لغير المشابهة بحسب مؤيد **قوله** مناسبة مؤثرة في منطرا
ضبطها صاحب الفصل يقتضى معون على الاصل ومشابهة في الاحتياج
الى التسمية كما في المهادت ووقوع موقعه كاسماء الافعال ومشابهة
الواقع موقعه كغير وضاق وضار ووقوع موقع ما يشبه كالمناجاة
المضموم واضافته اليه بحسب مؤيد فلما مناسبة المؤثر على اثنين بعد ضبط
المبنيات بهذا الاعتبار التقدم على العبارات فلذا قدم صاحب الباب
قوله فالاضافة بيانية ليس الاصل في البناء اعم من وجبه البنى
بالخص مطلقا واضافته الاصل الى الاخص لامية اعم البيانية اضافة
الاعم كما لا يخفى على من لم اضافة معنوية الى هذا الفن فالوجه في
الاضافة البيانية ان لا يخص الاصل الاصل في البناء بل يخلو ليشمل
لان الاسم هو الاصل لكن في الاعراب ويكون بيان بالاصل لانه في الواقع
اصل في البناء وللتوجيه كلام الشاهج محل الحق لم يفرغ المعاني
استقلال وهو انتهى **قوله** وهو الماضي قال المحقق لشرى في
حواشى التوسط جعل بعضهم الجمله من حيث هي حجة قسما ارجح وقوله
الامر بغير الزام لاحاجة الى قوله بغير الزام لان النوى لا يسمى ما هو الاصل امر
بل مضافا بغير وما والا مر باصطلاحه ما هو بغير الزام **قوله**
فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب ليقول اعتبار العلامة

وأنما في التسمية في الاضافة الى البنى
التي هي من غير تعريف المعرب
الغيرى بحسب مؤيد

مجرد الصلاحية للأعراب لأنه لا يحصل به الفرق بين اعتبار النص والعلامة
 لأن النص أيضا لم يعتبر إلا بالصلاحية دون الأعراب بالفعل بل الفرق
 بالاستحقاق بالفعل عند النص واعتبار صلاحية الاستحقاق عند العلامة
 وبعبارة أوضح المختبر عند العلامة الأعراب بالحق البعيد من الفعل
 وعند النص الأعراب بالحق القريب من الفعل **قوله** ولذا يقال
 لم تعرب الكلمة وهي معرفة لم يوجد على طريقة الملقب اصطلاحاً
 لم يعرب لأنه لا يخلو عن أعراب محققاً ومقدم وكانه أريد سلب
 الأعراب بحسب الذات لأن ذات الأعراب متأخرة عن العرب والأعراب
 سلب الأعراب بحسب المظهر الأنا على الثاني لا ينفع المشرع فيها هو صحتها
 والاول تدقيق فلسفي لا يناسب الحاجة **قوله** لأن الغرض
 من تدوين علم اليونان يعرف به أحوال وأجزاء الكلام اعلم أن الغرض
 من القول لا يقتصر عليه كما يدل عليه هذا الكلام بل هو الغرض منه معرفة
 الهيئات التركيبية وتقديمها حقاً وتقديمها وتأخيرها حقاً للتأخير
 مثلاً وجود تقديم المتضمن بمعنى الاستقحام على أجزائه الكلام
 مما يتعلق بعلم الخوف والاول أن يقول من جملة الغرض من علم الخوف
قوله وأن العارف بالمكامم كذلك مستغن عن خواصها وهذا
 إلى أنه لا يمكن أن يعرف للتعلم للمع بالاختلاف والاولا من التبع لأن
 العارف بالتبع لا يعلم العرب بهذا التعريف لأنه لا يكون عبثاً
 فتعين أن يكون معرفة اختياراً والاولا من التعلم في هذا الفن
 وتعلم في هذا الفن يتوقف على معرفة العرب فلو عرف العرب لم
 توقف معرفة العرب على معرفة وتوقف معرفة على معرفة العرب
 فيلزم تقديم العرب بهذا التعريف على نفسه وهذا من الخش
 معاديل التعريف السمي للدور وهو الذي صرح النص بأنه عدل

عن المشهور للجلد الأنا المشرع طوى ذكر لفظ الدور للتأخر
 التعلم إلى معرفة الدور وقيل أو أنها العجم عن قال أشار بقوله لفظ
 من معرفة العرب إلى أن ليس في نفس التعريف فساد بل في
 المقصود منه تحصيل كلمة يجعل كبر والصغرى سهل الحصول الاستنتاج
 نتيجة وح يكون الصغرى عين النتيجة مثلاً إذا قيل هذا معرب و
 كل معرب مما يختلف آخره برتفع أن هذا يختلف آخره به وقولنا يختلف
 آخره به عين هذا معرب فقد صرف الكلام المخول بمقصده في
 المقام وأخرج عن الوضوح والانتظام فاشكل على النفس تبع كون
 الصغرى عين النتيجة للتفاوت بالاجمال والتفصيل واجاب
 مما لا يتصل إلى وجه الصواب فهو والله كان حق معرفة مقاصد المشرع
 الخليل لكثير من المترين على ملازمة مجلسه الخليل الأنا فاد هذا التطور
 حسن وصية سيد ولد آدم مغيب غمة البيان على العرب والعجم
 غفر الله امرء سمع معاني فزعاها فادها كما سمع فزجمل ففقه
 إلى من هو افقه منه هذا وقد اذق استاذي ومن هو جرد
 انجرف واعقار وحسام للزاد والدين داود الخوافي استاد
 ائمة زمانه بالبيان الصافي فاضن الله عليه مثاب غفران الوافي أنه
 يمنع قول النص أن ليس الكلام مع التبع لأنه يجوز أن يكون الكلام مع التبع
 العارف باختلافه وأجزاء الكلام من غير أن يكون مقيماً بين معرفتها و
 منصوباً ومجرداً فاحتل علم العرب في الفن بهذا الوجه لا يغرب
 من النحو هذا الحكم بل يعرف منه معرفة الفروع والمنصوب والجور
 إلى غير ذلك من الأحكام الخاصة للمعربات في التركيب أسأل الله
 الخ في هذه الطريقة أنه قريب يجب **قوله** فالمقصود من معرفة
 المعرب مثلاً أن يعرف أنه مما يختلف آخره انما قال مثلاً لأن هذا الحكم

من جملة احكامه كما اشار اليه فيما بعد **قوله** وحكى من جملة احكامه
وانا قد اشار الى ان المراد بالكم الازالة وترى على صفة الاعراب والالان
اضافة لكم للضمير للجنس للاستغناء فيقول الالان بعض حكمه وكان
اراد بهذا التنبيه تقديم مقدمة لما سيورده بعد من دفع الاعتراض
بانه يخرج من الحكم حكم عرب كعب مع عامله ابتداء وتفسير الحكم بالان
في هذا المقام مما الى باقوام بعد اقوام وان اعترض على ما نحن في
افانين الكلام ولا يعيد ان يراد بحكمه ما يحكم به عليه فيكون فيلشاة
الان مما ينبغي ان يحكم به في الفن على العرب ولا ينبغي ان يعرف به
قوله باختلاف العوامل فان قلت الفاعل لا يجمع على فواعل الا
اسما قلت فليكن جمع عامله لان العامل قلما يكون غير كونه وقيل
العامل صار اسما في لغة **قوله** اي بسبب اختلاف العوامل
الداخلية عليه انما قيد العوامل الداخلية لان مع بالاختلاف في اختلاف
العوامل في وقت ما ولا يختلف اجزاءه وانما يختلف بسبب اختلاف
العوامل الداخلية عليه وهذا اولى مما قيل خرج بهذا التفسير لاختلاف
اجزاء المستقيم بكلمته من باعتبار العوامل الداخلية على المستقيم يخرج
من زيد او من زيد اذ قيل اجزاء زيد ورايت زيدا ومررت
بزيد ثم تفيد العوامل الداخلية عليه يخرج عامل البتة والجزء لان
الدخول اما للوقوف بالاختلاف الاول وهذا لا يتصور في الامور المعنوية
كما مر **قوله** وانما خصصنا الاختلاف بما يكون في العمل لئلا يخلو ويكسر
اللفظ محولا على ما لا يقصد به في فهم الاله **قوله** او على
المصدرية اي يختص باختلاف لفظ وايضا ان نفرد بين هذا
التوجيه والتوجيه الاول بانه يجب ان يتعلق مع باختلاف العوامل
لان تعلقه باختلاف العوامل لا يجب كونه قاصر لعدم حصول العوامل

في المفظ والمقدرة على ما هي **قوله** فان اصله في وقتنا وفي
ذكر الاله لا يسوي البتة بينه وبين فتي لاختلافهما **قوله**
والاختلاف للفظ والتقدير في عام من ان يكون حقيقة او حكما كما
اشرنا اليه لئلا يتقص الوقت لا انتقاض وان لا يجعل اختلاف
العوامل اعم من ان يكون فاننا نقول المراد باختلاف العوامل في العمل
ان يطلب كل منهما اثرا مباينا لا اثر اخر في الآخر فنقولنا رايت بركة
والبناء ليسا بعاملين مختلفين في غير النصف وعاملان مختلفان
في النصف **قوله** لئلا يتحقق غير قولنا رايت احمد ومررت باحمد
وقولنا رايت مسليين ومررت بمسليين مثلي كان او مجموعا **قوله**
وقولنا رايت مسليين ومررت بمسليين فقولنا مثلي او مجموعا متعلق
بالمثلي لهذا القول فلا يتوجه انه لا يجمع الا ان يكون مثلي او مجموعا
وما يفضي منه العجب ما قيل المراد من قولنا رايت احمد ومررت باحمد
ظهر شموله للمثنى والجمع في ذات التذكير وكذا من الشاكرين **قوله**
فان قلت لا يتحقق الاختلاف في احر العرب ولما قال العوامل سواء
اريد بالعوامل الجماعية او ما فوق الواحد **قوله** اذا ركب بعض
الاسماء المعدودة الغير المشابهة بمعنى الاصل مع عامل ابتداء او كذا ركب
كاشاع عامله وتحققا معه فقول مع ليس ظرفا للتركيب ومن
جعل ظرفا للتركيب اورد عليه ان التركيب مع العامل لا يكون الا اذا
كان لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء ويتحقق
اختلاف العوامل لسبق عاملين مختلفين معنويين فيتحقق للاختلاف
في احر العرب وفي العوامل واجبا عنه بانه لا يتحقق بعاملين
معنويين وعامل لفظي باختلاف العوامل لا الاختلاف في العمل
بين عاملين معنويين وهذا ونفيه نظير من وجوه الاول ان المراد بالعوامل

ما فوق الواحد كما لا يخفى والتأني ان لا يصح قول الشارح ليس فيه اختلاف
الاخر ولا اختلاف العوامل لتحقيق اختلاف الاخر والتأني ان العامل المتعدي
لا ينصرف في عامل الرفع وانما ينصرف عامل عنو وليس في الفعل والعامل
للعنوى الذي هو في الفعل اقسام متعددة ناصبة للظرف والمنفعل
معها فصلناهما فالفرق بينهما الرابع انه لا اتجاه للسؤال لانه
لم يقل كما ركب مع عامل ابتداء حتى يتجشأ في القول اذا سبق على
التركيب مع العامل على وجه عام لان مضمونا ان لم يكن التركيب للاسم
المعزى مع العامل انا نقول التركيب للاسم المعزى لكن ابتداء بل
ثانيا ومع ذلك تركيب الاسم المعزى مع العامل ابتداء اذا سبق
اذا لم يسبق عليه تركيب الاسم المعزى مع العامل وان سبق عليه
تركيب للاسم المعزى ولو لم يكن التركيب ثانيا للاسم المعزى لم يكن
تقسيم التركيب بابتداء معنى فاعرف **قوله** غاية الامر ان هذا الحكم
لا يكون من خواص الشاملة فيه انما اذا كان المعنى ان هذا الحكم بعض
العرب لم ينفع البتة في العلم ببيان هذا الحكم فانما اذا اورد عليه عرب
لا يعرفونه جعل يعرب فيه هذا الحكم ولا قيل فيكون المراد اختلاف
الاخر باختلاف العوامل وقتا وما وهذا الحكم على لا ينبغي ان يرد بان
يحق ان يكون عرب لا يرد على العوامل المختلفة وقتا لان الاحتمال
الصرف لا يكون لنقص الاحكام الادبية وقيل المراد استعداد
الاختلاف ورجح جواب الشارح عليها بانها وفق بالعبار
اذا التبادر للاختلاف بالفعل من غير تقدير بوقت ما وليس يرجح
لما عرفت ان الظاهر ببيان الحكم انما لا ينفع به الحكم **قوله**
وحين يراد بالوصول للمركب والظرف لا يرد العامل والمقتضى
فان قلت قد مر كلمة ما يعرف او حركة فلم يجعلها موصولة بل يعرف

فينبغي

فينبغي ان يقول وحين يراد بالوصول لمركب او حرف قلت كلمة ما
كلما وقع هكذا يحتمل الامر فينبغي ان لا يراد بالاولا وعلى الثاني ثانيا
حيث قال وحين يراد بالوصول للمركب والظرف يعرف للمركب والظرف على
مقتضى الوصول وانما قدم الاشارة للوصول لانه انما في استخراج
المعنى بالشرح ثم تركت الشارح في حاشية الكتاب لكنه فيشكل اذا كان
العامل حرفا واحدا كالباء الجارة والاولى ان يستند اخرجها الى
السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقاها ما الوصول على
عمومها ولا يخفى ان المفهوم من قوله لا يراد العامل والمقتضى ان لا يرد
عامل ولا مقتضى على السلب المحلى الذي يقتضيه الاشتغال بالمراد
انه لا يرد كعامل وشئ من المقتضى ولا يذهب على اطلاقه بعد عن الفهم
جدا وانما قال والاول اشارة الى جهة التوجيه الاولى ايضا لان ما لا يخرج
بتخصيص كلمة ما يخرج بزيادة السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة
كذلك الاول ان يخرج الجميع بالسببية ولا يركب مزيد تكلف ولا يذهب
عليك ان قوله ولو ايقبت يدل على ترجيح تخصيص كلمة ما لاشعار
كلمة لو على امتناع الابقاء فاذا ترجح اعتبار السببية القريبة كان
الاولى يقال فاذا بقيت للآلة اذ على التحقيق فتأمل ولا ان
تقول يمكن ان يراد بكلمة ما حرف او حركة فلا يرد ما وردت من
امثال الباء الجارة ولو ان يد حرف الباء وهو للتبادر حين
مقارنته للمركب لم يتجرب عامل على حرف واحد وكما لا بد من اخراج العامل
واخراج المقتضى ليد من اخراج والمقتضى في الاعراض مجموع العامل
والمقتضى من اخراج مجموع العامل والمقتضى في الاعراض السببية
وهو المقدم بالذات كما يتحقق بين اختلاف اخر العرب وكل من
تلك الثلاثة يتحقق بينه وبين مجموعها ولا يخرج الجميع من تقيد السببية

بالقرب لان تقدم الجميع على الاختلاف ليس مما يصل فيه وبين الاختلاف
تقدمه ارجح من تقدم العامل والمقتضى والجميع ومن قال ليس
للجميع سببية اجزائها المركبة من القرينة والبعيدة لم يأت
بكلمة واضحة فقد اخص تخصيص كلمة ما تميزه اخرج الجميع كما
يخص باخراج الكلام الذي هو السبب القريب للحقيقة للاختلاف والاخر
فترجح بل تعين في الاعتبار فاعتبر ما لا والى الابصار **قوله** خرج
حركة نحو غلامى اراد بنحو غلامى الى ونظائر ومن قال اراد به جر الجوار
في قوله فخرج واستعير وسمك واجل كما فلم يخرج تدقيق نظره للاختلاف اجمع
عليه من كون جر الجوار والمجاز الزيد من الاعراب هذا ولو قال الشارح خرج
نحو حركة غلامى كان اجمع في نحو غلامى ياء ما قبل ياء الكلام فوسل في
جاء في سماعي وقوله لانه معرب على اختيار المص اشارة الى ما ذهب اليه
بعض النحاة ان يبنى ولا يخفى انه لو قيل في تعريف الاعراب انه ما في
اخر المعرب اعني من حيث انه معرب لثم التعريف ولا ينجح عليه شيء
فتأمل **قوله** ان يبنى على فائدة وضع الاعراب وترجيح لا يتأثر
به على تركه او ارادة التنبية على فائدة وضعه في الاسماء ودون الافعال
والحروف **قوله** ليدل على المعاني جمع معنى وهو ما يقصد به شيء و
جاء على القيام بالشئ المقابل للعين بعيد عن الفهم ولا يعود اليه وان
وكذا ما ياتي في تعريف العامل **قوله** حيث قال الى في شرح على
هذا الكتاب والاوجه ان المص ومن قال هؤلاء وضع الاعراب
ارادوا انه متعلق بوضع الاعراب المعلوم من معنى الكلام والامحقيق
الغرض على العمل لان القوى على تقدير تعلقه باختلاف ان اختلاف
الاخر لغرض الدلالة على المعاني وهذا الغرض لا يستلزم اختلاف
الاخر بل وضع الاعراب مطلقا **قوله** ليدل الاختلاف او ما به

الاختلاف واستناد الدلالة الى الاختلاف باعتبار ان لم يخلط في
دلالة ما به الاختلاف على استنفاذ والا فلو وضع المعاني عند المص
ما به الاختلاف على اختلاف بينه وبين السلف حيث قالوا الاعراب
هو الاختلاف وضالهم ليس لان تعيين ما به الاختلاف للمعنى والى
لانهم لم يحققوا واضح بخلاف الاختلاف فانهم معنوي اعتبارى ولا يخلط
لازم لكل معرب بخلاف الاختلاف هذا فحققوا ولا يخلط للمعاني ما به
الاختلاف والا فلو وضع الاعراب المستعمل في مقابلة البناء لان
البناء عدم الاختلاف **قوله** على صيغة اسم الفاعل فيكون المعنى
على اخذ كل من المعاني المعرب وما العترة على صيغة اسم المفعول
فيدل على ان كل معرب باختلاف المعاني فكما يدل على تدبير المعاني
في المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبار المعرب اخذ المعنى
من اعتبار العكس فلذا قال الفاضل المحمدي انه على صيغة اسم المفعول
والشارح لما سمع استهجن ترك ما هو المشهور والدار على الاستزادة كما فتر
لمجرد اقربية هذا الاعتبار الحكم بانه على صيغة اسم الفاعل ولا ينبغي
ان يتوهم ان اعتوار المعرب المعاني لا يفيد تبديها في المعرب فلذا
اعرض عنه الشارح لانه المخالف لما هو الواضح **قوله** وانما جعل
الاعراب في اخر المعرب اى الاعراب للتركه الذي هو الاصل والاعراب
مطلقا في اخر المعرب حقيقة او كما فان الواقع بعد تركه حروف الكلمة
كانه الواقع بعد الكلمة لان اكثر في حكم الكل وكون الترك بعد الكلمة بظهور
بانها اسم **قوله** لان نفس الاسم يدل على السمي والاعراب على صفة
فعلية هذا الفاعلية ونظائرهما صفات لمولات اللفاظ لا اللفاظ
وذهب الشيخ الرضائي الى انها صفات اللفاظ فقال في تأخير الاعراب
ان الدال على الوصف بعد الوصف ولا يخفى ان الظاهر من قوله والصفة

متأخرة ان وجه التأخر تأخر الدلول والا وجه تأخر الدال على الصفة لا
تعلق الصفة يتوقف على تعلق الوصف والاقرب ان يقال جعل
الاعراب في اخر الاسم لان كلاما حر وواحدة مفيدة الكلمة والآخر
بتغيرها من السكون لتلاخيها ولان الكلمة على معناها بخلاف الحرف
الاخر فانه لا يدخل في الهيئة ولهذا قيل تعلم على صفة الامر على هيئة
ماضية **قوله** اي انواع الاعراب الاسم ثلثة بنه على ان الحرف مجموع
الثلثة فلا يستكمل الحرف على انواع ووجه تقديم العطف على الربط
قوله ولا تطلق على الحركات البناءية ولا غيرهما من حركات
غير الاخر **قوله** فانها مستعولة في الحركات البناءية غلبا
في غيرهما من غير الاعرابية ايضا **قوله** كون الشيء فاعلا حقيقة
او حكما فيكونه مفعول من كره **قوله** كون الشيء مفعولا
حقيقة او حكما فيكونه فضلة او مشابها بما كافي اسم ان **قوله**
علم الاضافة ان علم كون الشيء مضافا اليه من يثبت اضافة اليه
واذا حذف اعتمادا على فهم المقصود من المقابلة بالفاعلية و
المفعولية لان كون الشيء مضافا اليه مقابل لهما لا كون الشيء
مضافا ولم يقل كون الشيء مضافا اليه حقيقة او حكما يشتمل
مضافا اليه بالاضافة اللفظية وقولنا بحسبك زيد لان كونه ذلك
مما ادخله الوصف تحت المضاف اليه حيث قال الجر وادلت ما اشتمل
على علم المضاف اليه وهو كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف
الربط او تقدير اذ لا بد من تعميم النسبة بحيث يشتمل النسبة
حقيقة او صورة بخلاف الفاعل فانه صريح بتميزه عن باقي المضافات
وكذا المفعول **قوله** لم ينجح الماء للصدية الاولى لم يصح الياء
الصدية **قوله** واذا اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول

لان

لان الرفع قليل والفاعل قليل بدو وجه الاختصاص فيما هو اصل
في الاعراب لكونه محمول ما هو اصل في النصب **قوله** فاعطى
التثنية للقليل لكونه مفعولا ثانيا وفضل الام التقوية في المفعول الثاني
عن العمل بالجزء ومنه من جعل التركيب مع تضييق معنى العمل ايضا وبال
المعنى فاعطى التثنية ليجعل للقليل ولا يخفى ان حديث الجعل مع اعطاء
لغوا فالحق تضييق معنى العوض لان الاعطاء للقليل يابا يجعل ارضا
له فالمال فاعطى عارضا للقليل ذلك ان يجعل للقليل تعليلا للمفعول
الثاني عند وفاء ما اعطى للقليل ما اعطى من المفعولت لاجل هذا التثنية
فانه المقيد عليه للتكثير فتأمل **قوله** ولم يبق المضاف الى علامة
غير العمل اعطاء الجمل المضاف اليه اضطراريا ولا ضرورة اليه لان المضاف
اليه ايضا كثير الاربعة التي قولنا امرت يزيد في يوم الجمعة ثمانية
لكن كثرته دون كثرة المفاعيل فاعطى المتوسط في الكثرة المتوسطة
في التثنية **قوله** العامل احتاج الى بيان لا احتياج معرفة للحرف
اليه لا باعتبار العامل في معرفة مفعوله على امر ولذكور فحكم العرب
وتأخير عن بيان الاعراب لان تعريضه متوقفة على معرفة المعنى
للمقتضى الاعراب ومن قال افرع الاعراب لكونه سببا لا بخلاف
الاعراب فانه سبب قريب فقد خرج من سواء الطريق وطالب المعنى
من الفاعل العريق **قوله** ما به يتقوم اي به يحصل دون غيره فبه
على ان سببية التقويم ليس كسببية الاعراب للاختلاف فان
الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل لا يقول ينقض بالاسناد
وما يتقوم به المعنى المقصود التركيبهما والعامل لانا نقول لا يفهم
في الخرف من قولنا ما به يحصل حرارة الماء النار دون فصول الماء
والجواردة النار والماء تأمل **قوله** المعنى يقتضي ان معنى الم

يريد ان اللام للمل الذي في حق النكر والمعنى يقتضي لا يوجد في
 الفعل عند الصريح فلذا قيل لا عمل الاسم ويقال الجاء في مجيبك زيد
 كون الشيء مضافا اليه حكما وصورة فقد غفل من قال لم يبال في حجة لفظ
قوله وفيه زيد الياء عمل ما في علام زيد فالعامل عند بعض
 الجمل قد زعم بعض النصارى ان حرف الجر **قوله** فالغرف لما فرغ من
 بيان الاعراب والاعمال والمعنى يقتضي ان لا يتفصيل قضاء المعنى فانه
 تارة يقتضي الحركات الثلاث وتارة ماسوي الفخمة وتارة ماسوي
 الكسرة وتارة يقتضي الحروف الثلاث وتارة ماسوي العوا وتارة ماسوي
 الياء وتارة ماسوي الالف فهذه اقسام ستة **قوله** اى الاسم المفعول
 لم يكن متنى ولا مجموعا هذا معنى ثان المعرف وستسمع له معنيين اخرين
 كلاهما في محله ولا يتفقد القاعدة بالاسماء الستة لواقع المنفى
 المجموع لم يوجها بقيد المنفى كونها واسطة شاذة لا يقبل منع منه
 لعدم الانصراف ولم يمنع الانصراف بالمعرب المرفوع عن التوحي
 ولا بغيره نفي جري عليه حركات الثلاث بالاضافة واللام او ضرورة الشعر
 او التماسيبل في نقصه فاعاد غير المنفى ولا يبال اليه ايضا لان يعلم من
 بيانه على طريقة الاستثناء والبيان بطريقة الاستثناء من قاعدة غلظت
 اول من ادخل في قاعدة المرفوع المنفى لاشتمال على التنبيه على هذه الامور
 خرجت عما هو الاصل في الابع **قوله** الخلف لم يكن بناء الواحد سالا
 ففقد سببين وثبتين ونظائرهما لكن لا يلزم من دخولها في الكسرة توهم ان
 اعربها بالحركات الثلاث فخرج عن القاعدة بالمنفى **قوله** اهلها ان
 الاصل في الاعراب ان يكون بالكره لسكون الدال على صفة الشيء كما لصفت للدال
 عليه ولا ينافي الدوال وهذا مر من قال لانها العاضة للحروف والاعراب
 عليه بان كونها العاضة امر دهم ولو سلم فلا يقتضي الاصال التي بحسب

الذات

الذات لا في الاعراب ليس بشئ **قوله** والفخمة نصب اكتب فلان في هذا الكسبة
 من قبل المصنف على قول عاملين مختلفين كمن القول المقدم جرو واجازة
 الص هذا كلام **قوله** والمصدرية فيكون التقدير رفع رفعها والمفعول حال و
 العامل في الطرف واللام معنى الفعل المستند من الافعال الستة وهذا اوفق
 بالعبارة مما كذب في الحاشية على حجة ان هذا من السماء بالضم جازا كونها
 مرفوعة او اعربا بالضم اعراب رفع وعلى هذا القياس نصب جازا هذا كلام **قوله**
 منها ما في هذا الحسن الاطفالا على الجاه في خطبة والطليح الجليل **قوله**
 جمع المؤنث السالم قد مر ان اوضح انه مرفوع غير المنفى فخرج عن القبول واللام
 اعرب لان لم يخلو عن المنفى فانه يرفع عن اعرابه ولان نصب التابع للمرفوع ولا
 العكس في غير ذلك ان كانا نكبا هاهنا ونهيا فيضم اليه اللام جمع ذات مرفوعة
 كما ضم الواقع المذكور السالم كسرة في الحاشية السالم فخرج على ان صفة الجمع
 كلامه مرفوعة فوجه ان صفة المؤنث كما يتبادر ان يكون السالمة صفة المرفوعة
 ان الاصطلاح جري على وصف الجمع بالسلامة وان كان السالمة حال مرفوعة
قوله وهذا يكون بالاعراب الثلاثة فخرج عن سجالات مع ان مرفوعة منكر
 خرج عن قبول مع ان مرفوعة مؤنث **قوله** واحترز عن الكسرة في ذلك وما
 الجمع المذكور السالم فانه يسعمل ولما قال ان يقول لا احترز على ان يكون ذلك او يسعمل
 بل لا لاشراكه وهذا الحكم على ان لم يعلم المكسر مطلقا بل بالمنفى **قوله**
 فاعرب هذه الاسماء الستة نبي على ان الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء بل على
 مطلقها لاشتمال على جميع الحكم عليها كونها بالاعراب والياء والواو الحكم عليها كونها بالواو
 والياء والتقيد بقوله مضافة لغوا وبوجه ذلك ان اعرب كما يحتمل باللفظ
 يخصم من الاعراب فذلك على الاعراب الحاضر باللفظ مجرد عن خصوصية حصلت له في
 هذا اللفظ والحاجة في هذا الحكم الى ما قبل اللفظ انفسه ويراد بالاعراب
 الشهورية وهذا اللفظ لا شهورية فاما في النجاة فهو من الاسماء الستة لانه

من غير ان يكون اللفظ هو المنفرد وانما يذكرها سطر عن الاضافه لفراد
 اولها كونهما ولكم شغل على حال وتأنيها للاجتناب عن ذكر غير هذا لانه
 خلافاً استواء العرب وتأنيها هذا من التصاميم لارباعها والالف والياء
 لا يمتد في المنفرد **قوله** لكن لا مطلقا بل على ما ذكره في كتابه انما اشار الى
 تجريد هذه الاسماء عن شغل في كلامه فاعلم هذه الاسماء الستة اوجبت اجزائها
 من خصوصية التكبير والافراد ايضا استدرك بقوله لكن لا مطلقا وبنوعه في خصوصية
 الافراد والتكبير محفوظ في مقام حكم ومضافه ليقال ان على كل واحد من هذه الستة
 على السخر اما غفلة عن حواشي التبريد كما لا يشعنا التحقيق في هذه الاما ان
 لتفخيم كانت في نظره كانت هكذا والثاني في غاية البعد وهو ان لا يكون على عبارة
 المنقح محلي على التقديم والتأخير لانها من غير التفرغ والخاص بالقديم والاعمال
 المعنى اصبر عبارة المنقح الى ما هو اسهل في المعنى ان يصير عبارة الى ما هو اسهل
 فقله بذلك على ان بلغ بدقة النظر الى ما لا ينظر اليه البشر **قوله** وانما اختاروا
 اسماء ستة لان اعرابها لا يخفى ان هذا الوجه في غاية الضعف والافتقار بين ان يقال
 المراد بالخير في العزم والخلق به ستة المنقح وكلا وانما والجمع والوثر من جعلوا
 في مقابلته كقوله اصا **قوله** وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشايتها المنقح في كون
 معانيها مستقلة للحد لان المعنى هو اللفظ والجمع هذا ثم ذكره في معنى الفم و
 المنقح وهو ما يماثل معنى والاوهان يقال لمشايتها المنقح بالجمع في انهما من نوعين
 بعده ما يرمي بالاسم فان عام الاسم من التنبيه للجمع والفتحة والتنوين والاسم **قوله**
 ولوجوده في العرب في اواخرها حين العرب وتدخل العرب في انما العرب
 في المطاوعة بعضها على شغل الفم وهو كالم اشاع ويدر من العرب والاعراب المطاوعة
 الاعراب لا يكونا من اصل الفم ولا كانا تحلفا بل انفسا لم يلقتا في الالف والياء
 الفم لانهما من اصل الالف والياء عن التعدد ووجود حرف صلح في الجمل الاعراب في
 هذه الاسماء الستة ووجودها بالخير ولا يستقيم لان الالف والماء والماء والماء
 والالف القريب المعنى ذلك من حيث عو التعداد فالاولى

هذا المتن من كتابه في علم العربية
 في شرحه في علم العربية

المؤلف

فالاولى وجوده فيكون اعادة اللام **قوله** وكذا كذا
 التام بل من الالف والالف للتانيث لان علامة
 التانيث لا يكون متوسطة وما اضيف اليه كذا وكذا
 يجب ان يكون متنى او ضيره ولا يجوز ان يكون متعدي
 غير تشبيه الالف الشعر كقولك كذا نبي وعمر وكذا الفاء
 بكلام مضاف الى مؤنث اقصم من تحريده واختلاف في الف
 كذا لان في الاصل واو او ياء والاكثر من على الاول **قوله**
 فان اضيف الى المظهر يجب في هذا المظهر ان يكون معرفة
قوله فلذلك فيكون اعراب المظهر بكونه مضافا
 الى المظهر لا يخفى انه مستدرك لا طائل تحته **قوله** ومعنى
 معنى التشبيه لان تكرار اللفظة مرة **قوله** وهو الجمع
 بالواو والنون سواء كان مغزاه مؤنثا او مذكرا او مفعلا
 وفيه نظر لان المصنوع في بحث الجمع في شرحه ان قول وان
 كان اسما فيذكر علم بعقل باشتراط التكرار مع انه يغني عن
 اشتراط التكرار والتعبير بجمع المذكر للمعاقل عن التعبير او ان
 اسم وليس معنى التركيب المضاف الى ما اذا المصنوع جعل الاسماء
 اعين من مفهوم التركيب ولو حوفظ على مفهوم لفظ جمع
 المذكر التام لم يكن اذلا لها في احوال عشرين بانه اربعة احوال
 صورة الجمع المذكر وليس به **قوله** وعشرون واخواتها
 المراد بالاخت المثل على ما اشار اليه بقوله ونظايرها السبع
 وبه في الترتيل حيث فسر كما دخلت امة لعنت اختها
 فاستعارة الاخت المثل استعارة عربية غير مصنوعة للتحفة
قوله والالف اطلاق عشرين على ثلثين ولم يصح على عشرين

سلامة

وكان لم يلتفت اليه لان حصص عشرين وهو يصدر بتعليق الحكم
المشترك ولا يذهب عليك ان ما ذكره لا يفيدان ثلثين فافوقها
ليست مجموعا في الاصل غلبت على تلك العشرات تغليب العام
على الخاص وما يفيد ما هو ان يقال للاعداد ثلثية من الحار
حاصلة من تكرار الاحاد لا من تكرار ارباب الاعداد فيه الالف
كاوي في ان الا واحد لها من لفظها **قوله** واطراف ثلثين
على تسعة وثلثين هكذا **قوله** وايضا هذه الالفاظ
لا تحق عليك ان لو قال مجموع هذه الالفاظ اه كان فيه
لطافة **قوله** وانما جعل اعراب الثلث مع ملحقاته الخ
الاو في ترك مع ملحقاته لان بيان الوجه في الاصل يعني
عن مؤنة البيان في الحلق ولان لا يساعده قوله لانها
فزع للواحد بل كلفة وكذلك قوله وهو علامة التثنية
والجاء فاقبل **قوله** وفي اخرها حرف يصلح للاعراب
فان قلت الصلاحية ممنوعة لان العلامة لا تتغير
والاعراب يتغير قلت هذا ليس من تغير العلامة بل
من تبدل علامة بعلامة فان بعد ما كان الالف علامة للتثنية
جعل العلامة اما الالف او الياء فتبدل الالف بالياء
علامة بعلامة لا تتغير العلامة **قوله** وكثرة التثنية
بالاضافة الى الجمع وقلة الاضافة اليه الوقوف للجمع
على التثنية والشروط الثلاثة ان كان اسما واكثر ان كان
صفة **قوله** وحملوا النصب على الجرا لان الشبه في الحلق **قوله**
اشار الى تقسيم الياء فيما سبق في بيان حكم المعرب حيث
قال لفظا وتقدير القدر مع في هذا البيان فوايد لا و

من الاعراب التي لا تفرق بين التثنية والجمع
من الاعراب التي لا تفرق بين التثنية والجمع

ان قوله

فقد علم ان قوله على ان ما ذكره لا يفيدان ثلثين فافوقها
من معنى على ان ما ذكره لا يفيدان ثلثين فافوقها
من معنى على ان ما ذكره لا يفيدان ثلثين فافوقها

ان قوله التقدير بيان للاقسام التقسيم السابق لا التقسيم
الاخر للاعراب كما ذكره بعض الشارحين وكان ينبغي ان يذكر البعض
ما ذكره على ان قوله لفظا وتقدير تفصيل للاختلاف في العمل
للاختلاف الآخر والثاني ان قوله التقدير وعيد لمعربان
بتعريف العهد الثالث ان هذا الكلام متصل بما قبله كمال
اتصال **قوله** ولما كان التقدير اقل اشارة الى وجه تقديم
التقدير مع ان اللفظ لكونه الاصل حق بالتقديم ولا يبعد
ان يقال التقدير لخصان او في التقديم في مقام البيان
قوله التقدير اي تقدير الاعراب الانسب تفسيره بالاعراب
المقدر ليلام قوله واللفظ في اعاده **قوله** فيما ادى اليه
المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اشارة الى ترجيح جعل ما مر
لمرجع التبادر والى ترجيح حذف العايد على حذف المضاف **قوله**
تعذر اي تعذر اعرابه لان حذف الفصلة اهو من حذف العدة
ولان الفهم يتسارع اليه ومنه من طالع على طريق الترجع والاطال
ومع ذلك فانه هذا الوجه الظاهر المصحح وليس كذلك يجعل
ما عبارة عن حرف آخر في حرف آخر تعذر الاعراب في ان لا يصح
في الاعراب بالحرف المقدر **قوله** في اخره الاو في آخره كعصية
بذكر عصي على ان الالف المقدرة كالمذكورة وراي ذلك في الاستقلال
ايضا فان قلت للاعراب في عصي قبل الاعمال مستغنى كما في قاض
وبعد الاعمال المتعد في قاض عصي فلم يفرق بينهما قلت قيل
موجب تقدير الاعراب في قاض الاستغناء فان الاستغناء
فيه ادى الى الحذف وموجب وعصية التعذر فان استغناء الواو في
اى الى القلب ولكن ان جعل عصي ملحقا بحلي وقاض بالقاض

صولة

37

بالقاض والفصل المتقدم فليعصمه المعتصم **قوله** وكما في
 الاسم لعرب بالحركة لم يقف في الاسم المفرد لعرب بالحركة ^{على}
 فيه مثل مسلماني وما جدي وعباري قيل الاولى ان تقييد الحركة
 باللفظة يخرج عنه عصاي فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة
 وفيه ان اصل عصي عوى فالنقل بالالف ما تعذر اعرابه
 فيكون القلب بالالف بعد تعذر الاعراب بالاضافة ولا يكون
 تعذر الاعراب قبل الاضافة على انه يخرج عنه عوقاض مضافا
 الياء المتكلم طع انه داخل فيه نعم ينبغي ان يفسر قاض عاوي
 المضاف الياء المتكلم لان الاعراب في الناقص المضاف
 الياء المتكلم متعذر لان المحذوف من آخره حركة الكسرة التي
 اقتضتها الياء بالحركة الاعراب حتى يكون تقديرها الاستئصال
 ولك ان تجعل قوله مطلقا باعتبار كونه قيد الغلام في هذا التعميم
 اي سواء كان مقصورا او منقوصا او صحيحا **قوله** امنع
 ان يدخل عليه حركة اخرى ولا بد من حركة اخرى اذ لا يمكن جعل هذه
 الحركة اعرابا كما جعل علامة التنبيه اعرابا لانها مقضى الياء
 المسند على العامل فلا يمكن ان يكون اثر اللعالم والالزيم ^{في}
 العامل التحصيل الحاصل لها علامة التنبيه فاحد الامرين معنى
 التنبيه لتحصيل احداهما على التعيين والعامل التحصيل حصو
 احدهما **قوله** يعني كون الاعراب تقديرية في هذين النوعين
 مناط فائدة تعميم مطلقا هو غلامى وان جعل متعلقا
 بهما ولن اجعل البعض مخصوصا بغلامى وكان الشارح
 لم يجعل ذكره لرفع توهم الاختصاص بخصوص بغلامى
 بل جعل لداعي حثن المقابلة بينه وبين قوله لك قاض فحاجرا

ومسمى

ومسمى رفعا فان تقييد المقابلية عوا الى تعميم المقابيل
 الآخر ويمكن ان يقال بريد بعضا مطلقا ما كان الف محذوفا
 وما كان الف ملفوظا وبغلامى مطلقا ما كان ياؤه مذكورا
 وما كان ياؤه محذوفا وبغلامى مطلقا ما كان ياؤه مذكورا
 بالالف نحو يا غلاما فقول **قوله** في وجه تعذر الاعراب في نحو
 يا غلامى انه لا يستقل آخر الاسم بالكسرة تعذر الاعراب في
 والواو في ان لا يستقل بالكسرة او الفتحة ليتناول نحو
 يا غلاما ويا ايت ويا ايت ويا ايتا **قوله** كما في
 الاسم الذي في آخره مكسورة ما قبلها بخلاف الياء
 الذي قبلها ساكن نظمي **قوله** ونحو مسمى عطف على قوله
 لك قاض فهو فوع لا على قاض فيكون مجرورا ووجه النفي
 ظاهر ان يكون ذكر التعميم كالمعجم مع ذلك فيجوز ان الاضطر
 ان يحذف نحو ويعطف مسمى على قاض **قوله** يعني تقدير
 الاعراب للاستقلال فيكون في الاعراب بالحرف يعني ان
 غرض المص عن كثرة الامثلة بيان ان التقدير في هذا
 القسم قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب
 بالحرف للاستيفاء الاقام ^{للمستقل} فلا بد ان يبقى اقام
 من المستقل لم يذكره وغفل عنه ومن افاضل تلامذة
 الشارح من غف عن مسمى ما تضمنه هذا الكلام فقصدي لبيان
 نكتة ترك المص بعض اقام المستقل فسلط طريق الاول
 الى المطاف عليك بالصراط المتقيم صراط غير المغضوب
 ولا تعجب فانك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي
 من يشاء الى صراط مستقيم نعم يجب على الشارح ان يذكره

انما يصح على مذهب من لم يجز الحكاية في التثنية والجمع ولما
 على لغة في جواب هل عندك ثمان يعني ثمان في القسم الاول
 ايضا يكون في الحركة والجر وعن نقول يعني تقدير الاعراب
 للمستقل لا يكون في حالين وقد يكون في حال واحد جلا
 المتعذر فانه لا يكون الا في الاحوال الثلث ولما كان تعيين
 المستقل عن المتعذر باختصاص المستقل ببعض الاحوال
 دون المتعذر وكان مقصوده من ذكر الامثلة بيان الفرق
 لم يذكر مثلا لما يكون الاعراب المستقل تقديره في الاحوال الثلث
 نحو جائي اخو القوم ورايت اخا القوم وممرت باخي
 القوم وجاءني مسلمو القوم ورايت مسلمي القوم ومرت
 بمسلمي القوم واما جاءني مسلمو القوم رفعا فقط في حكم
 مسلمي **قوله** وقد يكون الاعراب بالجر وفي تقديره في الاحوال
 الثلث للاستقلال وضابطه ما اذا كان الاعراب مئة ولاق
 ساكن نحو والمقيم الصلوة بجر الصلوة ونصبها فتح نحو
 مصطفو القوم والمنشئ الغير المرفوع فان اعرابه لا يكون
 مدة اصلا **قوله** اي في ما عدا ما ذكر ما تعذر في الاعراب
 او مستقل يعني ضميرا عارضا راجع الى ما ذكر من قسمي المتعذر
 والمستقل اما العدا ما ذكر من الامثلة حق في الامثلة
 التقديرية الغير المذكورة على بيان اللفظ في اورد بعض
 افاضل علماء هذه الشايع رج على بيان اللفظ من الامثلة وكلف
 في رفع بعض الامثلة بما لا يمين ولا يغني عن جوع واضطر
 الى الاعتراف بورد بعض الامثلة لاجتماع ما يفضي منه العجب
 ولا يمنع عن رعاية الادب بهذا وقوله ما ذكر يشع بان يحتاج في افره

حوال

ضمير

ضمير ما عداه مع رجوعه الى المتعذر والاعراب المستقل الى
 تاويل المتعذر بما ذكره هذا طريق شائع في رجوع ضمير المرفوع
 ولكن لا حاجة هنا الى هذا التاويل لان المتعذر اذا كان بالمعطف
 بكلمة او جوارف افراد الضمير الراجع اليه في الحقيقة راجع الى احد
 الامور لا الى مجموع **قوله** لما ذكر في تفصيل المع بالمتصرف وغير
 المتصرف يعني تعريفه غير المتصرف للاحتياج تفصيل المعرب الذي
 سبق اليه قلت ولا حاجة بعض احكام يذكر بعد الى معرفة ايضا
 واما المتصرف فلا يحتاج الى معرفة الا بما سبق من تفصيل المع
 فالاهتمام بتعريفه المتصرف الشرفا لانه بالتعريف وترك
 المتصرف في المقايسة وما يخرج اليه التفصيل السابق للمعربين
 المؤنث والمذكر وبين المنثي والمجوع فينبغي ان يذكره المتصرف
 بغير المتصرف قبل الشروع في المرفوعان فلا وجه للفصل الكثير
 بين ما وبين تفصيل المعرب وما يجب تقديمه على المرفوعان بحثا في
 واكثره لانه انما يحتاج الى معرفتها المصلحة غير المتصرف
 البتداء والخبر ومباحث الحال والذمت في تأخيرها اخلال
 ببيان هذه المباحث **قوله** وكان غير المتصرف اقل رعا عليه
 في المعرفة بالاعراب يستحق بيان الاقل ان يؤثر على بيان
 الأكثر ويترك الأكثر بالمقايسة تاثيرا على تعليمه من تعليل
 مؤنثه البيان واما المعرف بالتعريف فلا يفتاوت فيه
 الاقل والاكثر حتى يقال كقبي تعريف ما هو الاقل الا يقال
 لما كان الاقل في بعض البيان يستحق ان يؤثر على الأكثر
 او ثرفي البيان بالتعريف ايضا تاريل البيان بالتعريف منزلة
 البيان بالاعراب والواجب ان يقال اختار تعريف غير المتصرف

مطهر في المنصرف

الوصف الاصلى وهكذا وضح كان الناس يتكلمون
ايضا الا انه لم يساعده النظم في الحسن ما قال بعض
الشاعرين ان الالف واللام فيه زايدة **قول** والعدو
في هاتين الالفين في الزمان ويستعار للترجي
في المرتبة فيكون ما بعده اعلى رتبة مما قبله او ادنى
ولا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله او ما بعده فكلما
ثم في العلتين لهذه النكتة الخلية **قول** ولو جعل الالف
فاعلم القول زايدة اه هذا ما يقصد بالزيادة قبل
شيء في عرف ارباب التاليف اذ لا يقصد به الا التقدم في
الذكر ففهم في عباداتهم بعيد جدا **قول** وهذا القول
تقريب ما ثبت في كلامهم الوجوه الثلاثة المذكورة
ولنا وجه رابع وهو الاعتذار من ما مما حاز وقعت
لناظم وهذه الايات لعدم مساعدة النظم بان
المقصود تقريب غير المنصرف والعلل من الخلف لتحقيق
القول فيها اذ لا يساعده النظم وقد عرفت بعض
المسامحات في البيت الاول مما ذكرنا ومنها ان لم العمل
كما بين في تنديدها ومنها في قوله والنون زايدة مما ذكر
الشاعر وما يذكر لك من ان السبب مجموع الالف والنون
لا مجرد الالف ولنا وجه خامس ذكرناه في شرح الفريد **قول**
او اقول بان كل واحد من الامور التسعة على قولنا
قيل الاول ما منع اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة قلت
الموانع مع ما نفع والتانيث لا يمتنع بتقدير عمل موانع المنصرف
قول وقال بعضهم انه اثنان لا جدوى لغير القولين الاثر

فلذا لم تبينها ونحن اقتضيناها **قول** من حيث الخيال
على علتين اثنا عشر كذلك لان لغية المنصرف لا من هذه
الحقيقة احكاما اخر فمن حيث انه معرب حكمه ما مؤن
حيث انه روع فيه التناسب او ان دخل تحت حكم الضرورة
او روع في الاصل كما في مثل ما علم الكسر والتنوين
لكن الظاهر الاخر ان يقول ان حكم غير المنصرف من حيث
ان غير المنصرف ومنهم من قال في وجه الحقيقة ما كان سبلا
عن القائل بالحقيقة **قول** ان لا كسرية ولا تنوين
ذكر الكسرة مع انه علم سابقا لشارة الى ان تعريف غير
المنصرف ما لا يدخله الكسرة والتنوين تعريف بامرين
يجب ان يجعل كل منهما حكم غير المنصرف ففيه الدور من
جهتين على ما فصل في تعريف العرب ولو اقتصر على ذكر
التنوين لم يكن الاشارة الى نقصان تعريف غير المنصرف
الامن جهة التنوين او للتنبيه على منع الكسرة من غير
المنصرف بالاصالة لا بالتبعية فاذ لو اتى بالتنوين
لتوهم ان حكم غير المنصرف من حيث انه غير المنصرف التنوين
والكسرة منع بالتبعية كما في الكسرة والتنوين ومنهم من قال
اذا للجمع بين الكسرين لانه اقرب ضبطا **قول** فيستشبه
الفعل ما شبه الالف الفعل ثلث مراتب اعلمها يوجب
البناء وادناها عدم الانصراف واوسطها العمل ولا يبع
المقام لتفصيل **قول** لانك تقول قائم ثم تقول قائم المعرو
للتاء القايم المجرد عن التاء وهو المنكر وكذا المعروض للالف
واللام الرجل المطلق لا المجرد عن الالف واللام وهو المنكر

مفاعلة لا محالة لتكسب مضاربه وجعل من هذا القبيل
كل لفظ منصرف اريد به فان يعامل معاملة ان اريد به
معناه مع انه قد يكون في غير منصرف للعلية وكسب آخر فيكون
قول المصنف بعد ما فرأته فمنصرف مع انه غير منصرف لكونه
علما لفظ وموثقا ويعبرون عن هذا التناوب بالمتناوب
حيث مر فاسم المتناوب المنصرف الذي يليه وقرئ قوارير
التكسب في اصل الآي فقول يليل لم يقصد به تمام التعليل
قول فقولكم كذا واغلا لا متناوب الخ و الاظهر ان التقدير
كصرف في الكلام فهذا التركيب **قول** وما يقوم مقامهما
قل هذا من شئمة بيان التعريف فينبغي ان تنه عن قولهم حكمه
وفيه ان بيان الاسباب كلها من شئمة التعريف في شئمة جملة مقتضى
ولامتناعه في شئمة مقتضى وقوعها اينما وقعت وشدته
بيان انها لا يصلح للتعريف قدمت الى هنا **قول** فانه تكسر
فيه الجمعية فقام مقام السببي لئلا التكرار عند المصنف
ولا يكون نهاية جمع التكرار عند بعض ولان لا نظير له في الاما
عند بعض واتمام الاخير يحتاج الى تطويل لا ربه المقام تكسب
في الخشية فالكسب جمع الكلب وهي جمع كلب واساق
جمع كوة وجمع وار وان اعلم جمع انعام جمع نعم انتهى وقد
يلحق التاكيد وروا أكثر ما يقع التعم على الابل وجمع الجمع اما
ان يراد به الكثرة او العزب والختلقة على في الصلح **قول** فالعدل
مصدر بمعنى للفعول ككون الله معددا لانه الحق
الرضي ان العدل اخرج الله لا الخروج فاشارة الشارح
الى ما اجيب به عن وهو ان المصدر قد يكون مبنيا للفاعل
كالضرب بمعنى كون الشئ ضاربا وقد يكون مبنيا للفعول
كالضرب

كالضرب بمعنى كونه مضروبا والعدل كونه سببا في اللطم فينبغي
ان يكون مبنيا للفعول وينبغي عليه ان لا تكون له مبنية
حاصل الحاقا ليداء المصدر في الفعل كحاقا ليداء المصروف به
كون الشئ مضروبا والمعنى المصدر في الحاقا تلك اليداء
في غاية السعة يتسع فيها ما لا يحصى في الفاظ المصارف
واما ان المصدر وضع ليعين ما هو وصفه الفاعل وما
هو وصفه المفعول فلما بدله من دليل ان كان به ما ذكره المصنف
في تعريف الفاعل من قول علي حصة قيامه به حيث تخرج به عن
تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة المجهول فانه يدل على
ان ضرب زيد يدل على وقوع شئ على زيد لا على شئ من زيد فلو
للضرب معينان لكان ضرب زيد لا على قيام المبنى للفعول
منه بزديهما ان ضرب زيد على صيغة المعروف لا على قيام
المبنى للفاعل منه فلا يكون خارجا بقوله على لوقته قيامه
به فالمصدر لم يوضع الا لاقام بالفاعل والفعل المجهول
يدل على وقوع مصدره الذي تضمنه على ما سند اليه وجزء معنى
الفعل المجهول لها هو جزء معنى الفعل المعروف والفارق
بينهما اعتبار قيامه الذي يدل على هيئة الفعل المعروف
واعتبار وقوعه الذي يدل على هيئة الفعل المجهول
ازاته وهذا فقول لو كان العدل بمعنى الفاعل فلا
قوى لا يندفع بهذا الدفع لكن العدل في اللغة جاء
بمعنى الميل يقال عدل عنه اي مال عنه وعدل اليه اي مال اليه
وجاء بمعنى التبعية يقال عدل لخال الفعل بخا وكذا في
القاموس ولا داعي الى كون العدل النحوي بمعنى التبعية

كان

عترض

رون الميل المشتق المعدول وسُميت اللام معدولا
وليس بقوى لانه بمعنى المعدول اليه والظاهر ان المعدل
بمعنى الميل عن الشيء والعادة لعادة الاسم حيث مالت
عن الهيئة الاولى الى الثانية فسمي الاصل معدولا عنه
واللام معدولا بمعنى المعدول اليه لان المارة عند الهيئة
ولدت نظر ابن الحاجب ما شابا فلا تجد بينه وبين المقصود
حاجبا **قول** وهو خروج اللام اخرج خروج الفعل الذي
عد **القول** اي عن صورة فخر الصيغة بالصورة لكان
الصيغة قد يطلق على الكلمة باعتبار ما يعرضها من الهيئة
فقال ضرب صيغة الماضي والمراد بالصورة اعني الصورة
او ما فيها حكمها فكونها لازمة للكلمة كالصورة فان احد
الامور لازم للافعال التفصيل فكان اللام منه بمنزلة الصورة
للكلمة وكذا الالف واللام في المفرد الذي صار علما
بالغلبة فيكون سمر على السمر بعينه معدولا عن السمر
ولا حاجة لادخال الآخر لتغيير تعريف العدل بالخروج
عما هو حقه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى معه
واما توهم من ان ما غير اليه التعريف ينتقض بيوم
الجمعة وضمت يوم الجمعة فانه يخرج عما هو حق من استلزام
كلمة اخرى وهي في خلاف تعريف الحصر فانه لا يدخل
لغير الصورة حكما كاللام للفرق بين ما وبين اللام لجواز
الفصل بينهما وبين مجزئها بالحرف الزايد بخلاف اللام
ففيه ان يوم الجمعة لم يخرج عما هو حق الزايد ليس حقه
فان تعديده في ايضاهما هو حقه **قول** التي تقتضي الاصل

والقاعدة

والقاعدة ان يكون ذلك اللام على اخرج اللام عن صيغة
الاصلية بهذا المعنى في غير ظاهر لانه ليس هناك اصل
وقاعدة يقتضي ان يكون على صيغة عام لان يقال
لما اقتضى ضرورة معنى الضرف الى ان يحكم بانه معدول حكم
بانه سمي بالهم الفا عن الهم العارة فخرجهم فاعل عن العارة
خرج من صيغته التي هي على مقتضى القاعدة وهي عام على غير
قول ولا يخفى ان صيغة المصدر لا في ان صيغة اللام
ان كان بمعنى صورة تعرض بحروف الاصول فهي هيئة الضرف
هيئة للضارب وان كان ما تعرض المارة في فرع لغناه
فهية ثلثة ثلثة ليست بهية ثلثة لان ما وضع له
ثلثة ثلثة نفس العدد وما وضع له ثلثة للموصوف به
فالوجه ان يقال اخرج المشتقات من المصادر التماعية
بتقسيد الصيغة بالاصلية لان صيغ المصادر التماعية
وليت من مقتضيات اصل وقاعدة والمتقائم للمصادر
القيمية خرجت به المغيرات القيلية **قول** فلا ينتقض
بما حذف عنه بعض الحروف كاللحاء والمخروطة الاعجاز
وكذا المخروطة الاوائل مثل عمة والمخروطة الاواسط
لمقتول فوجه ولا يبعد ان يقال اخرج عن كل ما غير بال
حرف اصلي الى حرف آخر كالمقام والاولاد فان المادة ليست
باقية فيها فلم يبق من المغيرات القيلية الا المدغمات
في الخارجة باعتبار قيد المفارقة لا غير هكذا ينبغي ان
تحقق هذا المقام فما قيل في بيان قيد فخرج عن المغيرات
القيمية كالمقام فيعد عن المقام **قول** المقصود منها

يميز العدل من سائر العدل قد رضى هذا الجواب وهو ليس
 بمرضى ان لا يثبت على القطع ان المقصود من تفصيل
 العدل تبيينها تميز المنصف عن غير المنصف وبيان العدل
 على هذا الوجه ليحصل هذا المقصود **قوله** اعلمنا تعلم
 قطعاً الخ قد ذكرنا على ما اشتهر في كتب النجاشي خروج
 ثلث محقق بخلاف العلم القطعي بل هو ام يحكم به بالكلف
 لا الظاهر بل منع الصرف وانما المحقق ثبوت اصله اما في
 عند فلا فان قلت اذا كان ثبوت اصل محقق والاصل انما يكون
 بخروج الفرع عنه فيكون الخرج ايضا محققا قلت لم يرد
 بالاصل الا ما يقتضيه القياس ان يكون الحكم لا ما كان عليه
 ونعني بالخرج ان كان عليه خرج وهذا الحكم به الا لا
 في يقول ما اشتهر مبني على انهم ارادوا بالخرج محققا
 للزوج عما هو القياس للزوج عما ثبت للمادة ومبني
 ما حكم به الشارع للزوج عما ثبت للمادة يتبع على اعتبار
 المغيرات الثلاثة على تعريف العدل ويخرج على ما ذكره انه
 يخص معرف غير المنصف بتعريفه بالمتبع لانه لا يعرف غير
 المنصف بالعدل لان منعه منه الكس والتوهم فيلزم
 الدور لا انه لم يلغى اليه لان ذلك لازم في العدل التقديري
 لا المحالة فيلزم في مطلق العدل ويندفع الفساد بان قليل
 يمكن تعداده لتعلم النجاشي **قوله** لانهم تميزوا للعدل فيما عدا
 عمن هذه الامثلة فجعلوه غير منصف للعدل البتة
 لذات السبب في سائر الباب سوى الجمع التقديري لا يثبت
 على معرفته منع الصرف فان الثابت والوصف والجمع والجمعة

والتركيب

والتركيب مما يعرف بدون منع الصرف واما العلمانية فلا يثبت
 في شيء منها البعد معرفة منع الصرف واما العدل الحقيقي
 فان كان هذا الزوج عما هو القياس فيمكن ان يعرف بدون
 معرفة منع الصرف كما في سائر الباب وان كان هذا الزوج
 عما كان للمادة فلا يعرف الا بمنع الصرف هذا ثم قوله
 فجعلوه غير المنصف الاول تركه لانه مشرك بين وبين
 جميع الباب والاختصاص الحكم بعلة العدل للضرورة
 بالعدل فدار الفرق بين وبين سائر الباب على الحكم
 بوجوده للضرورة دون الحكم بوجوده **قوله** اي
 خروجا كائنا عن اصل محقق يعني تحقيقا بمعنى محققا
 صفة لخروج مقدر بحال متعلق وهو الاصل وهذا
 بعيد عن العبارة سيما في قول او تقدير الاجل على الوصف
 بحال المتعلق مع انه يصح ان يكون وصفا للخروج بحال نفسه
 بعيد عن الفهم جدا **قوله** جاني القوم ثلثة ثلثة حال من
 ما اول بلغظ واحد اي مفصلا من هذا التفصيل فلما كان
 العبارة عن الكل اللفظي اجرى اعرابه عليه **قوله**
 وكذا الحال في احوار ومحد وثنا وثنى الرباع ومربع لا في
 لقوله الرباع ومربع والظاور رباع ومربع البجمل الى معنى
 مع **قوله** والصواب مجيها الصواب مجي عار ومشر
 بخلاف الخفة الاخرى قال الشيخ الرضوي رحمه الله يستعمل
 على وزن فعالين من ثمة الى عشرة بياؤ النسبة نحو الخي
قوله والسبب في منع الصرف اه قصد هذا الكلام
 رفع كمال قول عن اوصاف من جعلها في الاصل

كون

ضطر

القوم

٦٠٠

اعداد لان الاعداد ليست اوصافا اصلية واسماء الى جميع
بعض ما قيل في منع صرفها فان ما قيل ان منع صرفها للعدل
العدل حيث عدل عن الصيغة وعن التكاليف والتمسك الى
الوصفية وهو ليس بوجه فان اعتبار العدة امر اضطراري
فيجب ان يقتصر على قدر حاجة **قوله** لانه الوصفية العامة
التي كانت في ثلثة ثلثة وجه عرضية الاوصاف في الاعداد
انها وضعت للوحدات ثم يستعمل مجازا فيهما للوصفات
ومنع كون ثلثة ثلثة موضوعة للوحدات في الوضع الترتيبي
لانه موضوعة للمعنى الوصفي ليس بشئ لانه بوجه
عدم انصراف اربعة اربعة **قوله** لانه معناه في الاصل

اشد تأخرا فان قلت ما شهدى اليس لان اصله لشد تأخرا او قل
تأخرا بل يؤيد الثاني انه لا يستعمل الا في غير ما هو من جنس
المذكور او لا يقال جاء في زيد واخرى جارا آخر بل رجل
آخر قلت لهم على ما قالوا في استعمال في اشد تأخرا يقال
جاء في زيد في اخريات الناس اى جماعتهم اشد تأخرا على ان
صيغة التفضيل موضوعة للموضوع بالزيادة لا للموضوع
بالنقصان واقل تأخرا ليس فيه تفضيل في التأخر بل يتقضى
فيه **قوله** علم انه معدول من احداهما فيكون في ثبوت
العدل والتجاوز من فضول الكلام لا يتجاوز عنه ولله
در الرضى حيث اختاره **قوله** وانما لم يذهب الى تقدير
الاضافة اى لم يذهب اليه حفظ القاعدة ثم المذكورة
في تقدير الاضافة ان لو ذهب اليه لاجتاج الى تغييرها
ولما بان تقدير الاضافة بوجوب احد الامور الاربعة

رابعها

رابعها العدل ولا يخفى ان الوجه ضعيف لان قاعدة تمحي
تقدير الاضافة في الكلام لا تفرضها في الاصل المعدل عنه وبينهما
بؤن بعيدا الوجه ان جاء في الرجل والآخر وجاء في رجل
ورجل آخر وفرض التفضيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكره او لا
ولا يتصور التفضيل على ما ذكره او لا بالاضافة فروى المسكتين
الحال الاصل وحكم بانه معدول عن احدى صورتين فتذكر
زفج درجات من نشاء وفوق كل من علم فخذها ائتلك من
من الشكرين **قوله** او اضافة اخرى مثله في المضاف الى ولا بد
من كون المضاف في اتباع المضاف اليه في الاضافة الا لو نحو
ياتيم بامر عدي وقول بين ذراعى وجهيه المجد وانما لم يوافق
بيانه ولا بيان شئ من اخويه لان لكل منها محلا ولا يتوقف
المقصود بهما على بيان **قوله** فاصلها اما جمع او جماعى
لا يخفى ان القياس في جمع التكثير الذي هو جمع ليجمعوا
فلا يحتمل ان يكون معدولا عنها **قوله** وعلى ما ذكرنا لا يرد
المجموع الشاذة بكل شئ من المغيرات الغير القياسية وانما
خص ذكرها لانه اما اوردت على العدل وطلب بانه يفر
بينها وبين المعدولات حيث حكم في احديهما بالثبوت
وفي الاخرى بالعدول ولا يخفى ان علم ابقائه لا يرد للمجموع
الثابة فتذكره ههنا كذا رنم في قوله ولو اعتبرها فائدة جديدة
فيسنخري ذكره فيمات حتى لا يحتاج الى اعادة ذكره لا لانه مجمع
الثابة فوطئة الذكر واقوى ما يرجح ما ذكره ولم يحضره
انه لو لا ما ذكره لم يوجد اجمع وانما ايضا معدول
مع انه انكر المصلح جماع للمعدل ووزن الفعل **قوله** ولا قاعدة

وات

للاسم المخرج للملازم من مخالفتي الشذوذ فلا يثبت
 شذوذ في اقولس لا باعتبار كون جمع قوس لان الجمع اولى
 لا اقولس ولا باعتبار عدوله عن اقولس لعدم تصور الشذوذ
 في المعدول **قوله** لعمري انهم جنس ضرر وغرق لا عدليه
 الاجع اتباعه واخر وما هو مباغلة فاعل اقتضت بالثبات
 كفتيق مباغلة فاسبق كما ان فساق مباغلة فاسفة
 واما فاعل علم فان لم يثبت فاعل من جوهره اوجاه اسم
 جنس فلا عدل في الاعراف ان جاء جمع مرة وزفر ان جاء
 بمعنى السيد وان ثبت فاعل من جوهره ولم يجرى اسم جنس
 بل لم يوجد الا علمه فاعلم العدد لكسب فان جمع قائم
 ولم يوجد رقم الا علمه الا اذا فانه مع اجتماع الشطين
 فيدليس بعد لهذا المخلص ما ذكره الشيخ الرضي ويرد
 ما ذكره في قسم ما في القاموس قسم كثر في ابن العباس بن عبد
 المطلب صحابي والكثير العطاء معدول عن قائم والجمع
 للغير والعيان كالقوم والجمع للثمن وهم للضبيعان
 ولا تافين في تحقق فاعل وما ذهب اليه الشارح
 من انه لا يدل دليل على ثبوت الفصل في هذا القسم كقوم
 لان ثبوت الفصل لا يكون بدون ثبوت الاصل
 ولا دليل على اصله عام بالنسبة الى غير خلافة ثلثة
 ثلثة بالنسبة الى ثلث **قوله** فانه لم يعتبر العدل
 بظاهره الضمير لبي قيمه ولكن تجعل للمخافة فان قلت
 العدل موجب للبناء فاعتباره وقطام موجب البناء
 والا لم يكن موجبا قلت المعيار اطرار لا موجب البناء

بل المعتبر

بل المعتبر اصل **قوله** نحو حصار في اللواتي الهندية
 اسم كوكب وفي القاموس جبل بين اليمامة والبصرة والحي
 والحم من الابل وطار المكان المرتفع في بعض النسخ وبار
 في القاموس ارض بين اليمن **قوله** فانه لم يثبت وليس
 في الاسبان فيه انه لو اريد ان ليس فيه فاعل الا السبا
 فهو ظاهر المنع وان اريد ان ليس فيه فاعل الا السبا
 فغيره انما ليس بالصواب وليس فيه الا الوزن والوزن
 لا يستعمل في اجاب البناء **قوله** فاعلم في العدل يحصل
 سبب البناء وهو العدل والوزن لا الجوع **قوله**
 ولم يذكر في باب قطام ههنا ليس فعمله هذه الا
 في العدل التعديري ما كان لضرورة منع الصرف
 تحقيقا اما لو كان تعديريا جريا على ما هو في الغالب
 وهو الا نسب للملازم يكون بيان العدل في العربات قاصرا
 فذكر باب قطام في محله اسم امرأة على ما في القاموس **قوله**
 الوصف لم يجر في المصنف هذا الباب لا العدل لان غيره
 اقامه في هذا الكتاب في محله واما ما متغن عن البيان
 لشربه فيما بين المحصلين او عرف العدل المعدول فيه
 عن تعريف السلف بخلاف الكتاب الباقية حيث لم يعدل
 فيها او الشارح فمن المصنف الباقية ما لم يفهم المصنف
 في محله **قوله** وهو كون الاسم في الاعراف من جهة ما حو
 مع بعض صفاته لم يعنى بتحديد الاسم بان يكون في الغاية
 كما اعتنى به غيره لانه في تعريف غيره وهو ما دل على ان من جهة

وطام

تبع

لعل

غايه الايهام باعتبار معنى لولم يقيد الايهام لم يخرج
 الزمان والمكان والذكر غير التعريف بخلافه فانه يخرج
 بقوله وبعض صفاته فان هذه الامور وان رلت على الذات
 وبعض الصفه لكن لم يد على بعض صفته تلك الذات لكن
 لو قيد به كان موصيا للكون لمو بالحيثه غير صفه حاله الاقول
 لم يقيد الايهام لعدم اطراد غايه الايهام في جميع افراد الوصف
 فان رجلا فيه وصف ومعناه رجله الصغر والغياض فيه
 وصف ومعناه كثرة الماء الا يقول رجله فيه وصف
 لا رجله صغر فيه ويذكر على ذات مهيمة وبعض صفاته وان
 رلت على ذات معين ايضا ومعنى الفياض شئ مالا كثرة الماء
 لان رلت على ذات معين ايضا ومعنى الفياض معنى للثقب
 شئ مالا للمياه ولما لم يتبعه من قال كون معنى الفياض شئ
 مالا كثرة الماء بعينه فليس شئ ثان لو كان الماء خور فيهم
 الفياض الماء كان المعنى مالا الفيض فيكون المعنى مالا
 كثرة الماء والتمتع بعد محال فقد عرفت ان معنى طليحة
 طليحة الخريف فهو بمنزلة علم موصوف فلم يخرج بمحرف
 الوصف بالصغير عن العلميه فلا يلتفت اليها قيل
 ان منع صرف طليحة للمساخه وعدم الفرق بين الصغر
 والكبر فان الامر اثر على رقة النظر لا على التسامح فبدله
قوله لذات ما اخذت مع بعض صفاته التي هي الخيرة
 والذكورة ايضا **قوله** مررت بنسوة موصوفة بالذكورة
 الصواب تصفة **قوله** شرطه اي شرط الوصفه ينبغي
 ان يقيد ايضا بان لا يكون في العلم عنه سبويه وان لا يكون

انما هو المالك الذي لا ينفك عن الوصف

بعبه

ذايلا

ذايلا بالعلميه عند الاخفش **قوله** في الاصل الذي هو
 الوضع كتب في الحاشية وانما كان الوضع اصلا للرفع الذي
 المعبرة عليه هذا لرفع الدلالات الثلاث المعبرة في
 الافادة والتمتاده عليه وانما كان الوضع اصلا والدلالة
 فرعاً عن نسبة الدلالة اليه بقية الاشمال الاصل على الظرف
 الفرع مثله اشمال الظرف على المظروف ولا يخفى ان الظاهر
 جعلوا الوضع اصلا بالنسبة الى الالتماع لان فرع الوضع
 فجعلوا الثابت في الوضع ثابتا في الاصل والناظر يحب
 الالتماع ارضا **قوله** اختصاصه ببعض افراد حيث
 انفرده للذات الفرد حيث لا يشترع اللفظ بالوصف
 صرح به الرضي كما انه لا يضر النقل من الوصفية الى العلميه
 بالغلبه لا يضر النقل من الابداء لابل الغلبه الا انه لما
 اطلق علم مثاله لم يصرح به في الترفع واكتفى باندرج
 حكمه في الاصل ولك ان تقول صرح به المص في الترفع
 ايضا لانه اراد بالعلميه غلبه العلميه على الوصفية سواء
 كانت تلك الغلبه بغلبه الالتماع او بالنقل وليس بيان
 الشارح ايضا قاصرا حيث اراد بالالتماع او بالنقل وليس
 بالاختصاص ببعض الافراد من الاختصاص بالغلبه
 او بالنقل ولم يقع منه تخصيص بالغلبه الا في المثال حيث
 قال كما ان مواد **قوله** فلذلك الفاء لتفرع عليه اشراط
 الوصف بكونه في الاصل للامور المذكورة فلذلك جمع مع
 اللام ومن قال الفاء يد على ترتيب العلم واللام للتعليل
 فيفيد ترتيب المعلوم فلا يغني احد من ماع الاخر فقد

اللات

فيه لطافه
 منه

على ترتيب

اقبال العجايب كيف والفاء في النتائج لترتيب العلوم لان
 في الواقع على الاصل للترتيب العلم واللام ليس لترتيب
 العلوم لان العلوم الغلبة واللام لترتيب الصرف **قوله**
 المذكورة من شرط اصالته الوصفية وعدم مضرة الغلبة
 اشار الى ذلك اشارة الى متعدد وان افرا به بناوي المتعدد
 بالمذكور وانما جعله اشارة الى المتعدد لانه زاد صرف اربع
 الى اشتراط الاصالته ورد امتناع لولا عدم المضرة وورد ضعف
 افعي الى الاصالته فجعل مجموع الامور الثلاثة معللة بمجموع
 اللامين واحال الر على فطانه المخاطب ولقد اعجب من
 رزق هذا التحقيق ثم قال النسب الصرف الى الكل لانه صفة
 لجزءه وغفل عن ان جعل النسب الى الكل لالكل واحد
 ثم يقول فيما ارتكبه الشارح تكلف والظاهر ان قوله
 فلا تضرو الغلبة لترتيب اشتراط الاصاله وتوضيحه و
 مقصود ابا الذات وقوله ذلك اشارة الى اشتراط الاصاله
 ولذا اني بذلك وشرط مجرور الاصاله علة لكل واحد من
 الثلاثة **قوله** صرف لعدم اصالته الوصفية اربع في
 قولهم مرت بسوسة اربع هذا اما الشكل على علماء الفن
 ونحوه الى ان صي قال الرضى لم يظهر في الاذن دليل
 قاطع على عدم اعتباره الوصف العرفي والمثلث لا بانظر
 اربع مدخول لجواز ان يكون انصافه لا انتفاء شرط وزن
 الفعل وهو عدم قبول البناء وطول الكلام في الاعتذار
 عن عدم الاعتذار بقبول البناء مما طائل تحت فاعرضا
 عن الاطالة الى الطول وقلنا لا حاجة في عدم اعتبار

الوصف

الوصف العرفي الى القاطع في اعتباره واما وجب قطعهم
 بعدم اعتباره في اربع وكون الصرف لذلك لعدم شرط
 وزن الفعل كما يؤكد تقديم النظر على عامله ان المعتبر
 في وزن الفعل عدم قبول التام في اصل الوضع ولذلك
 امتنع كورع قوله للمعية الاثنى اسودة وقبول الاعداد
 البناء بعد عرض الوصفية لاني اصل الوضع العددي **قوله**
 وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود والعجب
 من محسن قال وقوله وامتنع لورد اى في اسود
 وامتنع لورد من الصرف ولم يحضره ان الشارح افاد الثاني
قوله الاول للمعية السودة هو للمعية العظيمة السودة
 على ما في الصراح **قوله** وضعف منع افعي اه فان قلت
 لواجب تقدير الوصفية من غير تحقيق ضعف الصرف **قوله**
 لا واجب تقدير العدل ايضا من غير تحقيق ضعف منع
 الصرف في علم لم يحكم بالضعف فيه قلت تقدير السب
 بعد تحقيق منع الصرف لا يوجب ضعفه وانما يوجب ضعف
 منع الصرف لتقديره ولم يتحقق منع الصرف في افعي كما في
قوله ذي خيلان جمع حال وهو المعروف اشتقاقه
 من الحال التحيل مصدره **قوله** التانيث اللفظي الى البناء
 قيده باللفظي تقابل المعنوي ولا يقلل به بالاء والبناء
 بينهما وانما اظن ان مراد المص التانيث الذي يعرف بالبناء
 المعنوي يعرف بالتأمل بما رأت تدل على اعتبار العرب
 تانيث فاعرفه فانه رقيق وبالاقتناء حقيقة يقال المراد
 تاء متقلب هاء فتاء تحت ليست لتانيث ولو سمي

والفهم

مذكر لا يمنع وان سمي مؤنث فحال كالحرفات فقال
 الزمخشري عرفات ينصرف ولذا يجري عليه الكسرة وتوین
 لان هذه التاء ليست للتانيث وينتفع من تقدير تاء
 التانيث اذا لم يعمد في كلامهم اجتماعها مع تاء التانيث
 وقال غيره ينتفع من الصرف ولا يمنع من غير الصرف كسرة
 جمع المؤنث وتوین المقابلة **قوله** ليس التانيث
 لازما فيما كان التاء فيه للتانيث واما التاء التي هي جزء
 الكلمة كحارة كشرط فيها العلمية لانها في منع الصرف فرع
 تاء التانيث فجعلت على وتيرتها **قوله** لان الاعلام
 محظوظة عن الصرف بقدر الامكان اشار الى النصرف
 في الترفيم **قوله** كالحارة اليه بقوله وشرط تختم تأثيره
 اي اشار الى ما ذكره الاميرين وهو ان العلمية في المعنوية
 شرط للجواز واحد الامور هو شرط الوجوب **قوله**
 وشرط تختم تأثيره اي مع العلمية احد الامور الثلاثة
 فعبارة المص قاصرة ولا يبعد ان يجعل الضمير معنوي
 وجد شرط العلمية **قوله** او تحرك الحرف في الاوسط
 جعل المحلوط عبارة عن اوسط الثلاثة المذكورة في قوله
 زيادة على الثلاثة وحيث لو لم يكن التحرك شرط الوجوب
 في الثلاثة وعلى هذا القياس يكون الجملة شرط الوجوب
 في الساكن الاوسط منه والاحسن ان تحرك الاوسط
 عبارة عن تحرك اوسط الكلمة ثلاثيا كان او خماليا
 فاذا كان ما ترههم لغات اراهم مؤنثا يجمع فيه
 اثنان اربط الثلاثة للوجوب **قوله** يخرج الكلمة ثقل

احد الامور الثلاثة اه لا يظهر حدوث ثقل من كل سبب
 اذ لا يعقل ثقل في الوصف والعلمية ولا في العدد بل هو
 منشاء الخفة كما يشهد اليه امثله ولم نثر على هذا الكلام
 في غير كلام الفاضل الهندي في هذا المقام وانما يجعل احد
 الامور الثلاثة شرط تختم التأثير العلمية لان العلمية
 تجمع مع الحباب مع كل من شرط في التأثير بخلاف شرط
 مع الآخر فالمسكوب ان يضاف الشرط الى السبب لا الى العلمية
 مؤثر بدون هذا الشرط بخلاف السبب ومنهم من قال
 جعله شرط التأثير التانيث لان الكلام فيه وليس في الله
 ينبغي ان يجعله شرطاً للعلمية في تختمها وقد يقال العلمية
 سبب قريب للاحتياج الى تقوية ولهذا ينبغي وحدها في
 ضرورة الشعر عند الكوفيين ولا يخفى عليك ان الاوجه
 ما قدمناه لك **قوله** وقرعها الطيقة من طبقة النار
 في القاموس قرع فرقة سمجهم **قوله** وماء وجوس
 علمين لبلدين الوجه تانيث العلمين فان اسماء الالمان
 قد يلزم تانيثها ابتداء في البلدة وقد يلزم تنكيرها ابتداء في
 المكان وقد تحذف في اعتبارها كذا المتكلم والمجمع
 السماع ومما لم يسموا فيه شيئا في كلام العرب جوزوا
 الوجهين وكذا اسماء القبائل فيناويلها بالقبيلة
 ولحقنا قول ما لم يسم في شيء ينبغي ان يصرف لا غير لان
 الاصل في الهم الصرف **قوله** متنع صرف الهم يقلل متنع
 عن الصرف كما قال في قول المص وامتنع كورد اي عن الصرف
 كشف الوجه توجب هذا التركيب ورعاية المناسبة

انما بقوله بلدين

للتكسب

بين وبين قوله فيند يجوز صرفه وأشار بقوله صرفها
 الى ان يحتاج بذكر العايد الى هذه المؤنث الى التأويل ولم
 الى وجه التأويل الظاهر وانه هو انه عومل معها
 معاملة اللفظ والاسم **قوله** فان سمي بمذكر فشرط
 في سببية منع الصرف الزيادة على الثلاثة قيل فانه
 شروط ثلاثة ان لا يكون في الاصل مذكر اكراب بمعنى
 سحاب السحابة فاذا سمي بمذكر انصرف وان لا يكون
 تانيث بتأويل فرجال اذا سمي بمذكر انصرف لان تانيث
 الجمع لتأويله بالجماعة وان لا يكون تذكيره غالبا نظرا
 الى المعنى الخنثى فان تساوى تذكيره وتانيثه لم يمتنع
 الصرف ومنعه وان غلب تانيثه يرجح منع الصرف
 وان وجب تانيثه وجب قلت او لا المارد ان شرط
 من بين الثلاثة المذكورة الزيادة على الثلاثة ولا ينفع
 الشرطان الاخران على ما نقول اذا كان المؤنث المعنوي
 في الاصل مذكر الا يسمي بالعرب المذكر تانيا بل بالمذكر
 تانيا بل بالمذكر الذي كان في الاصل وكذا المنقول من
 المؤنث بالتأويل منقول عن مذكر ان العرب لا يسمي
 بالتأويل واما ما استوى فيه الطرفان فمن حيث انه
 يسمي بالمؤنث غير مؤنث فمن حيث انه يسمي بالمذكر
 منصرف فجواز الوجهين فيه لاجتماع الحشيتين
 لان التسمية اللفظية بالمؤنث المعنوي لا يلغى في
 منع الصرف وقس عليه حال ما غلب تانيثه واما ما
 غلب فيه التذكير فالعرب لا يجعل المنقول عنه الا المذكر

وليس

وليس التسمية فيه بالمؤنث فالاصل لم يعين بيان شرط
قوله لان الفرق الرابع قيل وكذا الخامس فيما هو على
 خة احرف وبالحجة للفرق الاخير في الزيادة على الثلاثة
 سادس التاد لان موضع التاد في كلامهم فوق الثلاثة
 قلت جعل الفرق الرابع في ايام مقام التاد عبارة القوم
 ولا تقتصر لهم في البيان والقصير من المعترض فان بيانهم
 مبني على عروف ميزان التصغير فان ما هو بمنزلة الفرق
 الاصل في ميزان التصغير اربعة لا يزيد فيسوفه ما يقابل
 اللام الثاني في المصغر فاربعه الا ترى ان خمس الراء
 فيه قائم مقام حرف التانيث ولا يمكن اعتبار الخامس
 لذلك لان تصغيره محمى وفي مصباح علماء المؤنث وان
 كان التانيث الحاء وهو حرف خامس الا انهم جعلوها
 حرفا رابعا لان في مقابلة رابع عروف الميزان فان تصغيره
 على في حليل فتقول مصيبيح فالياء بمنزلة الزايد لانها
 ليس في مقابلة الفاء والعين واللام فلم يعتدوا بها
 وجعلوا جاء مصيبيح حرفا رابعا **قوله** المعرفة اي
 التعريف ان كان المعرفة في باب منع الصرف كما للتعريف
 كما هو الظاهر وكان مشتركين الموصوف في الصفة
 فاللام ظروا ان كان اسما للموصوف في التعبير عن السبب
 بالمعرفة لضرورة الشعر وهذا هو احوال الاجمال
 التفصيل **قوله** ان يكون علمية لم يقل شرط العلمية
 لان صار هذا التركيب في هذا الباب شائعا في معنى
 اشتراط علمية وفيه السبب والمادة مشترط

كون التعريف نفسه علميا او علمية فافهم وجعلها
 بمعنى النسبوية الى العلم رجة وافقته بما في بيان العجة
قوله بان يكون حاصلا في ضمنية الاولى فيه **قوله**
 كما جعل البعض ايجار الله وليست تغني عن الاثر
قوله لان فرعية التعريف للتشكيك اظهره وليكون
 على وتيرة اكثر للباب بان يكون السبب عاما يخص
 بالشرط وليس قوله وما فيه علمية مؤثرة يجعل
 العلمية سببا وانما وضعت بالتأثير لتحددها
 بالسبب فمن قال مري فيه على اصطلاح البعض
 او على التجوز لم يات بشئ يعتد به **قوله** كونه للفظ
 مما وضع غير العرب لا غير وطريق معرفتها النقل
 واجماع اهل اللغة على ما نقل من صاحب التقوا عد
قوله كان في العجم حسن بمعنى الجيد **قوله** لئلا يتصرف
 فيها اي في الكلمة العجمية مثل تصفاتهم في كلامهم
 فيمنع من الاضافة واللام وما يباع فيها اي التنوين
 فلا يدخله الكسر ايضا وان لا يمنع من قبول الاء النسبة
 والاعراب وقلت بعض الحروف وحذف تحقيقا نحو
 جرجان في كركان وجرجيل وجرجال وجرجين في جرجيل
قوله لانه امر معنوي الضمير العجمية وسبب ذكره
 امر معنوي ضمير اعتبارها للعجة ايضا **قوله**
 فان قلت قد اعتبرت العجة هذا وان كنت قد
 بما ذكره لكنه يبرر انك لم لم يعتبر المانعة من الصرف
 في ماه وجور العجة بشرط التانيث ويدفعه

لجعل

مابق

ما سبق من ترجيح التانيث على العجة **قوله** قلنا
 اعتبارها في مابق انما التقوية سبب اي لتقوية
 احدين وهو التانيث اذ العلمية مستغنية
 عن التقوية ويدل على هذا قوله ولا يلزم من اعتبارها
 لتقوية سبب اخر دون ان يقول التقوية سببين
قوله وابراهيم ممنوع صرفا لوجود الشرط الثاني
 وكذا ابراهيم لغات من ابراهيم ممنوع لوجود
 الشرطين فيه **قوله** وشرو هو اسم حصن بديار
 بكر في القاموس قلعة تداران بين برقة ونجدة
 واما ما كان فليس اعتبار العجة فيه فطعنا لاحتمال
 اعتبار التانيث ولذا لم يكلف سببها واكثر الحاجة
 بتحرك الاوسط ولم يرد ابدان الزيادة على الثلثة
 لان ملكا ابانوح عليه السلام منصرف ولم يجوزوا
 الامر من في متحرك الاوسط ايضا لئلا لا يجمع
 ملكا وشتر لاحتمال شتر منع الصرف بالتانيث
قوله وانما خص التفرع بالشرط الثاني لان غرض
 التنبيه على ما هو الحق عندنا ان منع الصرف نحو
 شتر ايضا خلا فيه ففي ذكر شتر ايضا خلا فيه
 ففي ذكر شتر ايضا التنبيه على ما هو الحق عندنا فالتخصيص
 ليس لذكر التنبيه على انصرف نوح بالتنبية على انما
 نحو شتر ايضا وبن هذا ظهر ضعف قوله ولم هذا
 قدم انصرف لاجل ايضا ولا يخفى عليك ان منع
 صرف نوح هو من صاحب الفضل فالاولى

وابراهيم

قوله

لان غرض التنبيه على ما اجمع عليه النحاة وكرى فيه البعض
 واما كلامه فيشعر بان المسئلة خلافية وهو يبرز
 من هذا الوجه في تقديم انصراف التنبيه على ما هو
 الحق عند جميع النحاة وهذا تنبيه على ما هو الحق عند
 وان الانصراف لاصل التنبيه تحقق التقديم **قوله** اعلم
 ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتعة من الصرف
 الكسنة فلما ما يخلو عن هذه الفائدة كتاب يعيد
 به حتى كان ان يكون مجمعا على عيني وعليها شاهد
 شيت وعز فلا عجب ان يقتضي في العجب **قوله**
 وقيل ان هو ان كسوخ اختي نوح عليه السلام في التمثيل
 لكونه اتفاقا وكونه هو ان خلا فيا **قوله** لان سبوت
 قرنه معه فقال محمد وصالح وشعيب ونوح واد
 ولو طاف قرن هو ان بنوح كالتعيب فعلم انه
 جعله من عذار نوح روي شعيب ويؤيده
 يحتمل ان يكون من تسمية ما قيل وان يكون من كلام
 الشارح والولد جاء كفسر وفعل مغزا وجمعا
 والاولى والعرب استعمال اولاده وقوله ذلك
 يحتمل الاشارة الى اسمعيل والى اولاده **قوله** الجمع هو
 كالعرفه في الاشتراك بين الاسم وصفته والمراد هنا
 الصفة **قوله** شرط ان شرط قيامه مقام سببين لاظهر
 شرط ثانيه وما ذكره بعيد عن الفهم **قوله** وهي
 الصيغة التي كان اولها لم يقل وهي ما اشار اليه المثالين
 مع انه الاخير لان المثالين على وزن مفاعل ومفاعيل

فينحج

فيخرج منه بظاهرة جعاف وجواهر فاوضح ما هو
 المراد بالمثالين لكن يرر عليه صجاري لا كالات ايضا
 على ما وهم لظهور ان المراد من الصيغة صيغة التكسير
 فينبغي ان يقتضيه فان بان يكون اولها مكسورا
 تحقيقا وتقديرا او كان لم يتحاش من دخول صجاري
 في التعريف لانه يلزم من دخوله الامنع صرفه وهو
 غير منصرف لا محالة لالف التانيث في هذا اسميت صيغة
 منتهى المجموع فاريد بالمتنبي الانتهاء بالمجموع ما فوق
 الواحد **قوله** وجمع الجمع اعني المصدر **قوله** كما يجمع
 ايامن الاولي كما يجمع فافهم **قوله** بغيرها بغيره هنا
 بمعنى لا يقال كنت بغير مال اي بلامال فلما لم ير انه يلزم
 ان يجب ان يكون صيغة منتهى المجموع مع حرف غير الهاء
 وهو خبر آخر بشرط لاصفة للصيغة لانه متعلق بكرة
 وتقدير المعرفة تكلف لا يرجع عند الناقدين الا لفظة
قوله والمراد بها في لطافة وعلى التوجيه بين المراد السلب
 المطلق اي لا يكون معها او تاء اصلا لان المراد
 ان لا يكون معها حال الوقف ولان يكون معها تاء
 حال الوصل كما قيل لانه لو لم يقتض المايعة القيد لتبني
 ويكون قاصر او قد نبه على كذا في عبارتي تاء التانيث
 وهما الهاء والتا بقوله التانيث بالتاء **قوله** بغيرها
قوله فلا يرر نحو فواره جمع فاره لا فاره كما قيل
 لان فاعلا صفة للمجمع على فواعل قال في الحاشية

الفارة الحازقة ويقال للبغل والحمار فارة بين الفروسة
 ويقال للفرس جوار هذا الكلامه والاسبب جعله جمع فارة
 ما في القاموس ان الفارة التجارية المملوكة او الامة
 او الشديدة الاكل **قول** وانما اشتبهت بكونها بغير هاء
 وهي نكته جليلة يجب ان يقع عليها او هو قال المص
 هنا بغير هاء وفي وزن الفعل غير قابل للتاء وقابلي
 الجمع ووزن الفعل في ذلك لان يعمل منصرف مع خلو
 عن التاء لمجيئ يعلمه وجواب في جمع جوارب بمعنى
 لفافة الرجل غير منصرف مع مجيئ جواربه **قول**
 ولا حاجة الى اخرج مدائني فيه تعريف لمن قال
 ينبغي ان يقيد الجمع بكونه بغير ياء النسبة ايضا
 ليخرج مدائني ومن اجاب بان المراد بالياء حرف
 يكون للفرق بين الجنس الواحد نحو رومي وروم
 وترومة فاشترى بقره ولا حاجة الى ان لا يشترى
 ولا الجواب وليس بذلك والله اعلم بالصواب
 فان فرارته ومدائني جميعهما خارجا عن صيغة مشترى
 المجموع لعدم صدق تعريفهما عليهما والمقصود
 بالشرط اخرج فرارته ومدائني فيهما عن الحكم فانه
 اذا ثبت لمدائني على ياء النسبة والتانيث لشد
 الامتياز وصيورتها كلمة واحدة كما علم سابقا
 ومدائني جمع في الحال وفي الاصل فلو اعتبرت جمعيتها
 لكان غير منصرف لان الاعراب الذي يظهر في ياء التانيث

اعراب مدائني

اعراب مدائني **قول** وانما فرارته اتي بكلمة التفصيل
 مع عدم العدول الى ما جدد ومصابيح عدلان
 له معنى كانه قال اما ما جدد ومصابيح فقير منصرف
 وانما فرارته منصرف ولو جعل قوله بغير هاء ايضا
 مقصودا بالتمثيل في قوله كما جدد كان هذا
 المعنى كشر قبوله او قيل اما الاستيناف وبكفي لكونه
 استينافا عدم سبق الاجال ولا يتوقف على عدم سبق
 كلام نقله الفاضل الهندي عن بعض الشيوخ
 بقوله وانما له على وجه تذكير منصرف ولو قال
 وانما مثل فرارته لكان التثنية واضحا ولتذكيره
 وجه آخر في بحث التانيث لا حاجة لك الى التانيث
 قال الفاضل الهندي بناء على ان كل لفظ اريد به نفسه
 فهو علم له وتنوينها بالثالثة مستواه وتثنية ذلك
 على قاعدة استعمال اللفظ ان اريد بنفسه وهو انه
 في حكم اللفظ ان اريد به معناه لان المقصود حضار
 فيحفظ حكم مستعلا في معناه لئلا يكون في حضار
 اختلاف ومنهم من غفل وقال لك ان لا تنون فرارته
 لا يحتاج الى هذا التوجيه ولو لم يكن القائل عبد
 الغفور لكان امره مثل كمال الله تعالى غفرته
 لنا ولاخواننا المسلمين **قول** وحضار علمنا حال
 من المبتدأ صرح بجوازه ابن مالك ولا غبار عليه
 لفظا ومعنى وفي عبارة الشرح اشعاره وانما نصبه
 بتقدير اعني فمذموم يستدعاه المدح والذم والترحم

ومصابيح

كونه الذي لا يغير فيه والاعمال والادعية او
لا يجمع الا الصواب في كل من كان

في الحاشية فعلى هذا معنى قوله علم الصنيع انه علم شامل
لجنس الصنيع لا الجنس هو الصنيع انتهى قد عرفت
الاكتفاء عنه **قوله** جواب عن سوال فقد تقدیره
ان يقال قد تنصبت عن الاشكال في القاموس اقصى
تخلص من خبره وشركته في هذا الكلام وقد اشار
بهذا التقدير الى وجه تقديم حضاج على سارويل وفيه
نظروا وجهان آخران احدهما انه اقوى ورفعه
او ضج **قوله** وهو الاكثر الضمير لعدم الصرف اى عدم
صرفه الاكثر ولا حاجة الى تقدير قوله في موارد الاستعمال
وجعله في تقدير وهو مذهب اكثر بعيد جدا لا يفهم
وصحته يتوقف على صحة ثبوت اختلاف النسخ فيه وهو
ان أشهر فقيه **قوله** حل على موازنه لانه الدخيل والذيل
الى الجنس يميل **قوله** فبناء هذا الجواب على تيمم الجمعية
رفع لما في بعض الشروح انه يزيد بسبب منع
على تحته ويكون منها المحل على الموازن ونحن نقول
فيما ذكره من الجواب انه يلزم ان يكون سبب منع
الصرف للجمعية ان يكون التمس على وزن الجمع اما مطلقا
فيلزم ان يكون في الرجوع بسبب منع الصرف وهو الجمعية
لكونه على وزن الفلوس الا انه لم يتحقق شرط تأثيره
ولا يخفى بعده واما كونه على وزن الجمع الذي هو على
صيغة منتهى الجمع فيلزم ان يتحد الشرط والمشرط
في الجمعية التكمية لانهما ليست ان يجعل شرط الجمعية
منتهى الجمع ثم نقول لا يخفى ان الانسب ان يجعل

انه كونه الاسم على صيغة منتهى
الجمع ثم نقول لا يخفى ان الانسب

سقط

شرط الجمعية صيغة منتهى الجمع في العلة في الجمعية
مع تحرك الاو او زيادة على الثلاثة وتعمل منع صرف
سارويل للجمعية ويجعل الجمعية بهذا الشرط اياها مقام
السبين **قوله** فكانه في كل قطعة من السارويل سر وال
قال كلام القاموس انه جاء سر وال وكر وال وكر ويل كنس في
ولم يجز فصول غيره في كلامهم بهذا وقال الشافعي في اليوم
سر وال فلا معنى يجعل سارويل جمعا تقدير سارويل في ان يجعل
منقول من الجمع كضام ويقال ان نقل الجمع الى الواحد لم يجز
في كلامهم الا في الاشخاص كدائن وبره حضاج فانه
موضوع للجنس نعم لو قيل لم يجز صيغة الجمع بعد نقل
الجنس لم يتجهد بهذا وما يقال ان السار وال لم يجز
قطعة من الازار بل بمعنى القطعة مطلقا فلا يعمل
السارويل جمع سر وال تحقيقا لانه ان لا يتوقف نقل
سارويل الى الازار على كونه جمعا سر وال بمعنى قطعة من الازار
وكان وجه الاحتياج الى الجمع انه لم يوجد سارويل في
كلامهم بمعنى الجمع كما وجد في حضاج فقد ذكرنا في الال
جمع سر وال الا ان لما قد رجعية قد كفر من غير ان يكتب
الاحتصاص بالازار وان امكن تقدير كونه جمعا المفرد
المحقق فان قيل لم قد فيه الجمع ويجوز مع كونه غريبا
محمولا على موازنه قلت لان العربي لا يقبل المتابعة
للعربي سيما المفرد الذي هو الاصل فانه ابعد من قبول
المتابعة للجمع الذي هو فرع بخلاف الانجليزي الذي
هو ويجوز غريب تمنى من يؤنر به ويجعله من تابعه

قول واذا صرف لوقال وان قال صرف لكان تركيبه
من قبيل فان جاءتهم السنة قالوا السابعة وان تصهم
سبينة واقع على اعراسها البلاغة لكنه راعى حال الخطاب
الذي هو متعلم الخوض واقتصر على اصل المعنى **قول**
فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ورفع لما قيل
ان لا النفي جنس الاشكال لا يتم لانه يخرج انه وجد
مفرد على وزن الجمع التي على وزن مصابيح مما هو على
صيغة منتهى الجمع فلا يصح كون الجمع على هذا الوزن
مانعاً من الصرف كما انه لا يصح منع فائزته لكونها
على وزن كراهية او اشارة اليه على تقدير الصرف
لا ينفي جنس الاشكال والمقام للمخرج عن الاشكال
وبالجمله رفع هذا الاشكال ايضا عرف من دفع الاشكال
الاول بان يقال لم يوجد لمصباح موازين مفرد
عني او هو جمع سر والتقدير **قول** وخو جوارى كل
جمع منقوص لو شتر جوارى بكل غير منصرف منقوص
يشمل قاض اسم امراءه واعيد مصغر على كان او فائدة
قول اي في جالي الرفع والجر يعني رفعاً وجاراً ظرف
فهو متعلق بمعنى الخو والمالم يقتدا كشيء به يكون
في وقت الرفع والجر وهو ايضا مقيد به اصله المضاف
يثاويل قول كقاض بان المراد منه ان حكمه حكم قاض
بحسب الصورة للمخ والظاهر ان مراده ان مراد النص
ان مثله بحسب الصورة الامن كل وجه حتى يكون حالها
بأنصرف **قول** لان الاعمال المتعلق بجوهر الكلمة

مقدم

مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد
تمامها فيه انه لا اعمال في جوهر الكلمة نظر الى نفسه
بل بعد التركيب فهو متأخر عما يوضع في التركيب
فالاولى ان الاعمال الذي يسهل ثقل محسوس مقدم
على منع الصرف الذي يسهل ثقل معنى **قول** فاصل
جواب قوله بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فيه
ان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فمتأخر
عن الاعمال بناء على ما ذكره من الاعمال المتقدم على ما يسهل
الكلمة بعد تمامها **قول** وفي لغة بعض العرب وهي لغة
قبيلة وعليه بيت الفرزدق ولوان عبدالله مولي
ابجوتة وكان مولى مواليا واستعمال الفرزدق لا يدل
على فصاحتها وعدم قباحتها لان احتمال ان اختارها للمخرج
والتعويض بانك من اهل اللغة القبيحة للمخرج النقص
ومنهام من قال يحتمل ان يكون للمتكلم والالف للامتناع
وفيه مزيد جوه وفيه انه لا وجه بخلاف لام الكلمة
ان تقول الالف عوض عن ياء المتكلم كما في غلاما **قول**
التركيب وهو صيغة كلمة كلمتين او اكثر كلمة واحدة
من غير حرفية تجزءا وكانا اسمين او لهما وفلا نحو
تحت نصر ويردعيان التعريف غير جامع لمخرج غلام
زيد وقم شتر وضرب زيد ومثال واجيب بان المراد
تركيب في الاسم وذلك لا يتحقق الا بان يجعل التركيب
علما واحداً جنس ويمكن ان يراد بالصوره الصيغة والتركيب
من الفعل فان بعد التركيب يصلح ان يصير كلمة واحدة يخرج

نا سجد جوارى وقوله جوارى جوارى بالضم او بالفتح والتعويض
ونحو جوارى بالضم او بالفتح والتعويض لا يستغنى
عن قوله فيا بعد على القياس جارة الجوارى لا تشارك

بالقوة ص

جعل علماء الجمن ونقول التعريف غير ما نعلم وجعل
منه النجم والضعف تركيبا متراجعا لان من شدة الخوف لا يمنع
من عدم الانصراف بعد التركيب كذا المركب الامتر اجي
من مصرى وبصرى فنقول جاء من مصرى وبصرى فالوجه
ان لا يقيد بمفهوم التركيب بقوله من غير فيه جرح ويجعل
النجم وبصرى خارجين بشرط عدم كونه سندا بالانه
كالتركيب التوصيفى فى معنى الاسنادى فان النجم معناه
نجم معين ومعنى بصرى رجل منسوب الى البصرة ولو جعل
التركيب على معنى سيجى فى باب المبنيات وهو ضم كلمة
الى كلمة على وجه لا يكون بينهما كلمة لم يحجج الى الشرط
العدمية فلذا لم يجعل عليه ولا يخفى ان الاسباب جعل التركيب
المعبر في منع الصرف بهذا المعنى والانتفاء عن اعتبار الشرط
العدمية **قول** فلا ير النجم وبصرى ولا ضاربة فانه رب
من المضارب والباء **قول** شرط العلمية ليا من عن الزوال
ومن قال وليتحقق السبب الآخر فمع بعده عن الفهم
يتج على ان لافق بين التائيد والعجبة والتركيب
والالف والنون في الاسم في هذا الاشارة لجعل شرط
العلمية في التركيب لم يذارون احواته يحكم على انه لو
يبعلبك مونت لزم ان لا يكون السبب الثاني فيه
الا العلمية مع ان السبب الثاني فيه يصح ان يكون
التائيد **قول** لان الاعلام المشتملة على اللسان
من قبيل المبنيات قيل لى عند جماعة منهم المص من قبيل
المعربات العلمية عند جمع فقبيل فلا يبعد ان يجعل غيرهم

لا يقال ان ركز بصرى
يلزم ان يكون متراجعا
لا يقال ان يكون متراجعا
النسبة المتكافئة بالانتفاء
التائيدى انتفاء هذا الجزئى
التائيدى تامل منه

ان اردوا بقوله ولا يكتفى انتفاء
النسبة لافق الاصل ولا في الحال
يلزم انتفاء ركز بصرى وان لا يكون
باضافة لان المركب الاضاهى على
مشتمل على النسبة في الاصل وان
اردوا انتفاء النسبة التامة
وجب على المص ان يكون بقول
وان لا يكون باضافة ولا يكتفى
ولا يكتفى وتامل منه

وان لم

وان لم يظهر اثر منع الصرف فيه ان لا معنى الحكم بمعنى صرفه
منع ان لا يظهر فيه اثر منع الصرف والاصل في الاسم الصرف
اعلم ان ما ذكره يخالف ما نقل الصحيح عن المص في بحث المركب
ان اللسان لى ليس بجوز ولا بمبنى **قول** كان السندى انما قال
كانه لاحتمال ان يكون مذهب منع صرفه عشرة علماء
كما هو مذهب سبعهم فان قلت لم يذكر فيما بعد خمسة
عشرة علما من قبيل المبنيات بل المركب الذى تضمن الثاني منه
جرحا العطف ولم يتضمن خمسة عشرة علما قلت الكلام
فيما بعد في المركب مطلقا سواء كان تركيبا في الاصل او في الحال
بقوته جعل بعلبك منه مع انه مركب في الاصل لانه لم يذكر
فيما بعد ان سيبويه ونفطويه من قبيل المبنيات بل ما ذكر
وهو ان المركب الذى لم يتضمن الثاني منه جرحا معربات
باعتبار الجزء الثاني من بعلبك ويقضى ان يكون مثلها
معربا ولا يبعد ان يقال قولنا في تعريف التركيب من كلين
يخرج سيبويه لتركيب من كلمة وصوت اذا الصوت ليس
بكلمة وقولنا من غير شبيهه فيخرج نحو خمسة عشرة
لان حرف العطف جرحا لم يحجب المالك فتأمل **قول**
من غير ان يقصد بينهما نسبة لافق الحال ولا في الاصل
بخلاف عبد الله علما فانه قصد بين جزئيه في الاصل
قول الف والنون المعدودان من سبب منع الصرف
فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الف والنون
وساير اللباب فلما اخصصه بالوصف بها قلت
الشرط لالف والنون الخاص للمطلق بما يختلف

لا يقال على هذا التقدير يلزم
لمنتهك قولنا ان لا يكون
باضافة لان المركب يتبع الاضافة
متضمن للوجوب لاننا نقول بعلبك
لا خارج عن خارج فاعلم ان ذلك
امرا لا يفتقر الى دليل

نظايرها فاحتاج ههنا الى التنبيه على الخصوصية المتقاربة
من كلام المتقدمين سائر المواضع او لما كان الذكر ههنا
مخالفا لما ذكر في مقام عدل السبب لضرورة الشواحي من هذا
الوصف ليعلم ان المعدود ساقا بهذا ومخالفة صورة البيان
الساق لهذا البيان بضيقة البيان في ذلك المقام والاولى
المعدود بالافراد لانها معدود واحد من السبب **قول** تسمين
مؤيدتين لانها من الجواهر والروايد وهي حروف بولسيمان
او لانها من الجواهر والروايد في الكلمة ولا يكونان اصليتين
والثاني ارجح **قول** والاربع قول الثاني لان اشتراط انتفاء فعلانه
على القول الاول لا يخلو وان قيل لا يتحقق فعلها من غير
شائية اصلية اذ لو دخل الماء لكانا اصليتين الماء الزيادة
عليها لان لو ضعف الفرعية بزيادة شئ عليه ضعف بزيادة
في التشبيه **قول** يعني به ما يباين الصفة يعني لا ما يباين الفعل
واللطف واما من قال لا لا اكلم المعاني لكونها كسبية والمقابل
للمعنى كلفظ اللازم الظرفية التي لا يبعينه اذ لا يذهب
السمع في هذا المقام الى غير الفعل واللطف حتى يحتاج
الشرح الى غير **قول** واذا الضمير باعتبار ان السبب
واحد فكيف الافراد عندنا في الشرطية واما عند
اسناد الكون والوجود اليها فالحق ان سبب تشبيهها لاشياء
كانت ههنا من فوائدهم هو استنادي وجددي وبطلان
اشا رحدي وظن انهم رحدي مولانا حسام الملك والشيخ
داود لظن ان فاضل الله على وجهه الى ان بعث غفران الوالي **قول**
او شرط ذلك التمس في امتناعه عن الصرف بهذا بعيد عن الفهم

قول لانه لو ضعف الفرعية اه
اي لو ضعف الفرعية بزيادة
شئ على الكلمة التي فيها الالف
والنون لضعفت الفرعية
بزيادة علامة التشبيه ولحق
في الكلمة الكلمة التي فيها الالف
والنون مثلا لو ضعف في
عطشان بزيادة علامة التشبيه
ولحق مع واللام باطل لان
عطشان غير منصرف فقامل
٥٩

لانه صار في المعنى الاول كالعلم في هذا البحث وان كان
يلامح ان السبب الاخر في هذا الاسم لا يتحقق بدون
العلمية **قول** او كان في صفة لم يقل ان كان في صفة فيكون
من عطف شرطية ليست في عن حذف ان فاعلم ان عطف
شرط وجزاء على شرط وجزاء بحرف عطف واحد وصرف
كان بعد ان حذف شيع من قبيل ان خير وغيره والعطف
على شرط وجزاء بحرف عطف واحد من قبيل العطف على
معولي عامل واحد بحرف واحد والكلام في جواره ولم يجعل
من قبيل العطف على عاملين مختلفين لعدم شرط واما العطف
بكلمة او وال الثاني يع في نظاير العطف بكلمة الواو للتنبيه
على الثاني بين الشرطين او على الثاني بين الشرطين فامل
قول يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه انتفاء فعلانه
يفيد بظاهرة عدم دخول تاء التانيث فيلزم عدم انصرف
عربان وانصرف عنه فغيره بامتناع دخول تاء التانيث
تفسير الاعم بالاختصاص بقرينة قوله وقيل وجود فعلى فانه
يدل على ان المار انتفاء فعلانه في مؤنثه لا في نسل الكلمة
في الاول والنون **قول** ولهذا انصرف عربان الالف والنون
في الصفة لا ليكون علمي وزن فعلا بكسر الفاء وبضم لا يكون
الاعم فعلا لا بخلاف الالف والنون في الاسم فانه يكون
على الاوزان الثلاثة **قول** لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون
فعلا لا يعني قطعا لا انظر الى الاستعمال ولا انظر الى اصل
وضع الصيغة بخلاف رخص فانه نظر الى اختصاص
الاستعمال بالله تعالى لا يصح في فعلانه واما بالنظر

احد الشرطين في هذا الكلام
والآخر على معنى يتوقف على ما يتعلق به
وقد عرفت ان المعنى الثاني في الشرط
العلمية
او على الثاني بين العلمية
والثاني فعلانه ومبنى قوله ارجح
هو
هو

الى الوضع فخاله بهم فانتقلوا فعلمانه بهم بل جانب الوجود
 راجح لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء اغلب للحاق
 المشوك بالاكثرت نسب **قول** في رجن فانه منصرف
 او غير منصرف الاول في انه غير منصرف واما الاختلاف فانه
 منصرف او غير منصرف فلما تحصل اللام اتفق في انه احداهما
 وغاية التكلف ان المعاني اختلفت في رفع انه منصرف في
 في رفع هذا الشرط فان قلت كيف استبحر حال استعمال رجن
 على هؤلاء والاعلام من علماء اللغة والفحو والبيان
 حتى نبوا امرهم في المعقول ولم يحرم احداهما عن المنقول
 ولم يكشف عنه المعول عند البقاء قلت كانت لهم عيونه
 مستعملة فيما نقل من العرب الامع فاللام او اضاف
 او منادى **قول** دون سكران اعترض عليه بان عدم
 الاختلاف في سكران على الوجه المخصوص حتى لو اتفق
 الاختلاف المخصوص لاحتمل ان ينبغي على وجه يلزم
 الاختلاف في سكران فافهم **قول** وهو كون اللام على
 وزن يعقد من اوزان الفعل كانه ارا تميم وزن الفعل
 على وجه يحتاج الى تخصيصه ببديان الشرط وذلك
 لان المتبادر للاضافة الى الفعل ما له زيادة نسبة الى الفعل
 فلو لم يصر عن الظاهر للفاكر الشرط لكن لا يخفى
 ان قوله يعقد من اوزان الفعل قاص في هذا التعميم لان
 عدد الوزن المشترك من اوزان الفعل شعير بحد اختصاص
 لبالفعل فالاولى هو كون اللام على وزن ثبت للفعل وفي
 تقييد وزن الفعل يكون اللام على وزنه نظر لان الوزن

عمران علم خص من الاعيان
 مسكور الفاضلان علم
 جنس من الاوزان
 مفتوح الفاء وهو علم شغل
 في كلام النحاة وسكان علم
 جنس من المعاني مضموم
 الفاء سيد رجة الله

ليس مصداق بل كيفية يحدث في حروف الفعل والضرورة
 ولا داعي الى حمل على هذا المعنى فان قلت ما فائدة جعل
 مطلق الوزن للفعل ببديان شرط تأثيره وكان
 الاظهر ان يجعل السبب الوزن الخاص فلا يحتاج الى
 تأثيره ان لا ينظر الفرعية الا فيما له زيادة نسبة بالفعل
 فان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه وزن له من زيادة نسبة الى النوع
 الاخر قلت اراد رعاية المناسبة بين الباب فيكون كل منها
 مؤثر بشرط وان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه شيء الى النوع
 الاخر لان التمايز بين النوع اللفظ مطلوب جدا للتمييز
 المعاني غاية تميز واما جعل شرط بمعنى شرط تحققه
 لاشروط تأثيره كما هو بعض ما يحتمل سمع العقل **قول**
 بمعنى ان لا يوجد في اللام العربي الا منقولا لانه الفعل
 وفهم ذلك من الاختصاص باعتبار ان المتبادر الى
 في اللغة العربية لان الكلام والمنقول من الفعل
 في اللام واستعارة الشيء من احد لا يمنع اختصاص
 المستعار به علمي ان لك ان تجعل كثره قيد للاختصاص
 فتفيد منه المراد بالاختصاص في هذا المقام **قول**
 من التشديد وهو بمعنى الموجد او مختلا او التعليص
 ما في القاموس والمنكسب يعلم الفرس ان يكون على منقولا
 من معنى الموجد او الفرس فرس الحجاج وكان لم يسمها
 تخالفا عن ذكر الحجاج والاظهر ان التشثيل بالعلم والما
 ان يكون المقصود بالتشثيل شرمع ووق او مجبولا
 كضرب ويؤيد كونه على تقديره على ضرب مع كونه تلاما

من زيادة نسبة النوع الآخر
 كذا في الاصل في ان لا يوجد فيه
 من النوع وهو خارج
 عند الكراهة
 التي اوردتها
 اذهن

ختصاص

فيحتل

حاشي زكريا بن يحيى
الرسالة في النحو

يجوز ان التمثيل بضم مبني على فعل علمية ويشترط تحقق
اسمية فهو اولى بالتقديم **قول** وكذلك بذكر ما في القاموس
بشركة ومعناه الفعل على ما فيه اشرف او جرب **قول** وعثر
لموضع في القاموس هي بكسرة وجعل معناه الفعل جعل
ذا كبوة **قول** وخضم جرف في القاموس الخضم الاكل او اضمي
الاخر اس او ملأ الفم بالماء كولا وخاض بالشئ الطيب
كالقثاء وخضم كيقم للجمع الكثير من الناس وبدل وعاء
ورجل ولم الغير بن عروين تميم وقد غلبت على القبيلة
لكثرة اكلهم انتهى **قول** وشلم علما لموضع بالكسرة في القاموس
شلم كيقم وكشف وجعل اسم بيت المقدس محمدا لاجبة
بالعبرانية از شليم **قول** فانه على البناء للفعل على غير مختص
بالفعل بخلاف بناء الجرحول فانه لم يجز في الاسماء لا الفاعل
قليلة ملحقة بالعدم وهو الوعر لغة في الوعر ورسم
بمعنى الايسر وذيبل علما للقبيلة مع انه اول بانه قول
بمعنى شمس شمس شمس بالضم ودر نزل اسم روية وقيل
كما قيل في شمس شمس بالضم ودر نزل اسم روية وقيل
منقول من نزل بمعنى اسرع وان كان نقل الفعل الى معنى
اسم الجنس قليلا كما قيل وقال **قول** ولم يذهب الى من حصر
الابعض النجاة وهذا لا يصلح وجه التقييد بالبناء لمفعول
وانما يوجب بشرط الاختصاص بالفعل والزيادة وذلك
الابعض يفسر فان الوزن المشترك عنده مبني مطلقا
وعيسى بن عمر الخوي فانه ذهب الى ان الوزن المشترك يكون
بشرط نقل اللفظ من الفعل الى الاسم **قول** او يكون غير مختص

حاشي زكريا بن يحيى

الفتن بالضم والكسر موضع
او الحيا وواقته المكان كثر
والقوم كثر عندهم والفتنة
وتضم نأوه في موسى

الدونية اسم لمطر
المخصوص

يعني كما نقل قبل المعهول
وقال المعروف الى معنى
القول

خص

خص هذا القسم بعلم المختص مع انه يصح ان يكون او مانعة
للمنولان المختص كما في قوله زيادة كزيادة لا يحتاج الى
شروط عدم قول التاء فليس جعل او مانعة للمنولان
كما قيل **قول** اي اول وزن الفعل جعل الزيادة في اول الوزن
بحا زعل في قيل به لرعاية ظاهر الظاهر او اول ما كان فجعل
حقيقة النسبة محفوظة وصرف الظاهر عن الظاهر **قول**
اي زيادة حرف رعاية لظاهر الزيادة او حرف زائد لما هو
اقرب بظا فيه الاول **قول** من حرف ايتين اما في الحال
او في الاصل كما في هرق امر مغير الارق ولو تصرف في الوزن
بما يخصه عن الوزن مع بقاء الزائدة لم يضر **قول** اي حال كونه
وزن الفعل فيشر على ترتيب والحال من المضاف اليه لانه
يمكن حذف المضاف واقامة اليه مقامه فانه اذا صح
قولنا في اوله زيادة صح قولنا فيه زيادة فهو من قبيل واتبع
ملته ابراهيم ضيفا **قول** قيل بالاعتبار الذي امتنع
من الصرف للمخيل ارا عدم القول بحسب الوضع فلا يرد
النقص بكونه مخن لقول كفي تقييد عدم القبول بكونه
قيل اذا الفرق بين مذكر الاسم ومؤنثه بالتاء خلافا
القيس ونادرا ما القيس الفرق بالصيغة كما في جمل
وامرة وغيره وان صرح به الرضي في بحث الجمع الصحيح **قول**
لم يرد عليه اربع اذ سمي به اذ ليس به لا يقبل التاء
فلا حاجة لرفعها الى تقييد عدم القبول بقولنا قيل
انما يحتاج اليه لتصحیح قول النجاة ان انصر اربع انما هو
لعدم اصله الوصف **قول** ومن ثمة امتنع اخر قبل

وجود الشرط لا يستلزم وجود الشرط قلت وجود
 شرط النجوى يستلزمه لانه اماره لثبوت الحكم وبذلك
 يعرف بعمقه ثبوت الحكم وكما يفرض فيه العجائز قيل
 جعل هنا علم الحكم بامتناع احد الامتناع ولا يخفى ان
 هذا الاثر اسبب الحكم المذكور وكيف لا واذ لم يكن الشرط
 سببا لتحقيق الحكم كيف يصير سببا للحكم **قول** بان يؤول
 بواحد من الجماعة المستحقة بالكران بالجماعة ما فوق الواحد
 فلا بد ان يوجب ان المشترك بين اثنين والمفرد
 ياؤل بمعنى يوم المسمى المنكر فيكون معنى هذا زيد هذا
 مسمى زيد فقوله واحد من الجماعة المستحقة به فلا حاجة
 الى تأويله لغرض يوم صادق على واحد من الجماعة كما ظن
 بعض الظن وقوله فانه اريد به المسمى اي هذا المفرد
 في ضمن فرد ما واللام فيه للمعنى الذي هو وكان للاوضح
 ان يقول مسمى زيد وما يجب ان يثبت عليه في هذا
 المقام ولم يثبت له احد المراد بالتذكير حكما ان بالاول
 لا يصير نكرة حقيقة ان النكرة الحقيقية ما وضع لغير
 معين لاما اريد به معنى مجاز **قول** او يجعل عبارة
 عن الوصف المشترك صاحب به لوقوله وصف غير
 مشترك بقرينة يصير نكرة ايضا فتعبيده بالمشتر
 لاكتفاء به بالمشتر من التأويل **قول** لما تبين ان ظاهر
 حاشا بين يعنى ظاهر من غير بيان بل في ضمن بيان سبب
 منع الصرف وشرايطه ولذا اختار بين علي بن ولا يخفى
 عليك ان كلام المصنف معلق ولو قال وكل ما فيه علمية

مؤثرة

مؤثرة ان انكر صرف لان ان انكر في كل سبب او على سبب
 واحدهما لا يبين الخ لكان واضحا المستشاه هنا بقى من الاستشاه
 الاول الى استشاه من مال الكلام لانه يؤل قوله لا تجامع مؤثرة
 الاما هي شرطية الى انه لا تجامع غير ما هي شرطية فقول
 الا العدل ووزن الفعل مستشاه من هذا المعنى يوم الذي
 هو مال هذا الكلام ولو قال لا تجامع مؤثرة غير ما هي
 شرطية الا العدل ووزن الفعل لكان احصوا او وضع
 كما ان لو قال الاما هي شرطية العدل ووزن الفعل
 وليس المراد ان المستشاه مستشاه بعد تعبيد المستشاه
 بالاستشاه الاول على طريق تعبيد المستشاه منه بالاستشاه
 الاول على طريق تعبيد الكلام بالطرفين من جنس واحد
 فانه تعبيد الثاني بعد التعبيد الاول كما هو ان المستشاه
 منه لا يكون مقيدا بالمستشاه وليس معنى الاستشاه على وجه
 يكون قيد للمستشاه ويمكن ان يكون المستشاه من مفرد
 الكلام بان يكون في معنى كل ما يجامعه العلمية المؤثرة
 فري شرطية الا العدل ووزن الفعل فان العلمية
 تجامع ما مؤثرة قيل اختلف الحاجة في تأثير العلمية مع العدل
 في اسم كان غير صرف قبل العلمية كشكث ومثلث فذهب
 اكثر النحاة الى انصرف لان العدل تابع للوصف وقد زال
 بالعلمية وذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصل
 واختار قولهم الشيخ الرضى واختار بيه منع صرف
 آخر وجع واخره اعلاما والكوفون صرفوها ولا يخفى
 عليك ان الاختلاف في تأثير العلمية مع العدل انما الاختلاف

قوله وهما جواب عن سؤال محقق
وهو ان يفكر اذا جاز اجتماعهما
حقيقة امكن وجود كلمة يتجمع
العدل ووزن الفعل مع العلمية
وحسب من ان تلك الكلمة انها اذا
نكرة صفت لانها اذا نكرت زالت
العلمية ولم ينزل العدل ووزن
العول لعدم كونها شرط فيها في
انها غير شرط واجاب عنه
بانها متضادان
كبير

في زوال العدل بزوال الوصف **قوله** لا يوجب شي من الاسم
الدائري بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط لا
فقط لا يوجبهما لا يوجب ساحة هذا التوحيد ومع ذلك
جمع الاعم قوله فقط لا يوجبهما تمامي عيب الفضا كما
بين في محله والاولى ان المستثنى منه شي منها اي لا يكون
مع العلمية يرضى منها الا احدهما المنفرد عن الآخر والاولى
استثناء شي من نفسه لان المستثنى منه شي منها اعم
من المنفرد عن الآخر او المجمع مع الآخر والمستثنى احدهما
بالوحدة والافراد المقيدة وان المستثنى من منع الصرف
لا يكون العلمية للضرورة بشرط فيه وهو يشمل مجموعها
وكلامهما الصديق السبب عليهما لان المجموع سبب
تتم وكل واحد سبب ناقص **قوله** فالاكثر غير المنصرف
للمع الشرطية ممنوعة وانما يلزم البقاء بكسب لم يكن
السبب الاصل مع الكنه يكون الوصف الاصل معبرا
فيكون العلمية التي هي اقوى منه معتبرة بعد زوالها
الا ان يقال العلمية لما كانت ناسخة لا اعتبار السبب
الاصل الذي لا يؤثر وحده في الكلمة حيث نسخت
اعتبار الصفة لم يعتد بعد الزوال ومن هذا علمت
ان قوله وخالف سيبويه لا خفش صحيح ان يكون جوابا
لسؤال توجه على هذه الشرطية من ان يلزم البقاء
بكسب ان لم يكن في الكلمة صفة اصلية تمنعت
العامة عن اعتبارها كالوصفية الاصلية اما اذا
كانت يجوز ان يعتبر زوال العلمية فلما بقيت الكلمة

على سبب

على سبب واحد او بكسب فاجاب بان هذا المنع انما يوجب
على سيبويه وقول لا خفش اقوى منه والملازمة مبينة
عليه وقوله فاذا ذكر بقي بكسب او على سبب واحد ظاهر
انه بقي بكسب في غيرها احدهما سببية العدل ووزن الفعل
وفيه نظر لانه بقي على سبب واحد في مكان علم اذا ذكر
كما يصرح به الشرح **قوله** لم يبق في سبب من حيث
هو سبب فيتمشك وفيه من السبب الارب المذكور في قبل
وان كانت مجتمعة كما في ان يربحان **قوله** ان اصبحت
بقطع المهمة وصلها على ما في القاموس **قوله** يجوز
ورواصب بكسب تين بناء على جوارر وبصحت
بالكسر ونحن نقول اصبحت علم للمفارقة سميت بخلط
اصبت بفحنتين بمغايرة في شدة الخوف فيسباح حيث
ياد وكل صاحب بالضم والايمن له حفظ انه عن
الغلط عن غيره الاضطراب فاصبت غلطا لا معدول
ولامدفع للنقص بآخر فانه معدول كآخر ومع ذلك
فيه وزن الفعل ما ذكره بقوله وايضا قد عرفت فيما تقدم
قوله وخالف سيبويه في القاموس كسب هو التنازع وهو
فارسي ومنه سيبويه اي راجحة لقب امام النخاعة عن عثمان
الشياري **قوله** جعل اصلا هذا مبني على جعل اخفش فعلوا
وهو المجر لاننا انما نشبه الفاعل بالمفعول في التلفظ
يجب جعل المقدم فاعلا وقيل فاعلا قيل انما نشبه الفاعل
بالمفعول في التلفظ يجب ان يجعل المقدم فاعلا وقيل ظهور
كون اعتبار مفعول لا يرجح كون مفعولا **قوله** وان كان

لان الكلام لا يثبت على سبب
لان الكلام لا يثبت على سبب
لان الكلام لا يثبت على سبب
لان الكلام لا يثبت على سبب

غير مستحسن فان قلت لا يرتكب البليغ غير المستحسن
لكنه قلت لا يرتكب المستحسن غير البليغ بل يرتكب
عن مقتضى اللفظ لكنه هو من اسرار البلاغة فان قلت
رفع الشبهة عن سبويه يدل على ان المرجح عنده قول سبويه
قلت رفع الشبهة لا يدل الا على ضعف الشبهة وتكون
المرجح عنده قول الاخفش من الوضوح في درجة لا يعرضه
شبهة **قول** في انصرف نحو اجمع علما حال العامل في المائلة
او الخالفة وعلى الثاني رد الحال نحو او ما اضعف اليه كما في
قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا وكذلك فعل التفضيل
ولذا لا يعمل في الظل على مثل اجمع حقيقا فاعل اجماع هو الله
الحال عن الوصفية **قول** وان كان معنينا فلا ينصرف
بلا خلاف في اشارة الى انه بعد تفسيره نحو اجماع فينتج عن ذلك
افعل من فيه مع ان لا خلافا في قولنا في ان يفتخر نحو اجماع كما يكون
الوصف فيه ظاهرة ولا يكون معه في اللفظ ما لا يكون مع اجماع
من كلمة التفضيلية حتى لا يتجه عليه فعل من **قول** وهذا القول
اظهر وقد سبق ما دل كونه اظهر ومن هو جاز ان العلمية
الاصولية يمنع من اعتبارها العلمية لثبوتها في كونها
في الاسم في الاصل وترجح عليها بقرب العهد والقوة **قول**
لزم ان يعتد وفي حال العلمية ايضا الا ان يقول كان
مظنة لا يمتثل ما يكون هو وقوله فاجاب متنافيين تامل
وقد جعل ينفرد من ذلك ان يجعل من الالزام **قول** فان العلم
للمخصوص اي موضوع للخاص والوصف مذکور للعام
والادراج في بيان التضاد فان العلمية كون اللفظ موضوعا

قول

لذات

لذات معينة من غير اعتبار صفة والوصفية كونها منفصلة
فقدت مبررة في غاية الابهام مع اعتبار صفة **قول** وهو
منع صرف لفظ واحد ونحوه على ان الوصفية والعلمية
متماثلين في هذا الحكم بل متوافقين ولا مانع من اعتبار
المضادين فيما يتوافقان فيه وما يقتضي منه المحاباة
جعل البعض ظاهرا للتدقيق في هذا المكان الواسع كمال
التضييق فقال في شرح قوله وهو منع صرف لفظ واحد
منع تخصيصا فلا بد واعتبار المتضادين في منع صرف
الفاظ وهو واحد بالاسم ولا في منع صرف واحد حالتي
الوصفية والعلمية لتعدا المنع ولا يخفى على احد ليس
في شئ مما ذكر اعتبار المتضادين مع اعتبار اعتبار صفة
لم يعتبر صفة اخرى **قول** وجميع الباب اي باب غير المنصرف
لاباب ما فيه علمية مؤثرة كما يوهج كون الكلام فيه **قول**
اي بصورة الكسري بما هو على صورته فاطلاق الكسر
استعارة للحركة الاعرابية التي شبيهت بالكسر الذي
حركة بنائية **قول** بيان ذلك ان العلمية تزول بالكلام الاضافة
اي حقيقة اللام لا بمجرد صورته كما في الحسن فالافضل
علما لما لا تزول العلمية عنه فهو غير منصرف واعلم ان الخلاف
في انصرف وعدم انصرفهما لاثرة فلما لا يلتفت المصنف
اليه فكلماته نعم الكلمات **قول** المرفوعات جمع ولم يأت
بالمفرد لان تعريف المرفوع وتقريره رفع يوهج ان المرفوع
ليس الا واحد هو الفاعل فان زال ذلك الوهم بضعة الجمع
الدالة على التعدد الا انها في الجرح لم تجز لكلمة وحيدة

هذا الكلام المصنف عن الفاعل
فان كان الفاعل من الالزام اعتبار
المتضادين في باب ما في كلام واحد لا مانع
منه

ما لا ج لي في توجيه قول من
اعتبر المتضادين في قول من
واضاهى في منع صرف واحد
يلزم اذا حكم بعدم انصرف
كلمة واحدة اعتبرا لفظا
الكلمة بالتضاد لا اعتبر
الى الصفة والتعريف
اذ انظر الى العلمية والتكليم
والتعريف بهذا لا يتفقان
في كلمة واحدة بهذا هو
للتحقق بان قيل
وهناك
سنة

المرفوعات

المنصوب مستعار للكثرة وههنا في موقعها **قول** لان موصوف
الكلمة الى دليل على النفي والاثبات فيكون الموصوف في الاسم
وكونه مذكرا اتم النفي بضمها ثم ذكرت معها ما صح الاثبات وقوله
لان موصوف الاسم اما لان الكلام في الاسم والاسماء فالظاهر جعل
الموصوف في الاسماء لا الكلمات اما لان لو جعل موصوف الكلمات
لم يصح قوله هو ما يشتمل على علم الفاعلية لان الكلمة المرفوعة
تشتمل الفعل المضارع المرفوع وهو لا يشتمل على علم الفاعلية
لان المرفوع فيه ليس علم الفاعلية وهذا وجه رقيق يفتقد
منه ما يستضي به اولوا الابصار الى وجه بديع في اختيار
علم الفاعلية في تعريف المرفوع على الرفع وهو ان ما يشتمل
على الرفع اعلم من الاسم المرفوع الذي هو المرفوع في هذا المقام
ولو وجه بديع آخر وهو انه شبه بذكر علم الفاعلية في تعريف
المرفوع الذي شبه على انه انواع اولها وصرح به ثانيا على ان
المراد بالفاعلية في تعيين الرفع ما يشتمل على **قول**
كالصافي المذكور من الخليل كتب رحمة الله في الحاشية
الصافي من الخليل الذي يقوم على ثلثة قوائم واقام الربعة
على طرف الحافر هذا الكلامه والى جعل على وزن القمطر
الضخم كالكتف للعظيم الجسد الايام للحال بما جاز
لان خلا المكان بمعنى ما اومض على ما في القاموس وتخليه
المكان بالموت او المضي ليس حال الايام بل حال ما في **قول**
اي المرفوع الدال عليه المرفوع الدال على الجمع على واحدة والكلام
يحتمل تعيين المرجح وتعدله المبني لان التعريف انما يكون
للمماهية لا للافراد فيلغوا ذكر الفرد والاشعار في مقام

التعريف

التعريف في كذا ان تقول السنة فيما بين الاديان تقير
المفرد المذكور لافروعه **قول** ان يكون موصوفها الكلام
مبني على عدم التفقة بين الدال والمدلول فان الانصاف
بمدلول الرفع كمدلول الاسم موصوف بالرفع وقيل شذوذا
ولما وفي بلا واما الاحتياج في وجودها الى الكلمات
وليتبين بها في التلفظ احتياج النعوت الى ما لها
وتبينها بها **قول** ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى
رذ كما حققه الفاضل الهندى في هذا المقام حيث قال لا اعر
المحلى لا يشتمل على اللفظ فلا يكون هؤلاء في هذا
مرفوعا ان معنى الرفع المحلى انه في محل لو كان ثم معرب لكان
مرفوعا هذا كلامه ولم يرد بذلك ان المرفوع وما يشتمل
على الرفع لا يشتمل بل اراد ان شمولها ليس الا بضر
من المباحة التي بعد وقد تعرض الشارع بالفاضل
بل شنع عليه شنيعا لطيفا بان ذلك يثبت نقيض عما كان
لان الاسم موصوف بالرفع المحلى فيكون مشتملا على الرفع
محلا كما انه باعتبار انصاف الرفع اللفظي مشتملا على الرفع
لفظا ولا يخفى ان الفاضل ليس في تعرض هذا التعرض
لان الانصاف بالرفع المحلى يوجد البرادة عن الرفع حقيقة
والاشتمال عليه حكما ومقصوده التنبيه على عدم الاشتمال
حقيقة ولكن تقول مقصود الشارع ايضا هو التنبيه
على كون الاسم موصوف بالرفع المحلى وذا خلا في المرفوع
وان خلا عن الرفع حقيقة وليس مقصوده التعرض
بالفاضل فان قلت المعرب محلا هل معرب بالحركة او بالجر

وهو بحيث لو فرض في محله المعرب بالحرف كان معربا بالحرف
ولو فرض المعرب بالحركة كان معربا بالحركة قلنا لا اعتبار
ان يجعل مثل الذي معربا بالحركة محلا ومثل الذان والذين
معربا بالحرف محلا **قول** وهو بحيث مثلا ليس تخصيص
الرفع بماعدا الملقى مع البحث عن اجوال الفاعل الملقى بقلبك
المثابة من المشتبعا لجواز ان يكون البحث عنه تقييما
ومثله غير نادر في كتب **قول** اي المرفوع به حجة وروى التميم
ح على ما ورى عليه التعريف كما هو الشايع وتوافق الصيرين
البارزين المتتاليين في المجمع وان ياباه قوله ومنها المبتداء
والجبر **قول** او مما اشتمل به حجة توافق الضميرين المتتاليين
في المجمع وكونه اوفق بقوله ومنها المبتداء **قول** لان حجة
المبتداء هي اصل الفعل بالآخر والاشتمال على كل من هو في
الجملة الفعلية اي عابا لئلا يشكك في ما يوجب **قول**
التي هي اصل الفعل لان التركيب في المبتداء امتزاج الحركتين
وهو الفعل بالآخر اكثر ولا منها شمل الخبر والانشاء وصفا وضعا
بجوهها من غير حاجة الى التوسل بخارج منها بخلاف
الاسمية ومن جهات اصالة الفاعل انه لا يحذف وحده
بدون ما يقوم مقامه وكان لم يلتفت اليه لانه يتقضى
بنحو ما ضرب واكرم الا انا وقولهم بذلك اي راى
ومنها ان رفعه لا ينسخ بالنواسخ وكان تركه لانه
اورر عليه نحو كفى بالآفة وان اعتذر بانه نادر غير مطرد
والباء زايدة لكن حديث عدم الاطرد ضعيف لوجود
كثير مطرد نحو ما جازى من احد **قول** ولان عاملا قوي
لان لفظي كالفاعل ومناسبة العامل مع المفعول موجبة

قول وكونه اوفق بقوله
ومنها المبتداء لان ضمير
منها راجع الى المرفوع الذي
قصد ذكره وضمير عن علي بن
التقديس ايضا راجع الى المقصود
ذكره فاعرفه

لقوة

لقوة عمله ومن انما قوة العامل اللفظي انه يغلب على عامل المبتداء
وينسخه فان قلت كون العامل اللفظي اقل اقوى من المبتداء لا يوجب
كونه اصلا بالنسبة الى المرفوع قلنا المبتداء اقوى من المبتداء
مثلا فيه جازي الحكم ضرب المبتداء والمبتداء وخبره اصل بالنسبة
الى ساير المرفوعا فيثبت اصالة بالنسبة الى ساير المرفوعا
ايضا **قول** فانه لا يحكم عليه الا بالاشتقاق لم يقل لا يسند اليه
الا بالاشتقاق ليشمل الخبر والانشاء لعدم صدقه لانه يسند
اي المصدر وهو ليس مشتق ومنه حكم بان المراد بالاشتقاق
المشتق حقيقة او حكما والمصدر بقوة ان مع الفعل
فقد غفل عن الحكم **قول** وقيل اصل المرفوع المبتداء لانها باق
على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم اي باق على الاصل
في المسند اليه غالبا وهو ظاهر فان قلت لا يلزم من الدليل
الا اصالة المبتداء بالنسبة الى الفاعل والمبتدأ عن المبتداء
اصل المرفوعا قلنا اصالة المسند اليه بالنسبة الى المسند
واصالة المبتداء بالنسبة الى اسمها ولا امران محققان
ظاهرا فان فاعله عليه في ثبوت المدعى **قول** اي اهم حقيقة
او حكما ليدخل فيه الخ فان قلت لم لم يعمل بعموم ظنهما
ليستغنى عن التعميم قلت لان تخصيص كلمة ما في التعريف
بما يستدعيه المقام سنة مؤكدة يدركها سببية **قول**
اسند اليه الفعل لا اصالة لانه لا يثبت على ان المراد
بالانشاء مجرد ثبوت شئ لشيء سواء تعاقبه اذراك وقوة
او اذراك عدم وقوة او طلب او انشاء بنفي ما لم يطلب
الوقوف على السبب لا سندا وفي ان قام فرض الوقوع لا فرض

المتعارف فلا حاجة في شمول التعريف لفاعل التفعي والشرط
 الى ما اشتهر من تكلف ان المراد بالمتعارف اعم من المتعارف ايجابا
 او نفيا محققا او مفعولا وثانيا ان يثبت على ان التقيد
 بالاصالة لا يخص بمتنا والفعل كالفعل ايضا
 مقيد فالاولى في حال الشرح ان يذكر القيد قبل ذكر الفعل ثم
 الفعل في قوله او شئ به فيضغ تعلق القيد بالمتعارف وثالثا
 ان التقيد بالاصالة له معنيان احدهما ان يعرف كل ناظر
 وهو ما يقابل التبعية المتأخوذة في التوابع وثانيهما لا يعرف
 الا وحده المتعارف ولا يتبع له الا جملة المتعارف وقيل ليعرف
 اذا جاء كالحق اتبعه والتعصب والان بنية في ذلك
 لغيره وشا من شئ من عبارته والمعاقبة للمتقاي وهو
 ان المتنا والفعل بالاصالة ليس الا في الفاعل في المعطوف
 والبدل ما هو بالاصالة المعطوف على المسند اليه والابدل
 منه ويتبعه المتنا والبدل المكتبان من المتنا والمتنا
 بالاصالة باي معنى تريد ويجب حمل العبارات في التوقيف
 على ما في المكتبان بقوله بقرينة ذكر التوابع بعدها لم يذكر التوابع
 فن شئت من قول لا يخفى بعدها عن التعريف مما لا يليق
 ورابع ان المراد بخرج التوابع اخرج بعضها وهو
 المعطوف بالحق والبدل ذلك المتنا والى التوابع الا في ما
 بخلاف النعت والتأكيد وعطف البيان **قوله** اي ما شئ به
 في العمل لم يبق في الاشتقاق انما يخرج الظرف والظاهر
 لان اطلاق شبه الفعل على هذه الامور قبل العمل لانهم
 يعملون على هذه الامور بشا بنية الفعل فالاولى

الاصح من يعلم بالمرسلة
 المشيا وكما ينبغي

على الحدوث
 المتعارف المتعارف في الالفاظ

ان يفهم بالاشباهة في الالفاظ على الحدوث والظرف ايضا يدل
 على الحصول والشيء كان يشرك في صيغة الحاصل في تلك
 ولذا وجب حذف عامله **قوله** وقدم على عطف على مسند وجعله
 حالا بتقدير قد فالعن الاستقامة **قوله** لانه كما مسند الفعل
 رة على المص ومن يحذف وحذفه في جعل قوله وقدم لدفع توهم
 فاعلية زيد في المثال المذكور بناء على توهم ان ضرب الي زيد
 والفعلية عن الضمير المستتر وانما اجابوا الى هذا التكلف
 لحملهم المتنا على المتنا بحسب دلالة اللفظ كما هو الظاهر
 واعلم ان تعريف الفاعل على اى البصريين انما يتبع عن
 تعريفه على اى الكوفيين بهذا القيد فان زيدا في المثال المذكور
 فاعل عند الكوفيين فلم يميزه ههنا مذكر بهذا القيد
 احتيج اليه لتمام التعريف كان هذا ليل الشرح لا كما ذهب اليه
 غيره **قوله** والمراد بتقديره عليه وجوب انما احتج الى الشرح
 بجمله المتنا حقيقة او بحسب الظاهر واما من لم يجعل
 زيد ضرب مسند اليه ضرب فهو على غنى من التكلف لا فراج
 كرم يميزه بك نعم رفع التوهم لا يشمله والامر فيه
 هيئ واما ما اختاره الشرح فمع افضاله الى تكلفات
 عدة بعيدة لا يستقيم التعريف عليه كيف والمسند الذي
 بحسب تقديم نوعة وانما يعرف بعد تعيين ونحن في تعيين
 النوع قيد **قوله** اي سنان واقعا جعله مفعولا
 مطلقا فراه الى المتنا لعدم استقامته رة الى التقديم فلم
 الفصل بين العامل والمفعول بغير المعول والاولى جعله
 حالا بضمير قديم اي شتملا على طريقة قيامه به **قوله**

كصاحبه الفصل ومع الشيخ عبد القاهر واكثر البصريين
قوله والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه
 ان لم يمنع مانع وهو مرجح الخلاف ترجيحاً بالحق والوجوب
 اذ لو نه فباحث وجوب تقديم الفاعل داخل تحت الاصل
 ان الاصل بمعنى الاصل في المصنف عن الوجوب فيما حذر على
 للاصل وهذا الاصل مختلف فيه فالمعنى فيه ان جنى والاشي
 والاصل عندنا في كل من الفاعل والمفعول به ذلك لشيء اقتضاء
 الفعل للمفعول به كالفاعل فاي منهما بعد في مكانه وترتبة
 بحيث فعله فذلك جاز عندنا كما في المثالين من الاضمار قبل
 الذكر لان المرجح لكونه حقاً ان يكون متصلاً بالفعل كالفعل
 فتقدم في تأخر الآخر ضرورة فهو متقدم ترتيباً وتأخر لفظاً
 وبهذا الترتيب ان امتناع ضرب غلامه زيد الا يصير وليداً
 على ان الاصل تقدم الفاعل لان الفاعل والمفعول به ليسوا
 فيه لا يمنع ايضا لعدم تقدم المرجح رتبة لانك قد عرفت
 انه يتقدم رتبة لكنه يتوجب ان لا يصح قوله لذلك جاز
 لان الجواز لا يصير وليداً على ان الاصل في الفاعل قرب الفعل
 لان مع شاي الفاعل والمفعول به في ذلك ايضا يجوز ضرب
 غلامه زيد **قوله** الفعل المنه اليه يعني اللام للضمير
 قال الاصل ان ياتي الفعل ولم يقل ان يليه ليرجع الضمير
 الى احد الامرين فيكون اخيراً وشملوا به ان الاصل
 ان ياتي الفعل الفاعل فينتوهم ان الداعي الى الوالي هو الفعل
 والمقصود ان الفاعل على دلالة الاقتصار على ذكر الفعل
 على ان الشاوي به هذا الحكم لان الفعل مع قوة عمله اذا كان

عن الفاعل
 على ص

لا يلام الاضمر

لا يرضى

لا يرضى الفاعل بالفاصلة بينه وبين الفعل بالطريق الاولى
 ان لا يرضى بالفعل بينه وبين ضيعه الفعل **قوله** اي يكون بعده
 حقيقة ولا يخفى ان هذا التكلف بما يحتاج اليه في التعريف
 ايضا في قوله وقدم عليه وكان لم يشبه له فهداه وحكماء والفعل
 المستوفى البعدية هنا حكمية لوجوبه او هو خلاف الاصل
 لما منع الاستثناء **قوله** لان كالحج من الفعل عند العرب لشدة
 احتياج الفعل اليه يدل على ذلك شاي كونه كالحج عند العرب
 لتلك المكان اللام في ضربت وليس مكان اللام دليلها
 ثانيا كما توهم فقيل اي يدل دلالة ان كان التابق دلالة
 ليقان قلت مكان اللام لم يدل على كونه كالحج مطلقاً بل
 كونه ضمير امتصا قلت بل مطلقاً ولذا لم يسكن في ضربت
 فتأمل **قوله** لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة التقديم ليرتبي
 هو التقديم بالقوة القريبة من الفعل لوجوب سببية فيقول
 القرب من الفعل منزلة **قوله** وذلك غير جائز خلافاً لما افش
 وابن جني لا مطلقاً بل ان الاتصال بالفاعل ضمير المفعول به
 او بالمفعول به ضمير الفاعل بل لم يخالفنا في عدم جواز الضمار
 قبل الذكر لفظاً ورتبة وان اشهر ذلك من غير ما نقلنا في ضمة
 وخالفنا في رتبة في المثال المذكور كما اوضحناه في قوله
 خلافاً لما افش ابن جني نظره في ان تقول الخاوي تأخر
 مرجع الضمير لفظاً ورتبة لا في قوله وذلك غير جائز **قوله**
 جزي ربه عني عدي بن خاتم البيت دعاء عليه واختار ابا جابة
 رعاية تعالى له ومعناه قل قتيلا لهذا التاويل فان كل
 الحكاية وكلب غي الصيده هو الكلب الذي يعني ليس الا العوي

غير حادثة اضمير المفعول البعير
 على ذلك وهو خلاف الخراج

هذان التاويلان
 كقول الشاعر
 قاتل من اكل من اكل
 الذي يكون التاويل الاول طائفة من قاتل

فيقتل بغيره بالة بقتله ولا يشد عند العربية العربية المقتل
 هذا فان طرد الثور عندهم مما لا بد منه وهذا معنى بلع البيت
 ياتي ان لا يتجاوز كتيب في الحاشية عوى الكلب يعوى عوا
 صاح انتري **قوله** وبان الاسم ان الضمير الى العدوى الى المصداق
 جعل الضمير الى العدوى هو المعنى المحرر الذي لا يكان بخطاه
 البليغ لان المواقي للوقوف من حواله الرجل المستفي الى ان
 هو الملبى للرجل فان انتقم للمظلوم منه يكون انتقامه **قوله**
 اي الامر الذي لا يعلو على الا بالوضع ان اراد بالوضع ليلزم ان
 اللفظ المستعمل في المعنى المجازي قريته على المعنى الحرفي بعد
 اطلاق القريته عليه وان اراد بالوضع لولا ما يندرج بولزم
 ان لا يكون القريته رالة على شئ القصر والامر ام اصلا
 وهو البطلان فالصواب ان يقال اي الامر الذي لا يعلو على غيره
 المستعمل فيهما **قوله** فلا بد ان ذكر الاعراب تنفي في شبهة
 ورفض ما اورد به الفاضل الهندى وتبعه الشارح
 ولعمري ان هذا الشئ يحجب ازالة الشبهة شئ
 والجواب ان القريته ما يندرج على تعيين المارد باللفظ
 او على تعيين المخذوف لا ما يدل على المعنى والمعنى اذا انشأ
 الاعراب لفظا وضفي واشتق قريته الاعراب فلم يعلم ان الاعراب
 التي قط ما هو ووجه لا وجه لتوهم صحة الاكتفاء بانتفاء
 القريته اعلم اننا واجب تقديم الفاعل في هذه الصورة بمعنى
 انه لا يجوز ان تقدم المفعول على محو الفاعل لكنه يجوز تقديم
 المفعول على الفعل والفاعل مع فيجوز موسى ضرب غيسى على
 فاعلا لانه لا يلتزم للمفعول بالفاعل لعدم جواز تقديم

وانما في المصنوع والقريته لانه قد تنف
 القريته من اصله والاعراب انما تنف
 ضرب هذا هذا وضرب ضرب في الار
 من في المسجد فهو ايضا يوجب قريته
 التقدير مع فلو فاك اذا انتفى الاعراب
 في القريته من غير ان يتقدم له
 ضرب علامه زيد
 سرح

الفاعل

الفاعل على الفعل شرح به الفاضل الهندى ويمكن ان يقال
 لم ينف هذا القريته لان تقدم موسى قريته على الفاعل عيسى
قوله وكان الفاعل مضرا متصلا بالفعل ليس المراد بالانفصال
 معنى اللفظ بل المصطلح وهو كون الضمير مما لا يستعمل في اللفظ
 فاما كان الفاعل هكذا لا يصح تقديم المفعول عليه فلا يطلب
 قوله متصلا صلة ولا فائدة في قول الشارح بالفاعل بل هوهم
 اختصاص الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك بل هوهم في قوله
 زيد امثلا **قوله** اي يجب تقديم الفاعل على المفعول في جميع
 هذه الصور قيد في جميع هذه الصور لقوله افايدة قيد
 في جزاء الشرط لان الشرط يعني فاعلا فاعني رة المعنى
 مما لا يندرج وكان الشارح لا بد ان يندرج في نظم كلامه
 وان كان ظاهر عبارة زيد لا يندرج في تنبيه على ان الجزاء
 جزاء الجميع الشرط والى بقية **قوله** اما في الصورة كون
 الفاعل آه ولكن كالجاء في الفعل وامتناع وقوع كلمة بيان
 اجزا **قوله** مع جواز ان يكون غير مضر وبالشخص
 قال في امثاله في زمانه بصيبت الفصل غير ان يتقدم
 بغفرانه هذا ظاهر في المثال المذكور ونظيره مما كان الفاعل
 خاصا لهما ان كان عامتا فلما يجوز ان يضرب احد الزيد
 وذلك لانه لم يبق احد حتى يقع ان يكون زيد مضر وب
 له قلت فيما ان كان الفاعل عاما لا يكان يوجد مبتدأ
 ضار قابلا مخفي كذبه ان يبقى الفاعل على عمومه ليدل على
 كذب خصه بربية كل واحد زيد والكون بالظاهر الكذب
 مما لا يباين به في تعليل القواعد الادبية لانه مما لا يلتفت

اليه اهل اللغة ولا يخلو منها تحت قصدهم فالمقصود التصحيح
 للمثال المذكور ما ضرب احدهم للجماعة المختصة التي تختص
 مقام الاضمار العام بوج يصح ان يكون زيدا مضروبا للغير
 واما دعوى ظهوره فيما كان الفاعل خاصا فذهبوا عن عيب
 لا ينحى عن القبح فيه اذ كيف وهو لا يصح قطعا في مثل ما كان
 الله تعالى حسن الصورة لا يوصف على الصلوة والسلام
 لانه لا يصح فيه ان يقال المقصود ضمير الحقيقة تعالى فيكون
 مع جواز ان يكون بوجه محققا للغير ولقد فتحت باب النقص
 يا في فيه الامثلة متصلة بحيث لا يكاد ينقطع السلسلة
 ورفعه الاشتباه ان المراد بجواز ان يكون المفعول مفعولا للفاعل
 لا يجوز ان ينظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة القصر
 في المثال المذكور يمنع كون الفاعل فاعلا للغير المفعول
 ولا يمنع كون المفعول مفعولا للغير هذا الفاعل والمنع
 انما ان في مخصوص المارة فلا ينافي في دعوى الجواز **قوله**
 وانما قلنا بشرط توسطها يجب عند ذكر النفاة تقديم
 الفاعل ان كان المفعول بعد الاول لا يجوز تقديم المفعول
 الامع الا كالمادة منها وجوز التقديم مع السكا في جملة
 في الظاهر من الفاظهم فصل عبارة المثال ان يكون على من
 اكثر الخبرين وكان دعاء الشرح الى جملة عبارة المثال
 على من ذهب الى ان المص على وجوب التقديم بالقليل
 المعنى ولكن ان تتكلف في التعليل فنقول المراد انه يلزم
 الانقلاب في بعض الصور وحال الباقي على طر السباب
قوله لكنه لم يستحسن بعضهم لانه في قيل قصر الصفة

قبل

قبل تمامها فيه عدول عن الاصل مع مانع عن العدول
 ولا يجوز العدول الى المانع مع مانع عن الاصل فضلا عن جواره
 مع المانع عن العدول **قوله** ضمير متصل بالفعل يعنى
 زيد ضربك فان المفعول فيه ضمير متصل بالفعل مع ان يجب
 تقديم الفاعل فاخرجه بقوله وهو غير متصل **قوله** وانما قد
 الفعل رفع لما قال الشيخ الرضوي ان زيدا في المثال المذكور
 المفعول منتهى لا فاعل ليطابق التوال فانه جملة اسمية
 ولان السؤال عن القايم لان الفعل والاهم تقديم المسؤل
 فله ولك ان تجعله رفع لما يتجوز ان حذف الفعل عما يكون
 عند زينة والآ على تعيين المحدث وليس هناك فنية كذلك
 لان المحدث في الجملة ان يكون خبرا للمبتدأ **قوله** لان تقدير الخبر
 يوجب حذف الجملة فيه بحث وهو ان في حذف الخبر حفظ الكتابة
 بين السؤال والجواب وفي حذف الفعل لتعليل الحذف والثاني
 لا يعارض الاول فضلا ان يرجع عليه الى انهم يرجون
 رعاية المكتبة على رعاية السلامة عن الحذف في باب الاخبار
 على شرطه **قوله** زيد مفعول والاصل على زيد لان البقاء
 يتعدى بعلى كمنها حذف كثرة الاستعمال ونقل عن العارف
 الرومي قدس سره العيون ان يزيد ماضي حذف حرف النداء
 والجملة نداءية معترضة وذلك لان المكتسب للمقام ان يندى
 ان الضارع والمحتبط لما وقع في شدة ونعمة بسبب
 موتك يا يزيد بسبب ان يبكي عيسى ما وذكرك الا انك في جملة
 ونعم **قوله** كلوا من جمع مافتح الاظهر جمع مفتح لان الملقح
 هو الفعل **قوله** وما يتعلق بحتبطا قال قدس سره في كتابه

التفسير

فلا يمكن ان يكون

ان الضمير المتصل بالفعل
 كذا في القاموس

وتعلقه بليكيه القديم مما يتعلق بمحيطها به سيقه
 لانهما يتبعان سبب الضارعة ناسب ان يبين سبب الاحتياط
 ايضا **قوله** فمشترا وان احدهما مشترك في استخرا كراي فيما
 حذف فتراما بنفس الحذف او بما يفهم منه معناه نحو
 قوله تعالى ولو انهم صبروا والتقدير لو ثبتت انهم صبروا فحذف
 ثبتت فسر بان الدالة على الثبوت التي جبرها فعل وذلك
 فيما بعد لوجاهة سواء كان للشروط او للمعنى وبهذا ظهر
 ان ما ذكره الشارح انه لو ذكر الفعل لصار الفعشوا لا **قوله**
 وقيدت فان معالا اختصا صلا لهذا الحذف بالفعل والفاعل
 بل يحذف في كلام كالمسما او فعليا قصيرا او طويلا كرسا
 من الفعل والفاعل ومن الفعل وجميع متعلقة **قوله** دون
 الفاعل وحده وان يوجه نعم قام في جواب اقام زيد فاعفه
قوله لعدم قيام ما يورى مواده مقامه نقض ذلك بمثل لو زيد
 لكان كذا فانه وجب فيه حذف الخبر مع عدم قيامه بمراداه
 مقامه ويمكن رفع بان حذف الفعل لا يكون واجبا بخلاف
 الخبر فيجب بالتسليم في موضع **قوله** وانما قد طرد الفعلية
 قلت لا بد وان تقدر جملة اسمية لئلا قد يصلح جوابا للمتردد
 كما لا يخفى **قوله** ليكون للجواب مطابقا لسؤال فلان في فعليل
 الحذف كى لا يخفى **قوله** لان العلم ان التنازع يجري في غير الفعل
 ايضا لكن ينبغي ان يحصل العلم ان بغير المصدرين نحو اعجبني
 ضرب وقيل زيد فانه لا يصح قطع التنازع على مذهب البصري
 والكويتي ان لا يطرأ لفاعل في المقصد ولا يذهب عليه كذا في
 مقام التنبيه على ان المراد بالفعل العامل **قوله** الاصل ان يلى

المتن ما بين يمين
 من الحروف
 مهله

مطلب تنازع الفعلين

الفعل

^{ايضا}
 الفعل **قوله** وقد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل من اثنين
 ونحو نقول ذكر الفعلين اقتصارا على ما هو اكثر اعمارا على
 ظهور المقايسة فيما هو اقل **قوله** معمول للفعل الاول ان هو
 يستحقه قبل الثاني ان يستحقه قبل وجور الثاني فلما فيكون
 فيه مجال تنازع لان الفعل الثاني قبل وجوره لا يمكن ان يتنازع
 وبعد وجوره لا يمكن ان يتنازع فيما اخذه الفعل الاول قبل وجوره
 فلما يدرك استحقاق الاول قبل الثاني لومنع التنازع لثبوت
 اعمال الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني في تنازع
 استحقاق الاول قبل وجور الثاني ويستحقا فوجلي لا ينفقه
 فظن **قوله** ويصح ان يكون موعود وقوعه في ذلك الموضع
 معمول الكل واحد منها على البديل لا ينتقص حد التنازع
 بحسبى وحسبها الزيدان منطلقا او منطلقين بناء
 على انه على تقديره لا يمكن الاكوز معمول واحد منها
 لان يمكن وقوعه معمول الكل واحد منها على البديل لان افراد
 وتشبهة ممكنان للزمان حتى يمتد شي منها صح وقوعه
 معمول للماينا فيه ومنه يقال المراد ان يصح كونه معمول الكل منها
 مع وقوعه في تلك الحال بحيث انه واقع في ذلك الحال بعض
 لا يمنع ذلك وقوعه في هذا الحال وانما يمنع نحو ان الفعلين
 ولا يخفى ان وقوعه في مضييق التدقيق مع ظميره التحقيق
قوله واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضربوا كرم
 الا ان منقوض بمثل اقيام او قاعدة انت فان قائما وقاعدا
 تنازعا في انت ويمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب
 الكوفية والبصرة بلا كلفة ولا يخفى عليك ان اقيام مع استناد

فيه بحث لان الانفصال فيه
 لدفع الاستسار فلما انفصل
 لم يعد ان غايب وبما طب
 او متكلم تأمل

55

فاعلم هذا مبتداً أن ليس مبتداً في الكلام حتى يكون خبراً فهو خبر
 واقع بعد خبره والمستقر بهم راوياً لغير الظاهر فينبغي فيه
 حد البتة أيضاً فليكن هذا على ذكر منك حتى لا يحتاج إلى
 تبينه مبتداً في محل **قول** لا حرف لا يصح إضماره ولأننا لم
 لا يصح إضماره في الفعل لما فيه وكاد لم يلتفت إليه المقصد في
 تحقيق التنازع في ما بعد الأسماء المشتركة بين الظاهر والمضمر
 لتعميم الحقيقة **قوله** وأما على مذهب غيرهما فلا يمكن
 قطعه بتكرير التنازع فيه لكنه لم يقطع العرب كذلك فيصنع
قوله لأن طرفاً لقطع فيما تحقق في كلام العرب الإضمار يجب
 بأدنى الظاهر وهو قطع ما عرفت فإن قلت هل يربط غيرها
 ببقاء التنازع بينهما قلت لا بل يقطع التنازع ما هو طريق
 الكسائر على ما أشار إليه الرضي ويصير **قوله** وأما على
 مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه من لا يمكن على من ذهب
 لأن مذهبهم عدم إمكان قطع التنازع ولا يحسن ذلك
 أن الكسائر أيضاً يتجاوز عما جعل مذهباً في هذا
 المثال من إضمار الفعل في البيت في عندا عماله الأولى لأنه
 يستعمل في هذا المثال خبر سواء جعل الأولى أو الثانية وما
 ينبغي أن يشبه عليه أن قطع التنازع في ما ضرب والكره
 الآياتي عند الكل الشك في مقتوله ما ضرب الآياتي
 الكرم الآياتي **قوله** فقد يكون الفاء جزائية إن كانت
 الجازية وعقراً ضمنية إن كانت مستترضة والمراء
 قوله فإنما أعمش الأول أن كان **قوله** ويجوز أن يكون على
 ما في أكثر النسخ وقوله فيجوز أن كان بالفاء على ما في بعض

عندهم
 الرضا
 القطع

بعض النسخ ونقول ما لم يسم فله ما داخل في الفاعلية مخاطباً
 على اصطلاح الغير ولادة الفاعلية حقيقة أو حكماً
 وأما داخل في المفعولية وفيما فيه لكن قوله في المفعولية
 إنما يصح نظائره ولو كان يبعد مشترك بين الفعل الخمسة
 ومفعول ما لم يسم فاعله لكنه خلاف الظاهر فلا بد من
 تأويل ما يطلق عليه المفعولية ويحد فيه نظر لأنه يتوقف
 على شئ من لفظ المفعول بين الستة والظاهر أن خبر
 من الأسماء الستة إلا أن يقال استعمال الفعل في عباراتهم
 للغة يشبه باسمه كما يشبهها فيكون لكل اسم مشترك وسم
 محقق بقوله ليس هذا أقساماً ثالثاً من التنازع لأن المقام
 في كل قسم مبنية بأوحدة فكذلك التنازع من حيث
 أنه قسم واحد يكون في الفاعلية وهذا ليس ما وجدنا
 من التنازع بل اجتماع اسمين فهو خارج عن المقسم ومن
 لم يشبه لهذا مع وضوح من قوله هو اجتماع اسمين قال
 لأن الكلام في التنازع في اسم واحد كما يدل عليه فرد
 ظاهر وتذكيره أيضاً ولا يخفى أنه يربطهم أن يخرج المثال
 المذكورة عن تحت التنازع لأنه ليس تنازعهما ظاهر
 وأخذه بل في اسمين **قوله** بعض قد يكون تنازع الفعلين
 بناء على خاصية مختلفين وعلى ذي الحال والفاعل
 أيضاً وهو معنى الفعل وهو استفاد من الضمير المراجع
 إلى المصدر لأن الضمير كما يتبادر منه لأن الضمير
 لا يعمل وتخرج إلى المصدر **قوله** فيجوز أن يكون
 لم يقل فالحتم أن عمال الشان حلاً فالكونيون من أنضصر

قوله

وبعبارة في البيان اوتيه لانه لا يعلم ان المختار حينه
 الكوفيين الاول لاحتمال المساواة **قول** التبريكي ضرب
 مع مساواة العالمين في القوة ويستقص مثل ذبيح
 ومكره عمر **قول** والاحتمال عن الاضمار قبل الذكر
 ان يقول وهذا اليها مل والشكر **قول** وبدءه لان
 المذهب المختار الاكثر استعمالا ولان الصناديق في حب
 البصري **قول** لجواز الاضمار قبل الذكر في العدة بشرط
 التفسير وان يكون التفسير مذكرا لمحض التفسير
 كما في ثم رجلا بل الغري في كما في نحن فيه فان المفسر لما
 على جملة ذكر لكونه متعلقا بالنسبة في جملة اخرى بخلاف
 الاضمار قبل الذكر في غير العدة فانه لا يجوز الا بشرط
 ما هو محض التفسير ولم يفرق الكسان الاضمار قبل
 الذكر في العدة وغيره في اشتراط محض التفسير و
قول ولزوم الشكر بالذكري بالانذار وبالذكر ما
 يقابل الاضمار والاولي لفظا ومعنى ولزوم التكرار
 بالانذار بل الاول ولا امتناع التكرار بالانذار من غير
 اضطرار والامتناع الحدف اي امتناع حذف الفاعل
 من غير ان يند مسد في غير المصدر ونقص ما اكرم
 الا انا واسم بهم وابصر واضرب القوم واضرب يا همد
 واضرب القوم فيض ان يقيد الامتناع بيقود حيث
 يتم الاستدلال به **قول** علي وفق الظاهر هذا فيما لم يستوف
 فيه المذكر والمؤنث يخرج وقيل همد فانه لا يصح ضم
 مفرد مذكر لا غير **قول** وجازاي الى عمال الفعل الثاني

في الظاهر المفسر

آخر المص خلاف التراء عن محله فصار بيانه مغلقا وهو متعلق
 باختيار عماله الاول مطلقا عند الكوفيين واختيار
 عماله الثاني مطلقا عند البصريين فلو اتصل به كان
 واضمعا بان يقول واختار البصريون اعمال الثاني
 والكوفيين الاول خلاف المفسر مع الغرضين فانه لا يجوز
 اعمال الثاني فقط فيما لو اقتضى الاول الفاعل لا يجب
 عند اعمال الاول **قول** وزاد لمتن غير شريفة
 عنه يقال فليفسر عبارة المتن على خلاف ما هو
 المشهور في تفسيرها فيفسر عن مخالفة المشهور وهو
 ان المعنى وجازا عماله الثاني مع الاضمار في الفعل
 الاول والاستسار فيه خلاف للفرق فانه لا يجوز
 اعمال الثاني مع الاضمار في الاول بل ان يقول
 بتشريك الاول للثاني فيما اذا اقتضى الفاعل او
 ذكر التفسير الذي هو قبل الاول بعد الظقلت وعلى
 هذا التفسير لا يتجه عليه ان حقه ان يقتضيه بقوله
 ويختار كما يتجه على التفسير الاول **قول** وعن الاضمار
 قبل الذكر في الفصلة قبل مهربه رجلا ساء قلت
 قد سبق ان للاضمار قبل الذكر بشرط محض التفسير
 لا ينحصر في العدة بخلافه من سوان ثم الاول ان
 يقول وعن للاضمار قبل الذكر من غير محض التفسير
 في الفصلة **قول** لانه لا يجوز حذف احد متعدي
 باب حسبت اعترض عليه بان واقع **كجا**
 في قوله تعالى ولا تحمبن الذين يحوون بما اتيهم

فيما يار

الله هو خير لهم من قراء على صفة الغيبة التي لم هو خير لهم
 قلت يمكن جعل جوف في الآية من وضع الضمير المرفوع موضع المنصوب
قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في العطف لانه ان يتولد
 او العطف لئلا يلزم الفعل والمفعول الشديد الاقتضاء
 لئلا يتجه انه فاعل من الضمير عن الظاهر ولا يتجه ان الاضمار قبل الذكر
 او التكرار والعطف لازم في التقدير فالحق هو الاحتراز
 عن التفرج واحكام ما هو لازم من التبع **قوله** على المذهب
 المختار الاولى على الاستعمال المختار فكلما اراد بالمذهب
 هب الاحكام **قوله** ولم يحد فوان جاز حذف لئلا يترحم
 فان قلت كون المختار عدم الحذف لا يحتاج اليه سبب لانه
 الاصل قلت ليس الاصل مختارا مطلقا بل اذ لم يدع دافع
 الى خلافه والالكان الذكر مختارا مطلقا والحققة فتارة
 مطلقا دون الحذف فلا بد كونه مختارا مطلقا من امر زائد
 على لاصاله وهو ههنا ما ذكره **قوله** ويكون الضمير را
 جماده فممكن الاضمار ولا يحدف مع امكان الاضمار كذا
 ذكر هذا الوجه في المنهدي وفيه نظر لانه ان اراد ان لا يحدف
 الحذف مع امكان الاضمار فساد وان اراد ان لا يكون
 ضمير فالوجه هو الاول **قوله** الا ان يمنع من الضمير على
 المختار وحذف على غير الاول يمنع من الاضمار كما
 هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير
 المختار فقول الاول يمنع مانع مستثنى من الحذف والاضمار
 جميعا **قوله** ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في حيث لانه انما
 يتم امتناع التنازع لو كان الاضمار وانما يتبدل

او ان قد كبر لانه لما لم يلق في غير الاول
 يصح ان يلقى في موضع تدفع استعلاء الجملة في ذلك المصنوع
 المختار والمضارع منطلقا حال الاضماره بان ذلك اقل
 ان يكون مطلقا مفعولا قيصريا فيخرج عن افتراضه
 يطلب الاضمار ان يكون مفعولا قيصريا على اثره **قوله**
 ولا يستدل الكون في قبل لا يقال لئلا لا يتولد
 لا يجوز ان يكون من باب الاعمال الاولى وان لم يحدف
 كلامه على الوجه المرفوع وهو حذف المفعول لانه
 نقول الحذف في المرفوع انك ان لو كان هذا ولا يحدف
 على ابواب الابواب انه ليس بالشبهة شأ ولا الجواب
 اما الاول قل ان اعمال الاولى او لغيره من مدعية والى
 حذف المفعول من الثاني فاصح والبيت ان الحذف
 فيها تدفع حذو المفعول الثاني ثم واما الثاني
 فلان اذا جاز حمل الميت على غير التبع لا يكون المرفوع
 داعية الى حذف المفعول على غير المختار قوله لا يحدف
 عدم السمع لادني معيشة ولا يحدف لئلا يحدف من المال
 وشرب طلبه المباح لكل من اسما فاة الطلب لعدم
 الضمير ظاهر وامتناع فاة لعدم من يقتضيه لا يحدف
 السمع من مال الكفاية فيكون الطلب الى غير حقيقة
 مستثنى ماله او يحدف دفع المساقاة بانه لو كان صدقة
 المصروف يحدف عن لادني ما يتيسر في المعيشة كما في
 قليل من المال لانه لا يحدف في ما يقتصر في المعيشة فليقل
 من المال لانه لا يحدف لان جوامع في غني قليل

وان شاء الله

وهذا طلب التحليل من المال لمصلحة لانه كان ينبغي ان يكون
 من غير طلب لمصلحة الكل من حيث وقعت باق في ما عت
 ولكن سئل المجدد المولى فكل شرط ينشأ عنه فيه ومن
 في المصلحة فلم يكن قليل من المال ولم يحصل في لا
 طلب وفي كثره المناد عين ولا يحق ان هذا المجدد
 هو المجدد ومن ما جعل عليه **قوله** اي طلب
 المجدد في المصلحة والمال المباحل بين الفعل وفعاله
 بالمال المعطوف على فعله في غير صور التنازع
 فيكون مثل جاء في فاضل في بكر وهو مضاف
 بالاجتهاد الا ان يقال لانه لا ضرورة وكذا
 فان قلت ما وجه الاستدراك قلت ما ذكر في البيت
 السابق انه لو كان يستحق في حصول المال لكان قد
 كفاه في حصول المال ولم يطلب المجدد والمجدد
 يتوجه من غير ان سئل ليس المجدد ادنى من المصلحة
 فاستدراك جعل المجدد والمجدد من ذكر في غيره
 هذا الاستدراك كذا ما طويلا واراك لا ترضي سماعه
 اذ نالك **قوله** امام يفضل على الفاعل ولم يقل ومن فيه
 ان ادرك المصلحة هذا الكتاب عدم الفصل بين
 اقسام المرفوع ولا المندرجين بكلمة فعله ومنها
 المستند خلاف عادة لانه قد عتبه مكنة دون
 ما نرك فيه الفصل **قوله** اي مفعوله فعل او شبه
 فعل لا ضمير لا حصر مفعول على لم يتم فاعل بالجملة
 يصدق على مفعوله المصدر المجدد وفي الفاعل

طلب مفعول العالم سأل

وعلى

وعلى المفعول الفعل المحذوف الفاعل محذوف والقوم
 واخر بالقوم واخر بالقوم وامثالها لا ينحصر في
 من تخصص اللفظ بقوم منه اصطلاحا **قوله** حذف
 فاعله فاعله المحذوف فلا يشكل بانبت الربيع البقل
 وذلك ان تقول المراد بقوله واقوم هو مقامة
 المفعول على وجه لا يخرج عن المفعولية فخرجت
 الربيع البقل لانه لا يستفاد منه مفعولية الربيع
 بخلاف ضرب روم الجمعة فانه يستفاد منه مفعولية
 يوم الجمعة **قوله** واقوم هو الكذا الضمير المستعمل
 على كانه فلا يتوهم حلو المعطوف على يجب في المعطوف
 عليه وفي مقامة المفعول مقام الفاعل على وجه
 الامتن في الفاعل نظر لان مقام الفاعل ليس مقام
 اسناد الفعل او شبه اليه مطلقا بل مقام اسناد
 الفعل المعروف فزيد في ضرب زيد في مقام المفعول
 لاني مقام الفاعل قد بركني هذا انما توجه لانه
 بالفاعل الفاعل المحذوف قد عتقت بانه ما عتقت
 عن **قوله** المفعول اي الماضا المجرول فتوويل
 ليعلم الوزن بصيغة المشتهر هو باو نظيره لكل فزعوه
 موي اي لكل ظالم عاد كذا قبل وفيه ان الصفة
 المشتهر ما فعل هو الماضا المجرول من التلا في المجدد
 لا الماضا المجرول مطلقا فالاولى انه مذكور بقرينة
 التمثيل فيكون في معنى فعل ونحوه وبعدم كين
 نقصان كلام المتأخر لعدم ثبوت البيان ببيان

شرطاً وبتدبيره علامه فريد في التكلف وقيل المراد بصفة
المفعول صفة الفاعل وقول وقول وفعول صفة المفعول
ولما كان غاية في البعد لم يلتفت اليه الشارح والكاتب
في اصلاح بيان المصنف بقوله **قوله** ولا يقع ولما
كان غاية في البعد الثاني موافقاً علمت لم يرد به
افعال العاقلين كما هو المتبادر بل كل فعل متعدي لا يقع
لين هما مستند ومستند اليه نقله المناهزين جوة
وذلك **قوله** لنرم ان يكون مستند ومستند اليه ينتقص
هذا يزيد مقام الرفع قائماً اذ لو اقيم قائم مقام الفاعل
لا يكون مستند اليه باسناد تام لان اسناد اسم المفعول
اليهم فرع من مثل هذا التركيب غير تام انما اذا جاز
كون المفعول الاول لقيامه مقام الفاعل مستند
اليه باسنادين تامين فليكون المفعول الثاني مستنداً
اليه بحسب **قوله** ولا الثالث موافقاً علمت قلت لو
اكتفى بقوله ولا الثالث يلحق لانه لا ثالث الا للباب
اعلمت قيل لم يقع الثاني ايضا **قوله** والمفعول
له اللازم قيل مع اللازم ايضا لا يقع **قوله** لان النصب
فيه مشعر بالعلية قبل نصب الطرف ايضا بالظن
فيه فلا بد من سبيل فارق وممكن بينه بان ذات
المفعول فيه يقتضيه الطريقة والنصب يدل على
قصد ما بخلاف المفعول فان ذاته لا يقتضيه
العلية حكيمه وانما يعلم بالنصب كقصد **قوله**
كل من المفعول له والمفعول معه ذلك نسبة

علم ان الكلام

ح

صالح